دور الشركات المساهمة العامـــة المشتركة المحليـــة في التنمية الاقتصادية في الاردن

قاسم الدلقموني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٤٤
ق.د
١٨٦
حص

دور الشركات المساهمة العامـــة المشتركة المحليـــة في التنمية الاقتصادية في الاردن

قاسم الدلقموني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩ د/١
٨٦
حقوق

الجامعـــــــة الأردنيـــــــــة
كلية الإقتصاد والعلوم الإداريـــــــة
قسم الإقتصاد والإحصـــــاء

دور الشركات المساهمة العامة المشتركة المحليـة في التنمية الإقتصادية في الأردن

مجرد
٠٨٨٣٢٢

إعـــــداد
قاسـم محمـد الدلقمونـــي

بإشـــــراف
الدكتـــور أحمد ملكـــاوي

" قدمت هذه الدراسة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م " ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــــــــــداء

إلى زوجـــــــتي .....

التي كابدت معي ردحاً وكان لصبرها وعطاءها أثر كبير في هذا العمـــــل .

وكذا إلى إبنـــــتي .....

إيمان وأفنان ، اللتين كانتا لي بمثابة روح التجديد والعطاء الذي لا ينضـــب .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

بحمد الله وعونه ، فقد أكرمني الله بانهاء كتابة هذه الرسالة . وإنه لمما يثلج صدري ، أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى إستاذي الفاضل الدكتور أحمد ملكاوي ، الذي أشرف عليها . فقد كان لسداد نصحه وإرشاده ، الأثر الاكبر في إنجازها .

كما يطيب لي أن أتقدم بشكر عميق للاستاذ الدكتور إسماعيل عبد الرحمن الذي كان لملاحظاته وإقتراحاته ، أثر كبير في بلورة مكونات الفصلين الثاني والثالث . ولا يسعني ، إلاّ أن أشكر أخي وصديقي السيد حربي البنوي لما قدمه لي من عون فيما يتعلق بالشركات . كما أزجي شكري للاخوة العاملين في دائرة البحوث الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية ، لما قدموه لي من بيانات واحصاءات .

وإنني لا أزال ممتناً ، بعميق الشكر والعرفان للبنك المركزي عموماً ولعطوفة المحافظ وعطوفة نائب المحافظ وللسادة المدير التنفيذي لدائرة مراقبة البنوك ومدير دائرة الابحاث والدراسات خصوصاً ، لما قدموه لي من تشجيع ودعم ومساعدة قيمة .

ولا يفوتني ، التوجه بالشكر والتقدير للجهود التي بذلت في طباعة هذه الرسالة وإخراجها على هذه الصورة الطيبة .

قاسم محمد الدلقموني

ذو الحجة / ١٤٠٧هـ

الموافق آب / ١٩٨٧م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويـــات الدراســـــة

الصفحـــة

- الإهـــــداء .. ب
- شكر وتقديـــر . جـ
- محتويات الدراسة . د - و
- قائمة الجـــداول . ز - ح
- المقدمـــــة . ط - ك

الفصل الأول : الشركات وتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي . ١ - ٣١

المبحث الأول . الشركـــات . ٢

١. تعريفهـــا . ٢

٢. أنواعهـــا . ٤

٣. نشأتهـــا . ١٠

المبحث الثاني . تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي . ١٤

١. الفكر الإسلامـــي . ١٥

٢. الدول المتقدمـــة . ٢١

٣. الدول الناميـــة . ٢٥

- الهوامش . ٢٩

الفصل الثاني : المسلمات الأساسية في الإقتصاد الأردني والعوامل المؤثرة على دور الحكومة في النشاط الإقتصادي . ٣٢ - ٥٧

المبحث الأول . المسلمات الأساسية في الإقتصاد الأردني . ٣٣

١. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج . ٣٣

٢. حرية المشروع الخـــــاص . ٣٥

المبحث الثاني . العوامل المؤثرة على دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي . ٣٩

١. العوامل الموضوعية العامة . ٣٩

٢. العوامل الموضوعية الخاصة . ٥٠

- الهوامش . ٥٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحـــــه

الفصل الثالث :	مظاهر مشاركة الحكومة الأردنيةفي النشاط الإقتصادي ·	٥٨ـ٩١
	المبحث الأول · النشاط الإقتصادي غير المباشر للحكومة في الخدمات الأساسية ·	٦١
	١· الخدمات الأساسيـــة المادية ·	٦٢
	٢· الخدمات الأساسية الإجتماعيـة ·	٦٤
	المبحث الثاني· النشاط الإقتصادي المباشر للحكومة في الشركات المساهمة المشتركة المحلية ·	٦٨
	١· تعريف الشركات المشتركة ومبررات إنشائها ·	٧٠
	٢· تطور عدد الشركات المشتركة ورأسمالها وملكيتها ·	٨٠
	ـ الهوامـــش	٨٩
الفصل الرابع :	بعض مؤشرات قياس دور أهم الشركات المساهمة العامة المشتركة في التنمية الإقتصادية في الأردن ·	
	ـ مؤشرات كليـــة ـ	٩٢ ـ ١٥١
	المبحث الأول · دور الشركات المشتركة في الإنتـــاج ·	٩٤
	١· ناتج الشركات على المستوى الاجمالي·	٩٥
	٢· ناتج الشركات على المستوى القطاعي.	٩٧
	المبحث الثاني · دور الشركات المشتركة في العمالة ·	١٠٤
	١· توفير فرص العمل ·	١٠٤
	٢· إنتاجية العامـــــل ·	١١٤
	٣· الأجور المدفوعـــة ·	١١٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المفحـــة

المبحث الثالث • دور الشركات الصناعية المشتركة في التجارة الخارجية• ١٢٣

١• الأهمية النسبية لصادرات الشركات• ١٢٣

٢• نسب الأداء التصديري للشركات• ١٢٦

٣• نسبة ما تغطيه صادرات الشركات من المستوردات الأردنية• ١٢٨

المبحث الرابع • دور الشركات المشتركة في الضرائب • ١٣١

١• ضرائب الارباح• ١٣٢

٢• ضرائب الانتاج المحلي(المكوس)• ١٣٦

المبحث الخامس • أرباح الشركات المشتركة• ١٤٠

١• الأرباح الصافية ١٤١

٢• الاحتياطيات المتراكمة• ١٤٤

٣• الأرباح الموزعـــــة• ١٤٤

— الهوامـش • ١٥١

— الخلاصات والنتائـج• ١٥٤

— التوصيـــــات • ١٥٩

— المراجـــــع • ١٦١

— ملخص الدراسة باللغة الانجليزية•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجـــداول

الصفحـــة

١ ـ الأهمية النسبية والتغير السنوي لحصص المساهمين في رأس المال المدفوع للشركات المشتركة محل الدراسة للسنوات (١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤). ٨٢

٢ ـ تطور رأس المال المدفوع في الشركات المشتركة محل الدراسة للسنوات (١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤). ٨٥ ـ ٨٦

٣ ـ تطور الناتج المحلي القائم وناتج الشركات المشتركة في الاردن للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ٩٦

٤ ـ الأهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة حسب القطاعات للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ٩٨

٥ ـ الأهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة إلى الناتج المحلي الاجمالي القائم في الاردن حسب القطاع للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ٩٩

٦ ـ الناتج القائم للشركات المشتركة وأهميته النسبية للفتـرة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١٠١ ـ ١٠٢

٧ ـ تطور عدد العاملين في الشركات المشتركة والمؤسسات الكبيرة للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١٠٦

٨ ـ الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة حسب القطاع للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١٠٨ ـ ١٠٩

٩ ـ تطور عدد العاملين في الشركات المشتركة للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١١١ ـ ١١٣

١٠ ـ تطور إنتاجية العامل في الشركات المشتركة حسب القطاع للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١١٦

١١ ـ الاجور والرواتب والعمل الاضافي والعلاوات التي دفعتهـــا الشركات المشتركة للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤). ١١٩ ـ ١٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحـــة

١٢ — مقارنة معدلات الانتاجية ومعدلات الاجور السنوية الحقيقية للعاملين في الشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٢٢

١٣ — الأهمية النسبية لصادرات الشركات الصناعية المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٢٤ — ١٢٥

١٤ — نسب الاداء التصديري للشركات الصناعية المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٢٧

١٥ — نسبة ما تغطيه صادرات الشركات الصناعية المشتركة وباقي الصادرات الوطنية من المستوردات للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٢٩

١٦ — تطور حصيلة ضريبة الارباح على الشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٣٣

١٧ — تطور حصيلة ضريبة الارباح التي دفعتها الشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٣٥

١٨ — تطور حصيلة ضريبة الانتاج المحلي على الاسمنت والمشتقات النفطية التي دفعتها شركتي الاسمنت ومصفاة البترول للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٣٨

١٩ — تطور الارباح السنوية الصافية للشركات المشتركة قبل الضريبة والمعدة للتخصيص للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٤٢ — ١٤٣

٢٠ — تطور الاحتياطيات المتراكمة للشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٤٥

٢١ — تطور الارباح السنوية التي وزعتها الشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٤٧ — ١٤٨

٢٢ — تطور حصة الحكومة الاردنية من الارباح التي وزعتها الشركات المشتركة للفترة (٧٣ — ١٩٨٤). ١٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمـــــــــــــة

قدمت الدول النامية تضحيات جليلة ومتعددة مقابل إستقلالها السياسي والإقتصادي . فعلى أثـــر تصفية النظام الإستعماري القديم وتزايد عدد الدول المستقلة ، ومع تزايد إهتمام الدول الكبرى بمصيـــر الدول النامية ، إحتلت قضية التنمية الإقتصادية في الدول النامية مكاناً بارزاً . وشكلت تحدياً حقيقيـــاً أمامها للحكم على مدى نجاح أو فشل حكومات الدول النامية وأنظمتها السياسية ، في تصحيح الإختلالا ت الإقتصادية التي تعاني منها . كما حدث تطور على الفكر الإقتصادي تمثّل في دراسة القضايا المطروحـــة في مجال التخلف ، مثل أسباب التخلف ، وكيفية التنمية ، وأدوات تحقيقها .

ونظراً لإختلاف الظروف الموضوعية بين الدول النامية وتفاوتها ، وكذلك إختلاف هذه الظروف عـــن تلك الظروف التي سادت الدول المتقدمة إبان فترة نموها ، أخذت حكومات هذه الدول ، تحت تأثيـــــر الظروف العامة والخاصة بكل منها ، تبحث عن الوسائل والطرق التي تعالج بها مشكلة التخلف وتحقـــق لها عملية التنمية بصورة سريعة ومنظمة .

ومن أهم المبادىء والأساليب الإقتصادية التي لقيت قبولاً على الصعيدين الدولي عموماً وفي أوســـاط الدول النامية خصوصا ، مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، الذي أدى إلى تزايد دور القطاع العـــام في مسيرة التنمية ، والأخذ بالتخطيط كأسلوب علمي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعيـــة .

ويعيش المجتمع الأردني ، كباقي المجتمعات النامية ، مشاكل التنمية الإقتصادية والإجتماعيـــــة بمعظم أبعادها . لا بل تتعمق لديه مشكلة التنمية بسبب ظروفه الخاصة . وقد سعت الحكومة الأردنيـــــة بطرق مباشرة وغير مباشرة لمواجهة تلك المشاكل وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . فطورت البنية الإقتصادية والإجتماعية الأساسية ، وأوجدت الأطر المؤسّسية الهادفة إلى تنفيذ السياسات الإقتصاديـــــة والتمويلية والإستثمارية . كما تم إستحداث نماذج متعددة من مشاريع الإنتاج التي تفاوتت ملكيتها ما بين ملكية مطلقة للأفراد ، وملكية كاملة للقطاع العام ، وملكية مشتركة ظهرت على شكل شركات مساهمة مشتركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم دور أهم الشركات المساهمة العامة المشتركة في التنمية الإقتصادية في الأردن ، كأحد نماذج المشاريع الإنتاجية التي يشملها الإقتصاد الأردني . فبعد أن تنوع مجال إنتاج هذه الشركات ، وتوسعت مشاريعها ، وتعاظم حجم إستثماراتها ، وتزايد عددها ، وحجم رأسمالها ، ومساهمة الحكومة بها ، مما جعلها تلعب دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية في الأردن .

كما تهدف أيضا إلى الوقوف على ما إذا كانت مساهمة الحكومة الأردنية في الشركات المشتركة قد جاءت بناء على نظرة فكرية مسبقة ومخططة ، أم أنها جاءت نتيجة ظروف ومعطيات معينة .

ولأغراض التقييم ، طبقت هذه الدراسة المؤشرات الكمية الكلية التي سمحت بها مصادر البيانات المتوافرة . فقد إهتمت الدراسة بتحليل أوضاع (٢٠) عشرين شركة مساهمة عامة مشتركة خدمية وسلعية ، تم أختيارها وفق أسس معينة حددتها هذه الدراسة ، التي تغطي فترة (١٢) سنة تبدأ من عام ١٩٧٣ وتنتهي في عام ١٩٨٤ . وقد إعتمدت بيانات هذه الدراسة بشكل أساسي ، على المعلومات والبيانات المتوافرة في التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات بالإضافة إلى مصادر أخرى .

هذا ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن الباحث قد واجه عدداً من المشاكل ، يمكن تصنيفها في مجموعتين هما :- الأولى وتتعلق بمصادر البيانات ، إذ أن التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات المشتركة ، لا تتوافر بصورة متكاملة من حيث التسلسل الزمني لدى الجهات ذات العلاقة ، فضلا عن عدم تجاوب بعضها الآخر ، ممن تتوفر لديها البيانات ، بالصورة الملائمة لدى طلب البيانات منها . أما المجموعة الثانية فتتعلق بطبيعة البيانات الواردة في التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، إذ خلت تقارير عديدة من بعض البيانات الهامة ، أو أنها إشتملت على بيانات إجمالية لا تفي بالغرض ، أو طبقت أنظمة محاسبية تختلف عما هو مطبق لدى الحكومة ، أو تداخلت السنة المالية للشركة ما بين سنتين ميلاديتين ..... الخ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتألف هذه الدراسة من أربعة فصول وخلاصة وتوصيات . وقد تناول الفصل الأول الشركات من حيث تعريفها وأنواعها ونشأتها ، وتطور الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي في الفكر الإقتصادي الإسلامي وفي الدول المتقدمة والنامية . بينما تناول الفصل الثاني الإقتصاد الأردني ومعطياته الأساسية والعوامل المؤثرة على الدور الذي تلعبه الحكومة الأردنية في الإقتصاد الوطني. أما الفصل الثالث فيبرز مظاهر مشاركة الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي ، من خلال توضيح جوانب المشاركة غير المباشرة ، والجوانب المباشرة وذلك في الشركات المساهمة العامة المشتركة المحلية. في حين يوضح الفصل الأخير المؤشرات المستخدمة لقياس دور الشركات المشتركة الأردنية في الإنتاج، والعمالة ، والتجارة الخارجية ، والضرائب على الأرباح وعلى الانتاج المحلي (المكوس) ، والارباح الصافية التي حققتها تلك الشركات ووزعتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــــــل الأ و ل

الشركات وتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي ٠

المبحث الأول : الشركـــــــــــات

١) تعريفهـــــــا

٢) أنواعهـــــــا

٣) نشأتهـــــــا

المبحث الثاني : تطور دور الدولة فـي النشاط الإقتصادي

١) الفكر الإسلامـــــي

٢) الدول المتقدمـــــة

٣) الدول الناميـــــة

- الهوامـــش

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

الشركات

تعريفها - أنواعها - نشأتها

١. تعريف الشركات .

إعتمد النشاط الإقتصادي في الماضي على المشروع الفردي الذي يمتلكه ويديره ويتحمل مخاطره شخص واحد [١] . إلا أنه في ضوء تطور نطاق الإنتاج، وتزايد الحاجات البشرية، وتطور العلاقات التجارية بين الدول، وتشييد الصناعات الكبيرة القائمة على إستخدام وسائل التكنولوجيا وفنون الإنتاج المتطورة، وما تتطلبه إقامة هذه الصناعات من رؤوس أموال ضخمة، وخبرات متنوعة في الإدارة والإنتاج والتسويق، يعجز فرد بمفرده عن توفيرها أو القيام بها ، كان لابد من نشوء شركات ، يشترك فيها أصحاب المال والخبره والإدارة . ثم تطورت أنواع الشركات وتعددت ، وظهرت القوانين والأنظمة المحددة لأعمالها ونشاطها على النحو المعروف في الوقت الحاضر، لما لهذه الشركات من أهمية كبرى في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية لدى مختلف الشعوب .

وتعرف الشركة بأنها " عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو من عمل لإقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة " [٢] . وبذلك تنصرف كلمة الشركة للدلالة على العقد بين الشركاء، وبيان طبيعة المشاركة بينهم .

وبموجب هذا التعريف فإن قيام الشركة يستدعي أبرام عقد بين شخصين أو أكثر* أساسه التراضي والقبول والإلتزام بتقديم حصة نقدية أو عينية، وتوافر النية للاشتراك في الشركة، والعمل لصالحها، وتقاسم نتائج أعمالها، وأن تعمل الشركة ضمن القوانين المرعية، وبالطرق المشروعة، فلا تمارس أعمالا مخلة بالقانون مثل التهريب وبيع المخدرات والاتجار بالرقيق، وهذه الامور كلها تشكل الشروط الموضوعية الخاصة والعامة لقيام الشركة .

---

* هذا ما درجت عليه التشريعات الخاصة بالشركات كالتشريع الفرنسي والمصري ، إلا أن بعض التشريعات كالإنجليزية والألمانية أجازت للشخص الواحد أن يقتطع جزءا من ثروته ويخصصه لإقامة مشروع معين وهو ما يطلق عليه إسم شركة الرجل الواحد (one man's company أو one-man business).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تُعـــرّف الشركة أيضا من الوجهة القانونية بأنها "المشاركة المنظمة لعدد من الأشخاص لتحقيـــق أرباح ومكاسب مشتركة فيما بينهم"إلا أن تحقيق ذلك يرتبط عادة بتحقيق أغراض إقتصادية وإجتماعية . وعليـــه فإن الشركة تكتسب شخصية قانونية بمجرد تكوينها،وتخضع لواجبات قانونية،ولها حقوق قانونية منفصلة عـــن الحقوق الذاتية لأصحابها (٣) .

وعلـــى ضـــوء ذلك فإنه ينبغي عدم الخلط بين الشركة وغيرها من أوجه النشاط كالجمعية والمؤسســـة ووحدة الإنتاج . فعلى الرغم من أن مصطلح الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الصناعية أو التجارية هي كلمات مترادفة تستعمل في كثير من الأحيان لتعطي الدلالة ذاتها (٤) ، إلا أن هناك فروقات فيما بينها ينبغي إدراكها .

فرغم تشابه الشركـــــة والجمعية من حيث أن كليهما نمط من أنماط النشاط الاقتصادي والاجتماعـــــي المنظم وفق شروط العقد الذي أبرمه الشركاء أو الاعضاء فيما بينهم،وتتمتعان بالشخصية المعنوية بمجـــــرد تكوينهما،إلا أنه توجد إختلافات بينهما في المجالات التالية (٥) :-

١) تهدف الشركة الى تحقيق أرباح وتوزيعها على المساهمين فيها ، في حين أن الجمعية لا تستهـــدف أساسا تحقيق الربح المادي ولو حققت أرباحا من مزاولة أعمالها فإنها لا تعتبر شركة لإن العبرة هو فيما هدفت إليه وليس فيما آلت إليه نتيجة أعمالها .

٢) إذا إحترفت الشركة الأعمال التجارية أعتبرت ضمن الشركات التجارية في حين أن الجمعية لا تكتســب صفة التاجر مهما باشرت من أعمال تجارية،ولذا لا يجوز إشهار إفلاسها خلافا للشركات التجاريـــة .

٣) يجوز لعضو الجمعية الانسحاب منهـــــا دون أن يأخذ شيئا من أموالها،في حين أن انسحاب الشريك من الشركة يرتب له القانون حقوقا مالية تختلف ما بين شركات الأشخاص وشركات الأموال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما وجه الإختلاف بين الشركة والمؤسسة أو وحدة الإنتاج فيتمثل في تحقيق الربح ، إذ تعتبر المؤسسة شركة إذا كان غرضها الأساسي من أعمالها تحقيق الأرباح وتقسيمها فيما بعد على أصحابها . فالمؤسسة أو وحدة الإنتاج القائمة بالإنتاج الفعلي ، هي النشاط الذي يعمل من خلاله المنظمون على تجميع عناصر العمل ، وبالأخص العمل ورأس المال والمزج بينهما بطريقة معينة لإنتاج السلع التي تشبع الحاجات البشرية . لذا فإن المالكين والمديرين والقائمين على وحدات الإنتاج ، يأملون من خلال العملية الإنتاجية تحقيق الأرباح نتيجة بيع منتجاتهم بأسعار أعلى من تكاليف إنتاجها .[٦] أما إذا لم يكن غرض المؤسسة هو تحقيق الأرباح ، فلا تعتبر في هذه الحالة شركة ، بالمعنى المقصود لهذه الكلمة .

٢. أنواع الشركات .

أ- في الفقه الإسلامي . عرف الفقه الإسلامي أنواعاً عديدة من الشركات مثل :-[٧]

١) شركة المفاوضة : وهي أن يشترك شخصان أو أكثر بالمساواه في المال والدّين والربح .

٢) شركة عنان : وهي أن يشترك شخصان أو عدة أشخاص ويكون لكل منهم حصة في الربح مساوية لحصته برأسمال الشركة .

٣) شركة صنائع : وهي أن يشترك صانعان أو أكثر ممن يعملون في حرفة واحدة بحيث يقتسمون بينهم ما يكسبونه من حرفتهم .

٤) شركة وجوه : وتسمى بشركة المفاليس ، وتنعقد عادة بين شخصين لا مال لهما ، لكنهما يتمتعان بثقة وسمعة طيبة في الوسط التجاري ، على أن يشتريا بوجوههما " بالنسيئة " ويبيعا نقدا ويقتسما الربح فيما بينهما .

وهذه الشركات تنقسم إلى شركات أعمال وأموال وضمان ، فهي شركات أعمال عندما تعتمد على الحرفة ، وشركات أموال عندما تؤسس بالمشاركة في رأس المال ، وشركات ضمان عندما تعتمد على ثقة الناس المشاركين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في القانون الوضعي فإن الشركات تنقسم إلى أنواع مختلفة طبقا للأسس التي إعتمد عليها كل من التشريع الفرنسي والإنجليزي واللذين سنعرض لهما بإيجاز كالآتي :-

ب- في القانون الفرنسي . إستمدت معظم الدول العربية ما عدا الأردن تشريعاتها الخاصة بالشركات من التشريع الفرنسي الذي يقسم الشركات من حيث غرضها وتكوينها إلى الأنواع التالية :-

١) من حيث الغرض تنقسم الشركات الى شركات مدنية وأخرى تجارية ويتم التمييز بين هذه الشركات من خلال الفروقات الهامة التالية :-(٨)

أ) من حيث طبيعة العمل أو النشاط الرئيسي الذي تقوم به الشركة : فإن كان نشاطها ذا صبغة مدنية أعتبرت الشركة مدنية، وإن كان ذا صبغة تجارية أعتبرت الشركة تجارية، حتى ولو كان المقصود بها خدمة مرفق عام كما هو الحال في الشركات الموزعة للكهرباء .

ب) إذا كان الغرض من تأسيس الشركة هو القيام بأعمال تجارية ، أعتبرت الشركة تجارية حتى ولو لم تمارس الأعمال التجارية، لأن الاصل في بيان نوع الشركة هو الغرض الذي أنشئت من أجله . وعليه فإن الشركات التجارية تكتسب صفة التاجر وتخضع لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة على الشركات التجارية كالقيد في السجل التجاري، وإمساك الدفاتر التجارية، وتطبيق أحكام القانون التجاري، وإشهارها ما عدا شركات المحاصة . وعلى العكس من ذلك لا تكتسب الشركات المدنية صفة المتاجرة ولا تخضع للقوانين التجارية .

ج) تتقادم الدعوى على الشركاء في الشركات التجارية بمرور خمس سنوات، أما في الشركات المدنية فإن الدعوى تتقادم بمرور خمس عشرة سنة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) لا يسأل الشركاء في الشركات المدنية بصورة تضامنية عن ديون شركتهم ، وهذا هو الأصل ، ولكنهم مسؤولون فيما لو زادت عن حصصهم . أما في الشركات التجارية فمسؤولية الشركاء تضامنية بالنسبة للشركاء المتضامنين ومحدودة للشركاء الموصين أو للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمين الذين لا يلتزمون إلا بحدود مساهمتهم برأس مال الشركة .

ومن الأمثلة على الشركات التجارية ، شركات النقل والتأمين والمقاولات والتصدير والبنوك ، ومن الأمثلة على الشركات المدنية شركات إستثمار الأموال التي تقوم بشراء العقارات والشركات التي يكونها المزارعون لبيع المحصولات الناتجة عن الأراضي التي يملكونها أو يملكها غيرهم (٩) .

٢) من حيث التكوين . وتنقسم إلى ما يلي :-

أ) شركات أشخاص : وتقوم على الإعتبار الشخصي بين الشركاء ، ولذلك فهي تتشابه مع الشركات المدنية . ومن شركات الأشخاص التجارية ما يلي :-

أولا) شركة التضامن : وسميت كذلك لأن الشركاء فيها متضامنون بمعنى أن كل شريك في شركة التضامن يكون مسؤولا عن ديون الشركة لا بصفته شريكاً فحسب، بل بصفته ضامناً لها ، أي أن مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة لا تقف عند حدود مساهمته برأس مال الشركة ، بل تتعداه إلى أمواله الخاصة .

ثانيا) شركة التوصية : وتتميز بوجود نوعين من الشركاء :-

- شريك أو شركاء مسؤولون عن إلتزامات وديون الشركة مسؤولية غير محدودة، أي شركاء متضامنون تتجاوز حصتهم برأس المال إلى أموالهم الخاصة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- شريك أو شركاء مسؤولون عن إلتزامات وديون الشركة مسؤولية في حدود حصتهم برأس مالها ، أي شركاء موصون ، فلا تتعدى مسؤوليتهم عن ديون الشركة حدود حصتهم برأسمالها ولا تنسحب إلى أموالهم الخاصة .

ثالثا) شركة المحاصة : وهي الشركة التي لا وجود لها إلا بين الشركاء فقط، وهي غير موجودة بالنسبة للغير ولا تتمتع بالشخصية المعنوية وليس لها رأس مال ولا عنوان ولا تخضع لإجراءات الشهر .

ب) شركات أموال : وهي الشركات التي تهدف إلى تكوين رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة لإنشاء المشاريع الكبرى التي يعجز الفرد أو عدد محدود من الأفراد عن القيام بها أو توفير اموالها . ومن شركات الأموال ما يلي :-

أولا) الشركة المساهمة : وهي الشركة التي يُجزء رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وتطرح ليكتتب فيها الجمهور لتتيح لأكبر عدد من الأفراد من ذوي الدخول المحدوده للمساهمة برأسمالها . ولا يسأل المساهم في الشركة المساهمة عن إلتزامات الشركة بأكثر من قيمة الأسهم التي يمتلكها .

ثانيا) شركات التوصية بالاسهم : وتتكون من فريقين من الشركاء : متضامنين وموصين، وهي بذلك تشبه شركة التوصية البسيطة كما تشبه الشركات المساهمة لأن حصص المساهمين فيها تكون بأسهم قابلة للتداول .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا) الشركة ذات المسؤولية المحدودة *. وهي كما هو واضح من تسميتها لا يسأل الشريك فيها إلا بحدود حصته برأس مال الشركة ، وهي تشبه الشركات المساهمة من النواحي الإدارية المتعلقة بتأسيسها وإدارتها .

جـ - في القانون الإنجليزي . إستمد الأردن تشريعه الخاص بالشركات من القانون الإنجليزي الذي يختلف عن القانون الفرنسي من حيث أنه لا يميز بين شركات مدنية وشركات تجارية ، وإنما يقسم الشركات من حيث الغرض إلى قسمين ، شركات خاصة وأخرى عامة ، ومن حيث التكوين إلى شركات أشخاص وشركات أموال .

١) فمن حيث الغرض ، تقسم الشركات إلى :-

أ) شركات خاصة (Private Companies) وتتمثل شروط تكوينها بما يلي :-

- أن لا يقل عدد الشركاء عن إثنين وأن لا يزيد عن خمسين .
- لا يسمح بتحويل الأسهم من مساهم في الشركة دون علم الشركة .
- لا يسمح بطرح الأسهم للاكتتاب العام .

ومعظم الشركات الخاصة هي من تلك التي يسيطر عليها عدد قليل من الأشخاص (٢-٥ أشخاص) أو تكون مملوكة لاسرة واحدة مثل ما يطلق عليه إسم الشركة المغلقه (Closed Company) .

ب) شركات عامة (Public Companies) وشروط تكوينها ما يلي :-

- أن لا يقل عدد الشركاء عن سبعة أشخاص دون تحديد لما هو أكثر من ذلك .
- تحرير عقد الشركة وبيان نوعها وإسمها وغرضها ورأسمالها وسجلها وشهرها وبيان جوانبها الإدارية والتنظيمية وحقوق المساهمين من خلال نشر عقدها التأسيسي ونظامها الداخلي .

---

* البعض يعتبرها مشتركة بين شركات الأشخاص والأموال ، فهي تشبه شركات الأشخاص من حيث مسؤولية الشركاء، كما أنه لا يجوز لها إصدار أسهم قابلة للتداول .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام .

٢) ومن حيث التكوين ، تقسم الشركات إلى :-

أ) شركات أشخاص : وهي شركات الأفراد أو الشركات العامة .

ب) شركات الأموال : وهي الشركات المساهمة .

أما شركات الأفراد أو شركات التضامن فتتألف من :-

اولا) الشركة العادية أو غير محدودة المسؤولية (Unlimited Or Ordinary Partnership) وهي كشركة التضامن ، تكون مسؤولية الشركاء فيها عن إلتزامات الشركة منسحبة إلى أموالهم الخاصة، والشركاء فيها متضامنون في المسؤولية والإلتزامات والديون والإدارة . ومن الحكمة عدم الدخول كشريك متضامن إذا لم تتوفر الثقة والفطنة التجارية .

ثانيا) الشركة محدودة المسؤولية (Limited Partnership) وهذه تتكون من نوعين من الشركاء :-

- شركاء محدود و المسؤولية ، بمعنى أن إلتزاماتهم تجاه الشركة محصورة بحدود حصة كل منهم برأسمالها، ولا يقومون بأي نشاط إداري، ولا يجوز لهم سحب جزء من رأسمالهم المستثمر في الشركة إلا بموافقة جميع الشركاء .

- شركاء عامون ، بمعنى أن إلتزاماتهم تجاه الشركة تتعدى حصصهم برأسمالها إلى أموالهم الخاصة .

٣٤٤٨٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى كل حال فإنه يتوجب أن تكون في الشركة محدودة المسؤولية إلى جانب الشركاء محدودي المسؤولية ، شريك عمومي واحد على الأقل . وعندما يمارس الشريك محدود المسؤولية نشاطاً إدارياً في الشركة يصبح شريكاً عمومياً بما يلتزم به الشركاء العامون. وأكثر أنواع شركات الأفراد إنتشاراً ومحدودية للمسؤولية، هو ما يعروف بإسم شركة الأفراد المحدودة الخصوصية (Private Limited Company) .

أما شركات الأموال أو المساهمة، فمنها الشركة المحدودة المسؤولية بالأسهم (Company Limited By Shares)، والشركة محدودة المسؤولية بالضمان (Company Limited By Guarantee) .

٠٣ نشأة الشركات .

لا شك بأن فكرة المشاركة هي فكرة قديمة ، فالشركة كانت معروفة في العصور القديمة ، وقد نظمتها شرائع حمورابي . كما أنها عرفت في أيام العرب في الجاهلية قبل مجيء الإسلام، ومن صورها شركة المضاربة أو القراض، حيث كان أصحاب الأموال يقرضون أموالهم إلى التجار ليشتروا بها بضائع وسلع من بلاد اليمن والشام ثم يبيعونها إلى الناس في أسواق مكة أثناء موسم الحج .

وفي عهد الإسلام وجدت أنواع أخرى من المشاركات إلى جانب شركة المضاربة ،* مثل شركة المفاوضة والعنان والصنائع والوجوه وكلها تسمى بشركات العقد، لأن كتابة العقد والإشهار واجب . ويبين العقد أن هذا ما أشترك عليه فلان وفلان إشتراكاً على تقوى الله تعالى وأداء لامانته ، ثم تحدد حصة كل شريك ونصيبه من الأرباح .(١٠)

---

* سميت شركة المضاربة بهذا الاسم من الضرب بالمال في الأرض والسفر به إبتغاء الربح .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأهم ما يميز الشركة في الفقه الإسلامي ، أنها عقد رضائي بموجبه ينشأ إلتزام بين المشاركين ، إلا أنها لا تتميز بالشخصية المعنوية أو الإعتبارية لعدم إستقلال ذمة الشركة عن ذمم المشاركين .

وكذلك عرفت الشركات أيام اليونان والرومان كشركة التضامن التي يتوجب أن يُنص فيها صراحة على وجوب التضامن بين الأطراف المتشاركة ، إلا أنها لم تكن تتمتع بالشخصية الإعتبارية ،فالقانون الروماني لا يمنح شركات التضامن الشخصية الإعتبارية إلا بموجب إمتياز خاص من السلطة العامة،وهذا الإمتياز لم يكن إلا من نصيب الشركات التي تأسست بين متعهدي الأموال الأميرية أو متعهدي جباية الضرائب .

ومع بداية عهد النهضة في شمال إيطاليا وإستقلال الجمهوريات الإيطالية في القرن الثاني عشر،وظهور الحاجة الملحة للشركات ، حصلت الشركات على الشخصية الإعتبارية دون منح إمتياز صريح بذلك من السلطة العامة.وبقيت الشخصية الإعتبارية تتمتع بها الشركات التجارية دون المدنية. وأول من إعتمد مبدأ شخصية الشركات هما القضاء الفرنسي والألماني،وذلك في مستهل النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وعنهما أخذت باقي الدول .

أما شركات التوصية،فترجع نشأتها إلى القرون الوسطى،حيث كان يلجأ الى هذا النوع من الشركات ، النبلاء ورجال الدين ، هربا من دفع الفوائد الربوية التي تحرمها الكنيسة،أو لإستثمار رؤوس أموالهم بدون مخالفة للقانون،الذي يحرم على النبلاء أو يفقدهم صفة النبالة بممارستهم مهنة يدوية أو تجارية باستثناء التجارة البحرية .

وأما الشركات المساهمة،فظهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر،واستمدت نظامها من قانون مؤسسة بنك جنوا المؤسس سنة ١٤٠٩، الذي من صلاحياته إصدار النقد وإصدار الأسهم القابلة للتداول . وقد إنتهت مؤسسة بنك جنوا في سنة ١٧٩٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي عهد التوسع الإستعماري الغربي لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا،برزت الشركات المساهمة ،حيثكانت الحاجة ماسة لظهور شركات مساهمة كبيرة برؤوس أموال كبيرة لإستثمار موارد المستعمرات،وتأسست، أول شركة مساهمة إستثمارية في سنة ١٦٠٢م ،وهي شركة الهند الشرقية الهولندية ، ثم تبعها تأسيس شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية ، بقصد إحتكار تجارة سواحل غينيا وساحل الذهب،ثم تَبِعها شركات سان دومنيك وكندا وخليج هدسون وحل " بنك لو" محل شركة الهند الشرقية،وتخصص في جباية الضرائب لصالح فرنسا،ثم إنتهى أمره فيما بعد بسبب المضاربات الجنونية .(١١)

وعلى كل حال فإن الشركات المساهمة كانت تنشأ بموجب إمتياز أو مرسوم من السلطة العامة مع إعطائها الحق في تكوين الجيوش،وسك النقود،وإصدار الأنظمة وتحصيل الضرائب . وبعد الثورة الصناعية وإختراع الآلات والمكائن وإقامة المصانع الكبرى تطور دور الشركات المساهمة ، وأصبح تأسيسها لايحتاج إلى مرسوم من الدولة،بل تخضع لإجراءات خاصة تحددها القوانين الوضعية،وذلك لحماية مصالح أصحاب رؤوس الأموال والمدخرين،ولدعم الشركات المساهمة وزيادة فعاليتها في النشاطات الأقتصادية (١٢) .

يتبين لنا مما تقدم بأن نشوء الشركات المساهمة كان متلازما مع التوسع الاستعماري ، وعن طريق هذه الشركات تم الحصول على رؤوس أموال كبيرة جرى توظيفها في إستغلال ثروات البلاد المستعمرة وإحتكار التجارة،وخاصة أن الإستثمار في بلدان المستعمرات يؤدي إلى مخاطر كثيرة ، لأنه إستثمار في مناطق بعيدة عن موطن الأموال . لذلك عملت الشركات المساهمة على تسهيل مهمة تكوين رأس المال والتقليل من المخاطر ، لأن مخاطر هذا النوع من الشركات المساهمة لا تتعدى حدود حصة المساهم برأس المال فيها .

ولذلك ربط بعض الإقتصاديين بين تطور الشركات عموماً والشركات المساهمة خصوصاً من جهة ، والتطورات الإقتصادية في البلدان الرأسمالية من جهة أخرى . إذ ربط آرثر لويس (Arther Lewis) (١٣) بين تكوين رأس المال وأهميته كاحد عوامل النمو الاقتصادي وبين حماية الممتلكات من خلال إيجاد قانون لإدارة الممتلكات ، تُحدد فيه الحقوق ويمنع الإعتداء عليها سواء أكانت مملوكة للأفراد أو للدولة مما يساعد على تكوين رأس المال وتنميته .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما لورد روبنز (Lord Robbins) [١٤] فقد إنتقد نظرة آدم سميث لشركات الأموال (التي تعتبر الشركات المساهمة منها) ، ووصفها بأنها ذات طبيعة إحتكارية . فمع تطور التكنولوجيا، وفنون الإنتاج إزدادت الحاجة لرؤوس الأموال التي لا يمكن تدبيرها عن طريق المنشآت الفردية لمحدوديـة إمكانياتها المالية . لذلك قامت الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة. وهذه الميزة التي تميزت بها الشركات المساهمة أحدثت تغييراً جوهرياً في الإطار القانوني لتشريع الشركات ما بين عامي (١٨٥٦ - ١٨٥٧) ، إذ بنشوء الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة أصبح من مسؤولية الشركاء في الشركة الإعلان للجميع بأن حدود إلتزاماتهم في الشركة لا تزيد عن حصصهم برأسمالها . وساعد قيام هذه الشركات في تكوين رأس المال من خلال إحلال المنشآت الكبرى محل المنشآت الصغرى، وإستقلال الذمة المالية للشركة عن الذمة المالية لأصحابها، وتقليل المخاطره .

وقد أكد جون هيكس (John Hicks) [١٥] على ما ذهب إليه روبنز (Robbins) من حيث أثر التطور التكنولوجي على تطور الصناعة والتجارة والأسواق المالية . ففي الفترة التي سبقت الثورة الصناعية إعتمد الحرفيون في سعيهم لتوفير الأموال على وفورات التجاريين . ومع نهاية القرن الثامن عشر توسع إنتاج السلع كماً ونوعاً بشكل أكبر مما يحتاجه نشاط التجارة، وتوفرت فرص الإستثمار التي تعطي عائداً مجزياً . إلا أنه ظهرت عوائق تنظيمية أمام الناس الذين تتوافر لديهم فوائض ماليـة . إذ كيف يستطيع المدخرون أن يوفقوا بين تشغيل مدخراتهم وإحتياجاتهم الطارئه للسيولة النقدية ؟ لذا لم يكن أمامهم إلا أن يحتفظوا بجزء من مدخراتهم سائلة أو أن تتوافر لديهم القدرة على الإقتراض من البنوك بضمانة إدخاراتهم . فما كان إلا أن يقوم نظام مالي قادر على توفير فرص الإستثمار أمام أصحاب الفوائض المالية، وفي الوقت نفسه قادر على تسييل إستثماراتهم عند الحاجة . لذلك تطورت الأسواق المالية وتطورت الشركات المساهمة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

الفكر الإسلامي ـ الدول المتقدمة ـ الدول النامية

ذكر إبن خلدون في مقدمته ، أن الإنسان مدني بالطبع . فهو ينزع إلى التعاون مع غيره من أفراد المجتمع لأنه لا يستطيع وحده توفير كافة إحتياجاته . ولأن الحاجة تتميز بالتجدد والتنوع عند الفرد ، مما يدفعه للتعاون لحل مشكلة قصور إمكانياته ، نشأت المجتمعات حيث تتنوع فيها وحدات الإنتاج نتيجة التخصص،وتتعقد علاقات الإنتاج وتتوسع الأسواق وتصبح الحاجة ماسة لتنظيم الحقوق والمسؤوليات . وعلى مر العصور كان يعالج الانسان مشكلة البقاء إما باتباع التقاليد الموروثه،فينظم حياته وعلاقاته تبعا لها ، وإما بالرضوخ لسلطة تفرض عليه سلطانها فيؤدي الأعمال التي تحقق له مصالحه،وتراها ـ أي السلطة ـ لازمة لحماية المجتمع الذي يعيش فيه من الإنهيار .(١٦)

والدولة مجتمع تكاملت فيه المقومات،وأصبحت له سلطة قسرية تعلو بشكل شرعي على أي فرد أو جماعة تعيش فيه . والسلطة تمنح بفضل مبدأ السيادة،إن الدولة تصدر أوامرها للجميع ولا تتلقى أمراً من أحد . فللدولة، القدرة رسمياً على إلزام الأفراد والجماعات إطاعتها من منطلق مبدأ السيادة . لذلك تعتبر الدولة طريقة لتنظيم حياة الجماعة ، وتهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكنها من رغبات المواطنين . وتدار شؤون الدولة إستنادا إلى السلطة القسرية عن طريق مجموعة من الأشخاص تسميهم " الحكومة " . والحكومة تمثل جهازاً ادارياً ، يضع أهداف السلطة ـ التي قد تتحدد بوثائق رسمية عامة كالدستور أو الخطط العامة... . إلخ ـ موضع التنفيذ،ويسعى لتحقيقها بالوسائل والطرق التي تتناسب وفلسفة المجتمع . وطالما أن سلطة الدولة قسرية وعليا، فإنه لا يوجد من الناحية النظرية أي نشاط في المجتمع،سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم ثقافياً أم اجتماعياً ، إلا ويقع ضمن نطاق سيادتها وسلطاتها . وهي بالتالي تكون مسؤولة عن تنظيم ذلك النشاط وتحديد نطاقه حسب متطلبات الظروف المحيطة.(١٧)

لذلك،لا يعتبر موضوع تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، أمراً يتعارض ومفهوم السلطة والسيادة للدولة، ولكن تتبع مسار هذا التدخل وتقصى مسبباته وتنوع أهدافه في النشاط الإقتصادي حسب المراحل التاريخية، يعتبر من الأمور الشائكة . إلا أن وجود الدولة يعتبر مؤشراً على إنتظام حياة الأفراد تحت سلطة عليا لها السيادة عليهم ، كما تمثل أيضا أداة تنظيمية يناط بها بلورة الأهداف التي يسعى إليها المجتمع،وكذلك تحديد الوسائل للوصول إلى تلك الأهداف . فطبيعة وظيفة الدولة تجاه المجتمع الذي ترعاه ، لا تتحدد بنشاط معين ، فالظروف التاريخية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والفكرية في تطور مستمر،ولها تأثير عميق على المجتمع. فإذا وقفت الدولة عند دورها التقليدي في حفظ الأمن وتدعيم القانون وتحصيل الإتاوات ، ولم تتعداه إلى غيره من الوظائف التي تقع ضمن حدود سلطتها وسيادتها ، فإنها تكون حينذاك عاجزة عن أداء وظيفتها الأساسية في حماية المجتمع من التفكك والإنهيار . ولو تتبعنا المسار الذي أخذه دور الدولة عبر التاريخ لوجدناه يظهر على شكل دورات غير منتظمة ، مرة يكبر ومرة يصغر حسب المرحلة التاريخية وقيمها،وحسب طبيعة النظام والظروف السياسية والإقتصادية السائدة . إلا أنه من المتفق عليه أن تطور الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالنمو والتنمية قد صاحبه تطور لدور الدولة في النشاط الإقتصادي،ولكن ليس بالمستوى نفسه من الإنتظام والتحديد .

١. الفكر الإسلامي .

أشرق فجر الدولة الإسلامية في الوقت الذي كان يعم أوروبا الركود والعزلة وتسلط الكنيسة وتفشي نظام الطبقات . وتم تأسيس الدولة الإسلامية،على مبادىء وأصول وأحكام ثابتة،تقوم على قواعد الحق والعدل المتصفة بالشمول والتجرد . وتفرع عن هذه المبادىء جزئيات تتناول جميع جوانب الحياة المادية والروحية بحيث لا يطغى أي جانب على الآخر . ومصدر التشريع الإسلامي هو القرآن والسنة، ومنهما حددت القواعد والأصول الكلية،وتركت التفاصيل لإجتهادات العلماء في كل عصر ،تبعا للظروف والمتغيرات. واستهدف الشرع تحقيق مصالح الناس المادية والروحية،فجاء لتنظيم حاجات الإنسان الضرورية والتكميلية والتحسينية وفق أحكام تكليفية حددها الشرع ليجعل سلوك الفرد والجماعة سلوكاً متوازناً .

إن وظيفة الدولة الإسلامية حسب قواعد الشريعة الإسلامية ، مسألة تكليفية يتسع نطاقها ليشمل العلاقات المادية والروحية للمجتمع والفرد،وتتنوع أساليبها وأدواتها وتتغير إتجاهاتها ومجالاتها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للناس .لذلك لا تقتصر وظيفة الدولة في الإسلام على مراقبة تطبيق الأحكام الثابتة في الشريعة فحسب ، بل تمتد لتستخدم القواعد العامة المتحركة،التي تتسع لتستوعب التغير في الظروف والأحوال التي تطرأ على المجتمع ما بين فترة وأخرى. ولذلك،يمكن توزيع وظيفة الدولة في الإسلام على نطاقين كلاهما يسعى لبقاء واستمرار الكيان الإسلامي وفق المبادىء والأصول والاحكام الثابتة ، وهذان النطاقان هما :-

أ) الوظائف التي تندرج ضمن الأحكام الثابتة في الشريعة الاسلامية،ويقع ضمنها الأنشطة التالية :-

١) تشر الدعوة بإرسال البعوث والسفراء وتنظيم الجيوش وبناء الحصون والقلاع ودفع رواتب الجند .

٢) حفظ الأمن الداخلي والخارجي ،بإقامة الحدود على الذين يخالفون أحكام الشريعة، وفرض العقوبات والقصاص ودفع الكفارات حسب مقتضيات المخالفات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣) إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالمواريث والمكاييل وتحصيل الأموال العامة(أموال بيت المال) ، وإدارتها وتحديد أوجه صرفها ، ومنع أكل الربا وأكل مال اليتيم والإكتناز .

٤) تعيين الولاة والقضاة وقادة الجيوش،ومحاسبتهم .

ب - الوظائف التي تندرج ضمن جزئيات الحياة المادية،وتقع ضمنها الأنشطة التالية :-

١) مراقبة الأسواق والأسعار لمنع الغش والإحتكار والإستغلال . فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من غش فليس منا ".من إحتكر طعاما أربعين يوما يريد به الغلاء فقد برئ من الله وبرئ الله منه ".من إحتكر حكره يريد ان يغلّي بها على المسلمين فهو خاطئ". الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ".المسلم أخو المسلم لايظلمه ولا يسلمه " . " رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا إشترى وإذا إقتضى " .

٢) توفير الخدمات كالطرق والتمويل [٢٣] . عن عمر بن الخطاب أنه قال : " والله لو عثرت بغلة (أو ناقة) في أرض العراق لسئل عمر عنها يوم القيامة لِمَ لَمْ تمهد لها الطريق يا عمر ؟" . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى ولاته أن يعتنوا بالمزارعين ويمدوهم بالمال اللازم لتحسين إنتاجهم وتسديد ديونهم .

٣) دفع ضرر عام بضرر خاص لأن المصلحة العامة مقدمة على مصلحة الآحاد،ودفع ضرر أكبر بضرر أصغر فيه منفعة أكبر [٢٤] فقيام الدولة بالحجز على الأموال الخاصة للمسرف والمبذر والسفيه ومنع الرشوة والفساد في الأرض والإكتناز ، يعتبر تدخلا من الدولة في الحريات الخاصة بالملكية الفردية ، ولكن هذه الصورة من السلوك الفردي غيرُ سوية،وتترتب عليها عواقب ضارة بالفرد نفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه،قال تعالى :

" ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين " (١٤١) الأنعام." والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما " (٦٧) الفرقان." إن المبذرين كانوا إخوان الشاطين "(٢٧) الإسراء." ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا "(٢٩) الإسراء . " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناس بالإثم وأنتم تعلمون " (١٨٨) البقرة." والذين يكنزون الذهب والفضة فبشرهم بعذاب أليم" (٣٤) التوبة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الراشي والمرتأش في النار " .

٤) الحث على زيادة الإنتاج والتشغيل وإتقان العمل قال تعالى :" وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك " (٧٧) القصص. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول " . " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ".." إتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " . وذكر أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا من المسلمين يقوم الليل و يصوم النهار . فسأل رسول الله : من يكفيه طعامه وشرابه . فقالوا: كلنا . فقال : كلكم خير منه .

واسترد عمر بن الخطاب أرضا في البقيع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقطعها لبلال . فطلب إليه عمر رد باقي الأرض التي تزيد عن قدرته في إعمارها وقال : " ليس لمحتجرحق بعد ثلاث " . كما علا عمر بالدرة على رجال من المسلمين يسمون أنفسهم (المتوكلون). فقال " بل هم متواكلون ، لا تُميتوا علينا ديننا أماتكم الله " .

٥) تحقيق مبدأ التوازن الإجتماعي.[٢٥] يختلف الأفراد كما تختلف الجماعات والدول في خصائصهم وقدراتهم وإمكانياتهم ، بدرجات متفاوتة ، فلا تأتي هذه القدرات على مستوى واحد . وهذه حقيقة مطلقة يقرها الإسلام ولا يعزوها إلى النواحي الطبقية أو العرقية أو القومية . قال تعالى : " والله فضل بعضكم على بعض في الرزق " (٧١) النحل." نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياه الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا " (٣٢) الزخرف." ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء " (٥٤) المائدة." ولو بسط الله الرزق لعبادة لبغوا في الارض ولكن ينزل بقدر " (٢٧) الشورى." ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم " (١٦٥) الأنعام .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويؤكد الإسلام على أن العمل النافع المتصف بعدم الإستغلال ، هو أساس الملكيـــــة. لذلك فإن التفاوت في الثروة بين الناس أمر يقبله الإسلام لإنه جاء نتيجة التفاوت بالـرزق. وهذا التفاوت في الرزق يعمل على إشاعة روح المنافسة بين الأفراد وفئات المجتمع . كمـــا تم إحترام الملكية الخاصة في الإسلام لأنها صفة غريزية في الإنسان.ولكنه لم يترك الأمر بدون ضوابط ، لأن التفاوت قد يكون مدعاة للخير أو مدعاة للتسلط والظلم . لذا تتد خـــــل الدولة لمنع الظلم عن طريق إعادة توزيع الدخل . وتفرض من أجل ذلك الأنظمة وتتبـــــــع الأساليب الإسلامية لضبط الإنفاق العام والخاص ، والأسعار ، وتوفير فرص العمل ، والإنتاج، وهذه الأساليب هـــــــي :-

أ) الحجر على أموال السفهاء.

ب) منع الإسراف والتبذير والإنفاق التفاخري .

ج) نظام فريضة الـزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لترد للفقراء .

د) نظام توزيع الفيء والخراج والجزيه والخمس .

هـ) نظام المواريث حسب درجة القرابة وشدة الحاجة لمنع تركز الثروات .

و) نظام الإنفاق على من يعول كالوالدين والزوجة والأولاد .

ز) حق الدولة في إستخدام الممتلكات الخاصة لتخفيف ضرر عام ، إذ إستجلب عمر بـن الخطاب في عام الرمادة ، القوتَ ممن توفر لديهم المزيد منه ، ووزعه على الجيـاع والعاجزين.

ح) الإعتدال في نفقات تحصيل موارد بيت المال .

ط) حق الدولة في الحصول على موارد إضافيـة (كالضرائب) عندما لا تكفي مـــوار د الزكاة .

ى) منع الإحتكار وإستغلال حاجة الناس ومنع الغش والربا وأكل مال اليتم .

ك) توزيع الموارد بين القادرين لإحياء الأرض الموات وزيادة الإنتاج .

ل) إتقان العمـــــل .

م) الحث على الإستثمار والإنتاج والإبتعاد عن الإكتناز وعدم تشغيل الموارد .

ن) توفير فرص العمل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الهدف من هذه الأنظمة والأساليب هو تقريب مستويات المعيشة بين المواطنين عند مستوى معيشة أكثر رفاهة، مع المحافظة على إستمرارية الإنتاج والتقدم، كما يعمل على توطيد الإستقرار بين الأفراد وفي المجتمع . إلا أن قلة موارد بيت المال التقليدية لا تساعد على تقليص فجوة التوازن الإجتماعي . وهذا يتطلب من الدولة أن تعمل على إنشاء مشاريع إستثمارية قادرة على توفير موارد مالية اضافية ثابتة تستعين بها للإنفاق منها بصورة مستمرة . كما يتطلب الأمر إيجاد الأنظمه والتشريعات القانونية التي تنظم مسيرة التوازن الإجتماعي بحيث يحارب تركز الثروات والإكتناز والربا .

٦) تحقيق مبدأ الضمان الإجتماعي (٢٦). ويتم ذلك على أساسين هما التكافل وحق الجماعة في الأموال العامة للدولة . فقد أكدت الشريعة الإسلامية على أن الدولة مكلفة بتهيئة وسائل العمل للأفراد ليساهم كل فرد في الإنتاج وليعيش من كده وعمله مما يتفق ومبدأ التشغيل للموارد المادية والبشرية العامة والخاصة . وعندما يصبح الفرد عاجزاً عن تحصيل معاشه بنفسه أو عندما لا تستطيع الدولة توفير فرص العمل له فإن واجب هذه الدولة يفرض عليها تطبيق مبدأ الضمان الإجتماعي ، أي توفير المال الكافي لسد حاجات أساسية للفرد دون تعريضه ومن يعول إلى ضرر مادي أو اجتماعي . وهذا يستلزم من الدولة إستثمار مواردها بصورة مثلى مما يدفعها إلى إستخدام ادارة مالية وأستثمارية ذات كفاءة عالية . وهناك أدلة على سعي الدولة الإسلامية لتحقيق مبدأ الضمان الاجتماعي، ومنها ما يلي :-

أ) عند الهجرة ، آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار ، فشاطر المهاجرون الانصار أموالهم." والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا " (٩) الحشر. وبعد أن إنتهى عام الرمادة ، قال عمر بن الخطاب " لو أصاب الناس سنة لأدخلت على أهل كل بيت مثلهم فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم" .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) التعاون ودرء المخاطر والحماية : إذ فُرض حق معلوم في أموال الزكاة ، قال تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم ٠ للسائل والمحروم " (٢٤ ، ٢٥) المعارج٠ " إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم " (١٠) الحجرات ٠ " خذ من أموالهم صدقه تطهرهم وتزكيهم بها" (١٠٣) التوبة ٠ " ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"(٩) الحشر ٠ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا " ٠ " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " ٠

ج) توفير الحاجات الأساسية وهي تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة تطور لأخرى. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلمون شركاء في ثلاثة : الماء والكلأ والنار " ٠ وقد كانت هذه العناصر أهم المتطلبات الموجودة في ذلك المجتمع ٠

ومما يجدر ذكره أن الاسلام لم يقتصر في أمر الكفالة على المسلمين وحدهم ، بل إنسحبت الى رعايا الدولة الاسلامية من الذميين والمستجيرين بالدولة ٠ ومن واجبات الدولة أن توفر لهؤلاء الرعاية الاجتماعية والحماية ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠ الدول المتقدمـــة ٠

لم يكن تطور الفكر الإقتصادي وليد الصدفة ، ولكنه جاء نتيجة طبيعية لتغيرات جوهريـــــة حدثت في مراحل تاريخية مختلفة،فقد تطورت المفاهيم الإقتصادية لعلم الإقتصاد المتعلقة بالملكيـــــة الخاصة وحرية التبادل ونظام المنشاة الفردية واقتصاد السوق والإنتاج ٠ كما تطورت وظائف الدولة وأدوات وأساليب التحليل في النظم الإقتصادية ٠

فمنذ أقدم العصور والدولة تفرض الإتاوات والضرائب بأشكال مختلفة ، لتوفر الموارد الكافيـــة لتمويل أنشطتها الإدارية والأمنية والعسكرية،ولتضمن قدراً كافيا من وسائل العيش للطبقة الحاكمـــة ٠

فكتاب " العهد القديم " أشار إلى إنقسام المجتمع إلى طبقة أغنياء وطبقة فقراء.وتـــــــدد المصلحون الإجتماعيون بجشع طبقة التجار والمرابين، وإسراف السلطة ، كما تددوا بنفقات البذخ علـى المتطلبات الخاصة ، وبالحروب التي كانت تمول بالرسوم الباهظة ، وبتسخير العمال ٠

وفي الفكر اليوناني عزى " إفلاطون "،تطور نظام الدولة من نظام الحكم القبلي مرورا بحكـــــم الطبقات الأرستقراطية إلى الحكم الديمقراطي وحتى نظام حكم دول المدن (City states)، إلى التطورات الإقتصادية والصراع الطبقي.فالصفوة الحاكمة تملك الأرض وتؤدي الوظائف الحكوميـــــة كالإدارة والدفاع وتحصيل الأموال ، أما التجار والصناع وأقنان الأرض فيقومون بالإنتاج ويتولون خدمـــــة الصفوة الحاكمة دون أن يكون لهم الحق في الوظائف أو إمتلاك الثروة ٠ ولإزالة الصراع دعا إلى نظـــــام " جمهورية مثالية " بيدها سلطة مطلقة ٠ إلا أن"ارسطو " لم يحبذ الملكية الجماعية لأفلاطون وأيـــد دولة الطبقات.

أما مساهمة الفكر الروماني في هذا المجال ، فظهرت من خلال بناء إدارة الدولة،وصياغة مجموعة قوانين أولت عنايتها للملكية الخاصة.وأصبحت هذه القوانين فيما بعد أساسا مهما تقوم عليه مذاهـــب الرأسماليه وأنظمتها ٠ ومع أفول نجم الإمبراطورية وإنحطاطها أخذت القوة الاقتصادية والسياسية للطبقة الحاكمة بالإضمحلال ٠ وأبرز أحداثهذه الحقبة التاريخية ظهور المسيحية التي طالبت بتغيير كامـــل للعلاقات الإنسانية السائدة،وبناء دولة مثالية تكفل للمواطنين الحرية والحياة الفاضلة.وقد أدى ذلك إلـى إزدياد نفوذ الكنيسة الروحي والمادي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتميزت القرون الوسطى التي إمتدت ما بين القرن الخامس ومنتصف القرن الخامس عشر بالركود والعزلة وسيادة نظام الطبقات وتسلط الكنيسة . فكانت هذه المظاهر مقدمات لظهور النظام الإقطاعي الذي لم تقتصر ملكيته لعناصر الإنتاج على الأرض ، بل تعدتها إلى التجارة والصناعة . وبذلك تكون السلطتان الزمنية والروحية قد إمتلكتا في ظل نظام الإقطاع عناصر الإنتاج كالأراضي والضياع. ومع نهاية القرون الوسطى وبداية عصر الإكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، إزداد الإهتمام بوظيفة النقود الإقتصادية ، ووضع إمتيازها بيد سلطة عليا تمثل الجماعة . وبهذا المفهوم لوظيفة السلطة النقدية تمت الإشارة وللمرة الأولى إلى وظيفة الدولة في النشاط الإقتصادي، كما بدأ عهد الإصلاح الديني، وتوسعت التجارة، ونمت الإستثمارات، وبدأ إضمحلال المجتمع الإقطاعي، ولم تعد الكنيسة قادرة على الوقوف في وجه نمو الرأسمالية التجارية الجديدة، ودخل تنظيم الحياة الإقتصادية مرحلة جديدة وهي الفترة التي سبقت الثورة الصناعية وتسمى بعصر التجاريين .

وتزايد إهتمام الدول القومية (Nation_State) في أوروبا بالثروة ، فسعت الى زيادة ثرواتها عن طريق التجارة الخارجية. فشجعت تجارة الصادرات ووضعت قيوداً على أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري الذي يعزز قوتها وثراءها . ونتج عن هذه السياسة إنشاء شركات إمتياز تجارية كبرى ، كشركة الهند الشرقية ، وإزدادت الصلات بين المصالح التجارية والدولة. فالعلاقة بين الدولة والرأسمالية التجارية علاقة تفاعل ، فقوة الدولة وتدخلها في الشؤون الإقتصادية، وفرضها التنظيمات والقيود، يحقق المصلحة التجارية من جهة، ويدعم مركز الدولة ووظيفتها الإقتصادية من جهة أخرى . ولذلك ساهم قيام الدول القومية في تنمية التجارة، وأدى إلى تطوير رأسمالية تجارية كان لها الفضل في توفير فائض رأسمالي لإنشاء الرأسمالية الصناعية .

وتمخض عن نشوء الدول القومية في عهد التجاريين ، أن تدخلت الدولة في شتى مجالات النشاط الإقتصادي والتجاري ، ونجم عن تدخلها آثار سلبية على الحرية الإقتصادية والمبادرة الفردية ، كما ساهمت في إنشاء الإحتكارات والإمتيازات التجارية المحلية والخارجية . ومع نهاية القرن السابع عشر كانت مظاهر نمو الرأسمالية الصناعية تسير ببطء في ظل الرأسمالية التجارية على شكل إكتشافات علمية وإختراعات آلية وتحسينات فنية على آلة ونظم الإنتاج . فنما الإنتاج الصناعي ونمت الأسواق وإزدادت المنافسة ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما أدى إلى تقويض دعائم الإحتكارات التجارية التي بنيت عليها الرأسمالية التجارية . وكردة فعل على تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ولرفع القيود المشددة على حرية النشاط الإقتصادي ، ظهر الفكر الكلاسيكي ، وعلى رأسه آدم سميث ، لينادى بفكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وتقليص دورها إلى حدودها التقليدية في الإدارة والأمن والدفاع . وأخذت شروط ما يسمى " المنشآة الحرة " تبرز للوجود كمظهر من مظاهر الإقتصاد الحر الذي ينعدم فيه تدخل الدولة في النشاط . وروج الكلاسيك لفكرة اليد الخفية لتحقيق سوق المنافسة الكاملة (Perfect Competition Market) بين المنتج والمستهلك . وأكدوا من خلال آلية السوق على إمكانية التوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة للمجتمع والتي يتحقق حينها النمو الإقتصادي . فنظام السوق القائم على المنافسة الحرة بين المصالح الخاصة والمتمشي مع نظام " الحرية الطبيعي " ، يسمح للفرد وللمجتمع بتحقيق مصالحهم، ويقيم مجتمعا حسن التنظيم طالما إبتعدت الدولة ما أمكن عن التدخل في النشاط الإقتصادي . ويرجع الفضل في إنتصار النظام الحر والأفكار التي دعا إليها ، إلى الآراء التي أودعها آدم سميث كتابه ، " ثروة الأمم " . والذي إنتقد فيه آراء التجاريين في تدخل الدولة ، وأرسى قواعد جهاز السوق ومبادئ حرية الفرد في الإمتلاك ومزاولة عمله الخاص . وبذلك تم التمهيد لظهور الثورة الصناعية في إطار رأسمالي قائم على تقديس الملكية الخاصة والحرية والمبادرة الفردية والربح .

وخلال فترة الثورة الصناعية تم بناء الفكر الإقتصادي الكلاسيكي للنظام الرأسمالي الصناعي. وتناول الإقتصاديون الكلاسيك تحليل عوامل النمو الإقتصادي وعوائقه . فاحتل التراكم الرأسمالي (الإستثمار) مكان الصدارة بين العوامل الأخرى المحددة لمعدل النمو وسرعة التطور . أما عوائق النمو التي تتهدد النظام فقد تم تفسيرها في ضوء حالة الركود الإقتصادي التي تعود إلى إنخفاض نصيب الربح من الناتج القومي مما يعيق إحداث زيادة في التراكم الرأسمالي . إلا أن آدم سميث أكد على عقبة من عقبات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية ، ألا وهي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

ورأت المدرسة الإشتراكية بزعامة " ماركس " أن علاقات الإنتاج تصبح بعد مرحلة من التطور هي المحدد الرئيسي لإحداث مزيد من التقدم والنمو . وأن النظام الرأسمالي نفسه تتأصل فيه أزمات دورية تعيق النمو الإقتصادي. كما أكدت هذه المدرسة على دور الدولة في النشاط الإقتصادي نتيجة وجود تناقض كبير بين ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج وبين طبيعة العمل الجماعي في الإنتاج. كما أن الدولة أقدر من الفرد على تسيير دفة النشاط الإقتصادي بشكل سليم . فما دام الإنتاج عملية إجتماعية فلا بد أن تصبح الملكية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لعناصر الإنتاج إجتماعية أيضا . فملكية الجزء الأعظم من النشاط الإقتصادي وإدارته ، يكون وفقاً للقانون الأساسي في النظام الإشتراكي بيد الدولة ، مما يؤدي إلى تزايد دور القطاع العام ، وتوليه تبعا لذلك السيطرة والقيادة .

وكنتيجة لأزمة الإنكماش ، وكمحاولة للرد على إنتقادات المدرسة الإشتراكية بدأت ملامح المدرسة الكلاسيكية الجديدة . وترى هذه المدرسة أن النظام الرأسمالي يحمل في طياته مواطن قوة كامنة تدفعه دوماً للنمو والتطور ، وأنه بإصلاح وتهذيب بنائه يمكنه أن يحقق معدلات نمو إقتصادي بوتائر عالية ، وتبعا لذلك سيستمر النمو الإقتصادي السريع . لذلك تحوّل إهتمام الإقتصاديين الجدد أمثال جوفنزوولراس وإدجورات ووكستيد وغيرهم من التحليل الديناميكي طويل الأمد لعوامل النمو إلى دراسة القرارات المتعلقة بالمنتجين والمستهلكين .[١٨] أما شومبيتر ، وهو الإستثناء الوحيد من المدرسة ، فقد أكد على أهمية عوامل النمو طويل الأجل وخاصة " عامل التجديد" (Innovation) في أساليب الإنتاج التي تحدثها فئة " المنظمون " (Entrepreneurs) .[١٩]

وعلى كل حال ، تحقق تراكم رأسمالي سريع لدى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا خلال قرن ونصف ، فاختفت هيمنة المؤسسات الفردية والعائلية الصغيرة وظهرت الشركات الوطنية والشركات الدولية العملاقة . وكابدت المجتمعات من أزمة كساد دولية حادة وويلات كثيرة بسبب الحربين العالميتين . وتمخض عن ذلك حدوث تغير كبير على القيم والأفكار ، وتوقع الناس أن تنهض الحكومات للتصدي لحل مشاكل البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل الإقتصادية . وأبرز من كتبوا في هذا الصدد هو " جون ما ينردكينز" (Keynes) ، الذي دعا الحكومة للقيام بدور نشط من خلال سياسات مالية ونقدية ملائمة . وبضغط الظروف على حكومات الدول المتقدمة الصناعية خفت حدة التمسك بالنظام الرأسمالي الحر ، وحلّ محله مرحلة ما يسمى " بالاقتصاد المختلط " (Mixed Economy) .[٢٠] حيث يتوزع النشاط الإقتصادي بين القطاعين العام والخاص وتملك الحكومة ومؤسساتها العامة القطاع العام وتديره ، بينما يملك القطاع الخاص الأفراد ويديرونه . وظهر تبعا لذلك نشاط إقتصادي مشترك يملكه ويديره القطاعان معاً . وقد تتراوح عمق النهج المتبع في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ظل النظام الإقتصادي المختلط في الدول الرأسمالية الغربية واليابان ما بين قيام الدولة مباشرة بعملية الإنتاج، ووضع برامج للإستثمار على شكل خطط تأشيرية كفرنسا ، وما بين توظيف الدولة للسياسات المالية والنقدية لخدمة القطاع الخاص فيها، ولتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ولتوفير موارد كافية للدولة لتمويل نفقاتها في مهامها التقليدية وخدماتها . أما الفكر الإشتراكي الحديث فيكون دور الدولة وفقا لهذا الفكر مهيمنا على كل النشاطات الإقتصادية من خلال " التخطيط المركزي " (Central Planning) فالدولة وأجهزتها تقوم بوظيفة المخطط والمنظم والممول والمنفذ والمشرف على عملية الإنتاج والتوزيع .

٣. الدول النامية .

رزحت الدول النامية ردحا من الزمن تحت وطأة الإستعمار الأجنبي . إذ تسلطت الدول الصناعية المتقدمة على مقدرات شعوب الدول النامية، مستخدمة شتى الأساليب لإستغلال موارد تلك الدول، وربط إقتصادياتها بإقتصاديات الدول المستعمِرة . وتجم عن ذلك تبعية إقتصاديات الدول النامية لشروط التجارة الدولية التي تحددها الدول الغنية ، وتشويه هياكلها الإقتصادية مما أدى إلى تزايد الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول الغنية . فورثت حكومات الدول النامية بعد حصولها على إستقلالها السياسي ، تركة مثقلة بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والسكانية . وتزايدت حدة المشاكل بتزايد معدلات البطالة، وضعف المدخرات المحلية، ووجود أنماط استثمارية وإستهلاكية غير مناسبة، وضعف البنية الأساسية الإقتصادية والبشرية، وإنعدام الإطار التشريعي والمؤسسي . لذلك رفع القادة السياسيون في الدول النامية بعد الإستقلال شعارات لتحقيق الإستقلال الإقتصادي ، الذي يعتبر دعامة للإستقلال السياسي ، من خلال التنمية الإقتصادية . ولكن من الذي سيتصدى لهذه التنمية في ظل ظروف التخلف والتبعية ؟ لقد كان طبيعيا أن تتصدى حكومات الدول النامية لقيادة عملية التنمية . فالظروف الإقتصادية الداخلية وهياكلها الخدمية لا تشجع القطاع الخاص، بما جبل عليه من تردد وحب لمصالحه الذاتية ، بالإستثمار المباشر في مجالات الخدمات التي لا تدر عائدا مجزيا . فالحاجة إلى تنمية سريعة تتطلب أيضا تدخلا مباشراً من الدولة في العلاقات الإقتصادية سواء بدورها المباشر أو بإعتبارها القوة السياسية المسيطرة . فالدولة تستطيع التأثير مباشرة على معدلات النمو وهيكل الإنتاج بوصفها مالكة لبعض وسائل الإنتاج . وتستطيع التأثير بطريقة غير مباشرة على الإنتاج بوصفها منظمة له من خلال سياساتها المالية والنقدية وتوجيه الأسعار والتخطيط .(٢١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك تطور دور المشروع العام في الدول النامية لأنه المجال الطبيعي للنشاط الإقتصادي للقطاع العام ، والأداة القوية التي يتسنى لحكومات الدول النامية إستخدامها لتهيئة عناصر الإنتاج المتاحة لمتطلبات التنمية ، وتوجيهها .

ومما لا شك فيه أن التعرف على تجربة الدول المتقدمة التي أصبحت تتدخل في النشاط الإقتصادي بشتى الوسائل والأدوات المتاحة ، هي من الأهمية بمكان لحكومات الدول النامية، وإن إختلفت ظروف التنمية ومراحلها وأهدافها بين هذه الدول . (٢٢)

ونظراً لما تتسم به إقتصاديات البلدان النامية من ضيق في السوق المحلي، وتخلف قوى الإنتاج، وإختلال هياكل التجارة الخارجية، والموازنة العامة، وإنخفاض الإنتاجية، ومستوى التراكم الرأسمالي الثابت، فإن تعجيل التنمية ورفع مستوى المعيشة يتطلب من حكوماتها أبعد من مجرد القيام بتوفير البنية الأساسية للتنمية . فبعد أن تعقدت على الدول النامية متطلبات الإستثمار الإقتصادي الحديث، وبعد أن دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى إنتهاج التخطيط من أجل الإنماء الإقتصادي، طبقا لما جاء في قرارها رقم (١٧٠٨) الصادر في دورتها المنعقدة ما بين شهر أيلول ١٩٦١ وشهر شباط ١٩٦٢ ، تبلورت لحكومات الدول النامية وظيفة جديدة هي وظيفة المنظم الإقتصادي ، وجاءت هذه الوظيفة بحكم قدرة الحكومة على تعبئة الموارد اللازمة للإستثمارات الجديدة، وإستعدادها لتحمل المخاطرة، وإمكانياتها في تطوير التشريعات والقوانين المناسبة، وإنشاء المؤسسات المتخصصة، وإمكانياتها في السيطرة على العقبات السياسية والإجتماعية .

إذن يلاحظ أن مفهوم وظيفة الدولة ودورها في الحياة العامة لم يستوح دفعة واحدة من نظرية مسلم بها مقدما ، وإنما تطورت هذه الوظائف عبر مراحل تاريخية لكل منها ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية . فقد دل على ذلك إستقراء تطور وظيفة الدولة في البلدان المتقدمة. إذ يلاحظ أن التطورات التي طرأت على وظيفة الدولة ، إنما حدثت في فترات تميزت إما بوجود أزمة إقتصادية أو أزمة سياسية . وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية وإن إختلفت الظروف الموضوعية العامة فيما بينها وبين الدول المتقدمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس هذا فحسب ، بل إن ظروفاً موضوعية خاصة في بعض الدول النامية ، ألحت على حكوماتها للإسراع في التدخل في مجريات النشاط الإقتصادي . فهناك دول نامية ما يزال فيها دور الدولة في المجال الإقتصادي محدوداً للغاية، ومن الامثلة عليها لبنان وهايتي . وهناك دول أخرى نامية سارت على الطريق الماركسي وأخذت بمفهوم التخطيط المركزي مثل كوبا، وفيتنام، واليمن الجنوبي . كما نجد دولاً نامية تقع بين المجموعتين السابقتين وتتبع أسلوبا من الإقتصاد المختلط حيث يتشارك القطاعان العام والخاص مباشرة أو من خلال إستثمارات مشتركة بينهما ، ومن الأمثلة على هذه الدول الأردن ، وتركيا ، والهند . وهناك بعض الدول التي تعطي للقطاع العام دوراً مهيمنا على مجريات الإقتصاد الوطني ، حيث يمارس القطاع الخاص دوراً مكملاً، ومن الامثلة على تلك الدول سوريا، ويوغسلافيا، والعراق، ومصر . أما الدول النامية المصدرة للنفط ، فالجزء الأكبر من نشاطها الإقتصادي يتركز بشكل مباشر أو غير مباشر على قطاع النفط وإيراداته . ففي دول كالسعودية ، والإمارات العربية، والكويت ، وقطر ، تلعب حكوماتها دوراً كبيراً في إقتصادياتها . إذ تصل إيرادات النفط الإجمالية إلى خزائن هذه الدول مما يفرض عليها إيجاد سبل إستثمار هذه الموارد في مجالات محلية وأخرى خارجية . ولذلك فأن تنشيط إقتصاديات هذه الدول يعتمد بشكل شبه كلي على برامج الإستثمار الحكومي وخطط الحكومة الإنمائية .

لذلك أعطت معظم الدول النامية دوراً هاماً للقطاع العام في عملية التنمية، إن إهتمام حكومات هذه الدول بالتنمية ألقى على كاهلها أعباء إقتصادية وإجتماعية وتنظيمية أساسية، إلى جانب وظائفها التقليدية في الإدارة والأمن والدفاع . وا تبعت معظم هذه الدول أسلوب التخطيط لتحقيق التنمية ، وقد لاقت بعض الدول في هذا المضمار نجاحا ملحوظا في حين تجد دولا أخرى لم يحالفها المستوى نفسه من النجاح

ونخلص من كل ما تقدم ، إلى أن الشركات هي نمط تجاري من أنماط النشاط الإقتصادي والمالي والإجتماعي المنظم ، جاء لحشد الموارد المالية التي تعجز عن توفيرها وتنظيمها المؤسسات الفردية الخاصة . وتهدف الشركات إلى تحقيق أرباح ومكاسب لأصحابها من خلال قيامها بنشاط إقتصادي وإجتماعي وإستثماري . وقد تنوع إطارها القانوني كمتطلب أساسي للتفريق بين الحقوق والإلتزامات القانونية المترتبة على الشركة كهيئة إعتبارية لها ذمتها المالية المستقلة، وبين الحقوق والإلتزامات المترتبة على الذمة المالية الذاتية لأصحابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تطور نشاط الدولة في الحياة العامة للمجتمعات المتمدنة ، بعد أن كان مقتصراً ولفترة طويلة على وظائف تقليدية تتمثل في حمايتها للمصلحة العامة (Guarding of Pulic Interst). وجاء هذا التطور متمشياً مع مبادئ السلطة والسيادة، وكنتيجة طبيعية للتطور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والفكري الذي طرأ على هذه الميادين . فبعد أن كانت الدولة تقوم نيابة عن أفراد المجتمع بحفظ الأمن والنظام والدفاع عن الوطن ، إتسع نشاطها عموماً والإقتصادي والإجتماعي خصوصاً، وأصبح يتعين عليها أن تعالج مشكلات إقتصادية وإجتماعية نشأت عن التطوير والتحديث والتنمية، ولا يقدر على معالجتها القطاع الخاص . فمتطلبات التقدم الإقتصادي والإجتماعي تملي على الدولة إيجاد وتنمية هياكل إقتصادية وإجتماعية أساسية كبناء الطرق والجسور والإتصالات والسدود والري والكهرباء والتعليم والصحة وغيرها . وهذه الخدمات الأساسية تعتبر من الأنشطة الإنتاجية غير المباشرة التي لا تدر عائداً مالياً مباشراً ، ولكنها تساهم بشكل غير مباشر في الإنتاج . لذلك يحجم عن الإستثمار فيها القطاع الخاص على الرغم من أهميتها في التنمية والتطوير . ونظرا لتعقد مشاكل التنمية وإحتياج إستثماراتها لموارد مالية ضخمة، ولإلحاح التنمية، وإتباع التخطيط كأسلوب لتحقيقها في البلدان النامية، ولعجز القطاع الخاص عن مواجهة متطلبات الإستثمارات الكبيرة (Large Scale Investment)، وما جبل عليه هذا القطاع من تردد ، أصبح يتعين على الدولة القيام بدور المنظم الإقتصادي (Entrepreneur). فالدولة هي الهيئة الإجتماعية العليا التي تفردت بإمكانيات وقدرات ومسوغات إقتصادية وسياسية توهلها للتصدي لتعبئة الموارد اللازمة للإستثمارات الكبيرة، وتحمل مخاطرها وتحديد أولوياتها، وقدرتها في السيطرة على العقبات السياسية والاجتماعية، وإمكانياتها في تطوير الجوانب المؤسسية والتشريعية والتخطيطية . وهي لذلك توسع أو تضيق حدود القطاع العام في النشاط الإقتصادي وشكلة القانوني تبعا للفلسفة الإقتصادية التي تنتهجها الدولة . وهنالك دول تحترم إلى أقصى الحدود مبدأ الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي وتترك له حرية إمتلاك عناصر الإنتاج بقيود مخففة. وعلى العكس من ذلك ، هناك دول تعطي القطاع العام دور القيادة والسيطرة على مجريات النشاط الإقتصادي . وتقف مجموعة ثالثة من الدول بين النمطين السابقين، وتسمى بدول الإقتصاد المختلط . حيث يظهر في إقتصاديات هذه الدول نشاط القطاع العام والخاص . إذ تتدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كمنظم إقتصادي مع ترك المجال أصلا للمبادرة الفردية . ومن أبرز مظاهر تدخل الدولة المباشر في النشاط الإقتصادي في الدول التي تأخذ بنظام الإقتصاد المختلط ، مساهمتها في إستثمارات إقتصادية تجارية مشتركة مع القطاع الخاص . وتظهر هذه الإستثمارات على شكل شركات مساهمة عامة مشتركة تقوم بإنتاج السلع والخدمات على أسس تجارية، ويكون من بين أهدافها تحقيق الربح ، بالإضافة إلى أهداف إقتصادية وإجتماعية أخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهوامـــــش :

١) J.L.Hanson,"A Text Book of Economics",6th edition,Macdonald @ Evans LTD.,London,1972, P.(93).

٢) د٠ علي حسن يونس ، " الشركات التجارية " ، منشورات دار الفكر العربي دار الحمامي للطباعـــــة ، القاهرة ، ص (٣) ٠ محمد كامل أمين ملش ، " الشركات " ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ١٩٥٧، ص (٢١) ٠

٣) Mary C.Oliver,"Company Law ",Macdonald@Evans LTD.,London, 1966,P.(2).Stevens @ Sond,"The principlesof Modern Company Law.",3rd edition,LCB.,Gower,London ,1969,PP.(3-4).

٤) The New Roget's,"The Saurus in Dictionary Form",The latest edition,G.P.Putman'S,New York,1961,P P.(100 ,172,197,342 , 378).

٥) د٠ علي حسن يونس ، " الشركات التجارية " ، مرجع سبق ذكره ص (٥ ـ ٩) ٠

٦) Robert A.Lynn,"Basic Economic Principles ",4th edition, Macgraw-Hill Book company,New York, 1980,P.(49).

٧) د٠ عبد العزيز الخياط ، " الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي " ، القسم الثاني ، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١م ، جمعية عمال المطابـــع التعاونية ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١ ، ص (٨ ـ٩)٠

٨) د٠ علي حسن يونس ، " الشركات التجارية " ، مرجع سبق ذكره ص (١١ ـ ١٤) ٠

٩) د٠ رمضان أبو السعود ، " الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني " ، المدخل إلى القانون وبخاصة المصري واللبناني ـ النظرية العامة للحق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص (٣٧٧) ٠

١٠) د٠ طالب موسى ، " الموجز في الشركات التجارية " ، بغداد ، مطبعة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص (١٤ ـ ١٧) ٠

١١) شكري حبيب شكري ، ميشيل ميكالا ، " شركات الأشخاص وشركات الأموال ، علماً وعملاً في القانـــــون المصري " ، القاهرة ، مطبعة بروكاشيا ، ١٩٥٢ ، ص (١ ـ ٥) ٠

١٢) د٠ مرتضى ناصر نصر الله ، " الشركات التجارية " ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص (٣ـ٧) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٣ W.Arther Lewis ,"The Theory of Economic Growth",Richard D. Irwin ,INC., Homewood,ILLINOIS,1955,P P.(60- 61).

(١٤ Lord Robbins,"The Theory of Economic Development",Macmillan Co., London,1968,P P.(105-106).

(١٥ John Hicks,"ATheory of Economic History",Clarendon press - Oxford,1969,P P.(141-149).

(١٦ روبرت هيلبرونر" قادة الفكر الإقتصادي " ، ترجمة د٠ راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ص (١٦ ــ ١٧) ٠

(١٧ هارولد لاسكي،"الدولة في النظرية والتطبيق"، ترجمة أحمد نعيم وكامل زهيري ، منشورات دار الطليعة، بيروت ، الطبعة الثالثة ، تشرين ثاني ١٩٦٣ ، ص (٤٠ ــ٤٤، ٥٣) ٠

(١٨ د٠ إسماعيل عبد الرحمن ، " الفكر الإقتصادي والتغير التكنولوجي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة العاشرة، أيلول / سبتمبر ١٩٨٢،ص (٥٦ ــ ٥٧) ٠

(١٩ د٠ جلال أحمد أمين " النظرية الإقتصادية وعوامل النمو " ، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات العام الدراسي السابع عشر ١٩٧١/٧٠،ص (٩ ــ ١٠) ٠

(٢٠ Paul A.Samuelson,"Economics",eleventh edition ,Macgraw-Hill, International Book Company,1980P P.(37,43-44).

(٢١ د٠ فؤاد مرسي ، " التخلف والتنمية في التطور الإقتصادي " ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت /لبنان، الطبعة الأولى،١٩٨٢ ، ص (١٣٠ ــ ١٣٢) ٠

(٢٢ د٠ علي خليفة الكواري ، " دور المشروعات العامة في التنمية ــ مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط " ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت ، حزيران ١٩٨١ ، ص (٢٣) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٣) د٠ محمد صقر ، د ٠ عبد السلام عبادي ، د٠ نور الدين تقي الدين ، " دور الإقتصاد الإسلامي في إحداث نهضة معاصرة " ، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية ، سلسلة الدراسات والبحوث الإسلامية ، الإقتصاد (١) ، الطبعة الأولى ،١٤٠٠هـ ١٩٨٠م،ص (٥٧ـ٨٦) ٠

٢٤) عبد السميع المصري ، " مقومات الإقتصاد الإسلامي " ، الطبعة الثالثه ، دار التوفيق النموذجية ، الأزهر / القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص(٥٣ ـ ٧٩) ٠

٢٥) محمد باقر الصدر ، " إقتصادنا " ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت الطبعة الثالثة عشر ١٩٨٠ ، ص (٦٩٧ ـ ٧٠٥) ٠

٢٦) محمد باقر الصدر ، " إقتصادنا " المرجع السابق ، ص (٧٠٦ ـ٧٢٨)٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الثانـــــــي

المسلمات الأساسية في الإقتصاد الأردني والعوامل المؤثرة على دور الحكومة في النشـــــاط الإقتصـــــادي

المبحث الأول : المسلمات الأساسية في الإقتصاد الأردني .

١) الملكية الفردية لعناصر الإنتـــاج .

٢) حرية المشروع الخـــــــــاص .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي.

١) العوامل الموضوعية العامـــــة .

٢) العوامل الموضوعية الخاصـــــة .

- الهوامـــــش

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

المسلمات الأساسية في الإقتصاد الأردني

الملكية الفردية لعناصر الإنتاج - حرية المشروع الخاص

يسير الأردن على النظام الإقتصادي الحر، أو نظام السوق الحر الذي يستند إلى مبدأ الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الإقتصادية للمشروع الفردي .

١. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج .

كفل الدستور الأردني الملكية الفردية كحق أساسي من حقوق الأردنيين التي لا يجوز نزعها إلا بشروط يحددها القانون . فقد نصت المادة (١١) من الدستور الأردني على أنه" لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين القانون "[(١)] . ويفهم من ذلك أنه لا يتم نزع الملكية الخاصة إلا بشرطين ؛ الشرط الأول أن تتحقق المصلحة العامة ، التي تقتضي إنجاز المشاريع العامة على مراحل وخلال فترات مختلفة تحتمها ضرورات مالية وإقتصادية وإجتماعية . فالإستملاك لتوسيع الشوارع وفتح الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات وإقامة مشاريع الإسكان .. إلخ لا تنفذ مرة واحدة ، بل تترك لحين ظهور الحاجة إليها، وعندما تتوفر مستلزماتها . أما الشرط الثاني فهو أن تدفع الدولة تعويضاً عادلاً . وقد يكون هذا التعويض مجزياً بحيث يفوق القيمة الفعلية للممتلكات . لذلك فإن نزع الملكية الخاصة ، في حالة التعويض المُجزي لا تعتبر إلغاءً لجوهر الملكية الفردية بقدر ما هي تغيير للحيازة .

ويلاحظ من متابعة عمليات الإستملاك في الأردن ، أنها تركزت على إستملاك الأرض دون غيرها من عناصر الإنتاج ، لإقامة مشاريع ذات نفع عام . وفي حالات خاصة ، قامت الحكومة بإعادة توزيع ما كانت قد إستملكته من أراضي الآخرين على منتفعين جدد مقابل دفع مبلغ رمزي ثمنا لتلك الأرض يسدد على دفعات سهلة *. ويطبق في الأردن حالياً قانون الإستملاك المؤقت رقم (٦)

* بعد إستكمال مشروع قناة الغور الشرقية عام ١٩٦١ ، قامت الحكومة الأردنية بإستملاك الأراضي التي تمر بها القناة ودفعت تعويضاً للمالكين. ثم فكت تنظيم الأراضي المحاذية للقناة وأعادت تنظيمها من جديد على شكل وحدات زراعية بمساحات مناسبة ثم وزعتها على منتفعين جدد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لسنة ١٩٨٠ الذي يتضمن الحالات التي يتم فيها الإستملاك والإجراءات التي يتعين على الجهات المختصة إتخاذها كالإعلان عن سبب الإستملاك والأرض المراد إستملاكها وأسس تقدير الثمن، وطريقة الدفع وغير ذلك من الإجراءات . وقد ساهمت عمليات الإستملاك في رفع أسعار الأراضي، مما كان له أثر واضح في رفع مستوى التضخم في الأردن .(٢)

ومع ذلك فقد أجاز الدستور الأردني مصادرة الملكية الفردية بدون تعويض في حالات خاصة، فقد نصت المادة (١٢) من الدستور على أنه " لا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة الا بمقتضى القانون ".(٣) وهذا يعني إمكانية تحقق عملية المصادرة بدون تعويض . ولو تتبعنا الحالات التي تمت فيها المصادرة لوجدنا أنها حالات قليلة بالمقارنة مع حالات الاستملاك بتعويض . فقوانين وأنظمة المصادرة ، حددت حالات المصادرة بتهريب السلع المحظور إستيرادها إما لاغراض حماية الصناعة المحلية المشابهة وإما لإنفاذ شروط عقد الإمتياز، وإما للالتزام بأحكام المقاطعه العربية لإسرائيل وإما لتدارك أخطارها الإجتماعية والإقتصادية كما في حالة المخدرات والأسلحة وتزييف العملة . وهناك حالات أخرى للمصادرة ، كمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتعاملين مع العدو ، ويحدد حالاتها نظام الدفاع رقم (٩) لسنة ١٩٣٩ . أما المصادرة المؤقته للأرض لاحتياجات فورية لأغراض الدفاع فيحددها نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ . كذلك تتم مصادرة وإتلاف المواد التموينية التي لم تعد صالحة للاستعمال البشري بمقتضى أحكام نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ .

يتضح لنا مما سبق ، أن نزع الملكية الفردية في الأردن بدون تعويض يكون لأسباب قليلة مخصوصه قد ترتبط بفترة زمنية مؤقتة .

ويسهل علينا الآن أن نستنتج ، برغم بعض الإختلافات ، أن كلا من الإستملاك والمصادرة يمثلان أداتي تدخل للحكومة في مبدأ الملكية الفردية . إلا أن هاتين الأداتين ، لا تختلفان في الوظيفة عن أدوات التدخل الأخرى في السياسة الإقتصادية العامة التي لا تلغي المبادئ الأساسية للإقتصاد الأردني الحر ، بقدر ما تهذبها وتحميها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتأكيداً لما نص عليه الدستور ، فإن القيادة السياسية للأردن ، تنبه بصورة مستمرة إلى ضرورة التقيد بهذا المبدأ لإشاعة الطمأنينة لدى المعنيين به . لذلك أكد جلالة الملك ، كما جاء في وثيقة خطة التنمية الثلاثيه (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) ، على أنه " سيتم إحترام الملكية الشخصية دائما وستقدم لها كل الحوافز والضمانات " .(٤)

٢. حرية المشروع الخاص .

يقوم الإقتصاد الرأسمالي الحر على التسليم بأن آلية السوق تحقق تلقائيا ، زيادة الإنتاج والإستخدام للموارد المختلفة من خلال سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة . ويقصد بحرية المشروع الخاص أن يترك لإختيار المنتج حرية انتقائه لأساليب المزج بين عناصر الإنتاج وحرية دخوله وخروجه من سوق الإنتاج بحيث تعمل آلية السوق على تحديد ثمن المنتج كإحدى المعطيات التي لا سلطان له عليها نتيجة المنافسة الكاملة لوجود عدد كبير جدا من المنتجين * .

وعلى الرغم من عمومية نص المادة (٧) من الدستور الأردني التي مفادها بأن " الحرية الشخصية مصونة " (٦)، إلا أن العبارة تتضمن معنى صيانة الحرية الشخصية في كافة الأنشطة، ومنها النشاط الإقتصادي . وقد وردت أول إشارة صريحة الى مبدأ حرية المشروع الخاص في تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الإقتصاد الأردني في عام ١٩٥٧ ، الذي أشار الى أن النمو الصناعي الأردني قد جاء معظمه نتيجة للمبادرة الفردية التي كان لها الفضل بدون أدنى شك في توسيع السوق المحلي ، على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها الصناعة في بداية تكوينها .

* نعلم أن مستوى المنافسة الكاملة ، يختلف ما بين أسواق الدول النامية والمتقدمة وفي الدولة الواحدة ما بين نشاط وآخر وما بين صناعة وأخرى في النشاط الواحد . إذ نجد أن الأوضاع الإحتكارية وشبه الإحتكارية للشركات الكبرى هي السمة المميزة للأسواق في الوقت الراهن .(٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد أعربت البعثه عن إكبارها للجهود التي بذلت والنتائج التي تم التوصل اليها، وترى أن المبادرة الفردية والمساعدات الإقتصادية والفنية الأجنبية والحكومة الأردنية قد إستطاعوا من خلال تعاونهم إنشاء صناعات كبرى، يمتلك القطاع الخاص الجزء الأكبر من رؤوس أموالها، ويحظى بأكثرية المقاعد في مجالس إدارتها (٧) .

وجاء في خطاب العرش عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، أمام مجلس الامة ، بأن الحكومة الأردنية ، " مؤمنة بالحرية الإقتصادية للأفراد والجماعات ، وأن جهود الإنماء تنبع من الإيمان بالمبادرة الفردية والحرية الإقتصادية " (٨) . فالتنمية الإقتصادية في الأردن تقوم على أساس المبادرة الفردية والحرية الإقتصادية .

وقد أكد جلالة الملك عزم الحكومة على " تشجيع النشاط الخاص ومكافأته بما يستحق "(٩) وإنطلاقا من هذه التوجيهات ، فقد أشارت خطة التنمية الخمسية(١٩٨١-١٩٨٥) بصراحة إلى أن " إنتهاج نظام الإقتصاد الذي يعتمد الحرية الاقتصادية ويثمن المبادرة الفردية(١٠) ، إنما جاء من قرار تم إتخاذه منذ البداية، وأن النجاح الذى حققه الأردن في مجال التنمية إنما يعود إلى النهج الذي إتبعه الأردن ، والذي يقوم على أساس " الحرية الاقتصادية وتعزيز المبادرة الفردية "(١١) . ولذلك دعت الخطة المذكورة إلى الإستمرار في إتباع هذا النظام لتصبح المحافظة على سياسة الحرية الإقتصادية والمبادرة الفردية هدفا من أهدافها العامة .

وتأكيداً لحرصها على ترسيخ هذا المبدأ طبقت الدولة سياسات إقتصادية متنوعة بهدف خلق وتوفير حوافز، وإشاعة مناخ ملائم للإستثمار الخاص . فقد تصدت الحكومة لإقامة مشاريع البنية التحتية، وأصدرت القوانين لتشجيع الإستثمار وإستقدام رؤوس الأموال الأجنبية . كما أصدرت قوانين لتنظيم الأشكال القانونية للمشاريع الخاصة . وأنشأت بنك الإنماء الصناعي، وسوق عمان المالي، وعدلت في السياسات المالية والنقدية لحشد أكبر قدر من المدخرات المحلية لأغراض تمويل إستثمارات مشاريع القطاع الخاص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذه التأكيدات والأجراءات التي قامت بها الحكومة الأردنية ، تؤكد لنا الأهمية التي توليها الحكومة لمبدأ حرية المشروع الخاص في النشاط الإقتصادي في الأردن . إلا أنه لم يترك للمشروع الخاص الحرية المطلقة ، إذ تؤثر الحكومة في النشاط الإقتصادي للمشروع الخاص من خلال سياساتها وإجراءاتها وتوجيهاتها . فقوانين تشجيع الإستثمار، ووزارة البلديات، ومؤسسة المدن الصناعية ، ووزارتي الصناعة والتجارة والزراعة كلها توجّه المشاريع الصناعية والزراعية الخاصة للتوطن في مناطق معينة ، ولا تَتْرك لإدارة المشروع الخاص حرية إختيار الموقع ، وذلك لتحقيق أهداف إقتصادية وبيئية وإقليمية عامة . ولا يعني ذلك التوجيه للمشروع الخاص أن يتحمل أعباء تكاليف إضافية ، وإنما على العكس ، إذ تتحقق له وفورات إقتصادية كبيرة نتيجة إلتزام الجهات المعنية بقرارات التوطين ، بتوفير الطاقة والطرق والإتصالات والمياه .

وتفرض الحكومة على بعض المشاريع الخاصة سواء أكانت صاحبة إمتياز أم شركة منافسة ، أن تبيع منتجاتها بأسعار محددة لإعتبارات إقتصادية وإجتماعية . ومع ذلك فما تزال هذه الشركات تحقق أرباحا مجزية .

وفي السنوات العشر الأخيره إتبعت الحكومة الأردنية سياسة التدخل في تحديد بعض الأجور والأسعار . فقد تم تشكيل لجنة عليا تقوم بتحديد الحد الأدنى للأجور، والحد الأعلى للعلاوات والزيادات السنوية لموظفي الدولة ولموظفي الجهاز المصرفي .

وتقوم أجهزة الدولة كل حسب قطاعه بتحديد أسعار السلع والخدمات التي تقع ضمن صلاحياتها . فوزارة التموين تقوم بتحديد أسعار المواد التموينية المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج وتقوم على رقابة الأسعار . كما تحتكر توزيع بعض السلع التموينية الإستراتيجية كالقمح والطحين والأرز والسكر واللحوم . أما لجنة الأمن الإقتصادي فهي مخولة بفرض ضرائب جديدة وتعديل الأسعار على بعض السلع التي تتميز بإنخفاض مرونة الطلب عليها كالسجاير والإسمنت والمشتقات النفطية . وكذلك مؤسسة النقل العام، ومؤسسة الإتصالات، ومؤسسة عاليه (الملكية الاردنية) فهي تقوم بتحديد أسعار منتجاتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في سوق رأس المال ، فيستخدم البنك المركزي الأردني الذي يعود إليه الفضل في إنشاء سوق عمان المالي ، أدوات السياسة النقدية كمعدلات الفائدة على التسهيلات والودائع وسعر إعادة الخصم والدين العام الداخلي ونسب الإحتياطيات النقدية والائتمانية وعمليات السوق المتفوحة ، يستخدمها للتأثير على كلفة القروض وحجم الموارد وتوجيه الائتمان ٠

وفي سوق العمل ، تم إنشاء وزارة العمل وصدر قانون جديد للعمل ، واهتمت الحكومة الأردنية بسياسة الأجور وإستقرارها والبطالة والهجرة ومسبباتها ٠ وتم إنشاء صندوق التقاعد المدني ومؤسسة الضمان الإجتماعي ، كما أن وزارة العمل تشترك في اللجنه العليا التي أنيط بها تحديد الأجور والأسعار ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي

العوامل الموضوعية العامة ـ العوامل الموضوعية الخاصة

تعيش الدول النامية ـ و منها الأردن ـ في حالة من التخلف الإقتصادي والاجتماعي النسبي . فمخلفات عهود التبعية ، جعل من مسيرة التنمية فيها ، عملاً شاقاً وطويلاً ولذلك قد تختلف درجة عوائق التنمية وحجمها من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، ومن قطاع لآخر في الدولة الواحدة . وهذا يعني وجود عوامل موضوعية عامة تؤثر في إقتصاديات الدول النامية عموماً ، وعوامل موضوعية خاصة بكل دولة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مجريات العلاقات الإقتصادية السائدة . وقد ذكر في المبحث الثاني من الفصل الاول من هذه الدراسة ، أن الجهة المؤهلة للتصدي لعوائق التنمية ومتطلبات تحقيقها هي الحكومة لما تتمتع به من قوة سياسية مسيطرة ، ولما تمتلكه من إمكانيات مادية وتنظيمية ، يعجز القطاع الخاص عن توفيرها .

وتقسم العوامل التي أثرت على دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي إلى مجموعتين ؛ الأولى: عوامل موضوعية عامة تشترك فيها مع باقي إقتصاديات الدول النامية . والثانية: عوامل موضوعية خاصة بالأردن .

١. العوامل الموضوعية العامة .

واجه الأردن ، كغيره من الدول النامية ، العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية ، والتي نتج عنها ضعف هياكله الاقتصادية وتدني مستوى أداء عناصر الانتاج، مما أورثه إقتصاداً ضعيفاً تمثل في إنخفاض مستوى المعيشة وتزايد حجم البطالة الدائمة المقنعة والموسمية . لذلك كان من الطبيعي ، أن يركز الأردن فور حصوله على الإستقلال السياسي على تحقيق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تطوير بنية إقتصادية فعالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد تميز الإقتصاد الأردني خلال عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ بتركز إنتاجه في الزراعة وتربية الماشية والتجارة والخدمات . وظهورشح موارده الطبيعية وتخلف أساليب إنتاجه وضيق سوقه المحلي . هذا وقدتركزت القوى العاملة في قطاع الزراعة ، بينما إقتصرت الصناعة على الحرف البسيطة ومطاحن القمح وتقطير النبيذ والعرق وإستخراج أملاح البحر الميت والفوسفات والحجر الجيري . وإعتمدت الواردات العامة للحكومة بنسبة تزيد على (٤٧٪) منها على المساعدات والقروض الأجنبية التي تركزت نفقاتها على الأمن والدفاع حيث شكلت هذه النفقات نسبة تزيد عن (٧٠٪) من النفقات العامة . [١٢] كما سجل الميزان التجاري لعام ١٩٤٦ عجزاً مقدارهُ (١ر٦) مليون دينار [١٣]

وبقيت السمات الإقتصادية السابقة ، قائمة في الإقتصاد الأردني خلال السنوات (١٩٤٨ — ١٩٥١) . وإزدادت سوءاً في بعض السنوات نتيجة ردائة المواسم الزراعية،ونتيجة الأحداث السياسية والعسكرية والسكانية التي تلت حرب عام ١٩٤٨.

وفيما يلي عرض مركز لأهم العوامل الموضوعية العامة التي لعبت دوراً أساسياً في إستنهاض همة الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي خلال الفترة (٥٢ — ١٩٧٢) .

أ— إرتفاع معدل نمو السكان . إرتفع معدل نمو السكان السنوي في الأردن للفترة (٥٢ — ١٩٦٤)، ليصل إلى (٧ر٢٪)[١٤] نتيجة الهجرة القسرية لعام ١٩٤٨ ولإرتفاع معدلات الخصوبة وللتحسن النسبي في خدمات الصحة العامة . وقابل هذا المعدل ، معدل نمو في دول أوروبا وصل الى (٩ر٠٪)[١٥] للفترة (٥٨ — ١٩٦٤). وواصل معدل نمو السكان السنوي في الاردن ، إرتفاعه ليصل للفترة (٦٥ — ١٩٧٢) إلى (٥ر٣٪) ، وبذلك ، وصل معدل نمو السكان السنوي في الأردن خلال الفترة (٥٢ — ١٩٧٢) إلى (٠ر٣٪)[١٦]. ويعتبر هذا المعدل السائد في الأردن من أعلى معدلات النمو السكانية السنوية في العالم عموما وفي الدول النامية على وجه الخصوص *.

---

* تحقق أعلى معدل نمو سنوي للسكان في الدول النامية ، في دول أمريكا اللاتينية الوسطى في الفترة (١٩٥٨ — ١٩٦٤) ، حيث بلغ (٢ر٣٪) [١٧].

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد أنذر هذا الوضع السكاني للأردن في ضوء الامكانات المتاحة ، بظهور ضغوط اجتماعيـــة وسياسية واقتصادية وتجارية كثيرة .

ويلاحظ أن الاردن بدأ مرحلة التنمية بُعيد استقلاله السياسي ، وهو مثقل بعبء سكانـــي كبير . اذ كان على الحكومة الاردنية بادىء ذي بدء ، أن توفر لكل فرد من أفراد المجتمـــع ، حدا أدنى من الخدمات والمرافق العامة . وهذا أدى الى ضغوط كبيرة على موارد الحكومة الاردنية التي تتميز بضعفها الهيكلي لاعتماد ايراداتها على الضرائب غير المباشرة ، وعلى المساعدات والقروض الخارجية . وبذلك فتحت الضغوط السكانية عين الحكومة الاردنية على مشاكـــل التمويل وأعبائه وتطوير المصادر المحلية وتحديد أولويات الانفاق العام باسلوب منظـــم (برامج استثمار) .

ولا تقف المشكلة السكانية في الاردن عند ذلك الحد ، اذ تميزت أيضا بارتفاع نسبة صغـار السن الى مجموع السكان ، اذ وصلت هذه النسبة في الاردن حسب التعداد العام للسكان والمساكن في ١٨ تشرين ثاني ١٩٦١ ، الى ما نسبته (٤٥ر٤٪) [١٨] وقابلها في الدول الأوروبية نسبـــة متدنية نسبيا تراوحت ما بين (٢٠ ٪ ــ ٢٥ ٪) ، [١٩] وهذا يوضح العبء الواقع على كاهل الاقتصاد الاردني في توفير فرص العمل . أما نسبة القوى العاملة الى عدد السكان ككل طبقا للتعـداد المذكور ، فقد بلغت (٩ر٢٢ ٪) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويضاف إلى ذلك ، أن التركيب العمري للسكان ، يوفر مخزوناً إحتياطياً ضخماً من القوى العاملة المستقبلية ، مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة سنة بعد أخرى . فعندما بدأت الفئات الصغيرة في الدخول إلى سوق العمل ظهرت مشكلة بطالة حقيقية في الأردن . وقد أدركت الحكومة هذه المشكلة منذ أوائل الخمسينات، وذهبت بإهتمامها لحل مشكلة البطالة إلى درجة أن جعلتها إحدى وظائفها المقررة في الدستور الأردني(٢٠) .

وتشير إحصاءات الحسابات القومية في الأردن إلى أن معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (٥٢ــ ١٩٦٤) قد وصل إلى (٩ر٦٪) ، ووصل معدل التغير في السكان لنفس الفترة إلى (٧ر٢٪) ، أي أن صافي معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي للفترة قد وصل الى (٢ر ٤ ٪) . ووصل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (٦٥ ــ ١٩٧٢) الى (٣ر١٪) ، بينما وصل معدل التغير في السكان للفترة نفسها الى (٥ر٣٪) ، أي أن صافي معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي للفترة كان سالباً ووصل الى (ــ ٢ر٢٪) . وقد يعزى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الفترة إلى فقدان مقدرات الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وما تلاها من أحداث . وبذلك يكون معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة (٥٢ ــ ١٩٧٢) قد وصل إلى (٧ ر ٤٪) في حين وصل معدل التغير في السكان للفترة نفسها إلى (٠ر٣٪) ، أي أن صافي معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي للفترة قد وصل إلى (٧ر١٪) ، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع أهداف التنمية ومتطلباتها (٢١).

ب- إختلال هيكل الإنتاج . تركز الإنتاج المحلي في الأردن خلال الفترة (٥٢ ــ ١٩٧٢) في قطاع المحاصيل الزراعية والمواشي ، إذ شكل ما نسبته (٧ر١٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتلا الزراعة الإنتاج في قطاع خدمات التجارة الذي ساهم بنسبة (١ر١٨٪) . أما الإنتاج في قطاع الخدمات الحكومية فقد إحتل المركز الثالث بنسبة (٧ر١٧٪) ، في حين وصلت نسبة الانتاج الصناعي إلى (٥ر٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي .(٢٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المظاهر العادية في إقتصاديات الدول النامية، أن يتركز الإنتاج بصورة أكبر في قطاعات الزراعة والخدمات في العقود القريبة من عهد الإستقلال . وعند مقابلة الهيكل الإنتاجي للأردن مع الدول الصناعية المتقدمة ، فأننا نجد أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة قد شكلا ما نسبته (٦٪) ، (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٦١[٢٣] على التوالي .

ذلك من ناحية طبيعة الإنتاج ، أما من ناحية تركز القوى العاملة في الأردن ، فقد أظهرت نتائج التعداد الشامل للسكان والمساكن في الأردن لعام ١٩٦١ ، أن القوى العاملة في قطاع الزراعة قد إحتلت المركز الأول بنسبة (٣ر٣٥٪) من القوى العاملة ، تلاه العاملون في التجارة ، حيث شكلوا ما نسبته (٦ر٢٨٪) . وإحتلت العمالة في الخدمات المركز الثالث ، بنسبة (٩ر١٤٪) . اما الأهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعة والمحاجر فقد إحتلت المركز الرابع لتشكل ما نسبته (٨ر١٠٪) من مجمل القوى العاملة في الأردن لعام ١٩٦١. وبمقارنة هذا التوزيع للقوى العاملة في الأردن مع نظيره في إقتصاديات الدول الصناعية ، نجد أن القوى العاملة في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة قد شكلت ما نسبته (٠ر١٨٪) ، (٣٨ ٪) من إجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦٠ في الدول الصناعية [٢٤] على التوالي .

وتظهر نسب التوزيع السابقة أن هيكل الإنتاج في الإقتصاد الأردني مختل، إذ يتركز في الزراعة والخدمات ، وهذا ما جعل الأردن منذ السنوات الأولى لاستقلاله السياسي ، يسعى حثيثا لتعديل هيكل الإنتاج القائم ، حيث أولى قطاع الصناعة عناية خاصة وأسبغ عليه فيضاً من أساليب التشجيع والدعم والمشاركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ - إنخفاض مستوى التكوين الرأسمالي الثابت .* يعتبر الإستثمار من الناحية النظرية أحد العوامل الهامة التي تحدد معدلات النمو الإقتصادي والتغيرات المنشودة في هيكل الإنتاج والإستهلاك في المستقبل . إذ أن إنخفاض مستوى الإستثمار يتضمن عدم قدرة المجتمع على إستغلال موارده الطبيعية والبشرية بحيث لا يؤدي ذلك المستوى إلى تحقيق إضافة أو توسع كاف في الإنتاج القومي الإجمالي يساعد على النمو والتطور . فإنخفاض الإستثمار يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار في المعدات والآلات والأصول الثابتة ، كما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الموجه لرفع القدرات والمهارات الفنية للقوى العاملة . كما أن ضعف حجم قوة الإنتاج (المادية والبشرية المشار إليها) في المجتمع ، وتدني درجة إستخدامها للمعارف والفنون الإنتاجية الحديثة ، يؤدي بدوره إلى عدم قدرتها على النمو مما يضعف طاقتها الإنتاجية . وهذا بدوره سينعكس على إنخفاض معدل الزيادة في الإنتاج القومي مما يترتب عليه إنخفاض مستوى المعيشة ثم إنخفاض جديد في مستوى الإستثمار .

إلا أن توفر الموارد الطبيعية (كما في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا) لا يُغني عن إنخفاض مستوى الإستثمار فيها، كما لا تعيق قلتها (كما في سويسرا واليابان) إرتفاع مستوى الإستثمار فيها . فتوفر المعارف والقدرات الإدارية تساهم في تحقيق معدلات نمو إقتصادي ، كما أن توفر الموارد الطبيعية يجعل من عملية التنمية أمراً ميسراً .

---

* التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (Gross Fixed Capital Formation) أو الإستثمار الإجمالي (Total Investment) أو التراكم الرأسمالي (Total Capital Accumulation) هي مصطلحات لنفس الشيء إذ تَعْني الإضافة لرأس المال القائم في المجتمع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاستثمار يعمل إذن على زيادة الانتاج القومي الحقيقي ويرفع من مستوى الأداء والتقدم في إستخدام المعارف والأدوات والمواد في مجالات الانتاج مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهة الإقتصادية والإجتماعية . فالعلاقة هي علاقة طردية مباشرة بين مستوى الإستثمار ومستوى النمو في الإنتاج القومي . إذ كلما زادت نسبة الإستثمار إلى الإنتاج القومي الإجمالي المتحقق في سنة معينة زاد الإنتاج القومي الإجمالي في المستقبل وأرتفع مستوى المعيشة . (٢٥)

وهناك عوامل لها تأثير مباشر على حجم الإستثمار، إذ يتوقف مستوى الإستثمار المناسب على مستوى الإدخار المتحقق لدى المجتمع من دخله القومي الجاري * . ويتوقف أيضا على شرط توجيه المدخرات المتحققة نحو فرص الإستثمار . ولكي يتحقق حجم الادخار المطلوب ، فإن ذلك يقتضي أن يصل مستوى الدخل القومي إلى درجة تسمح بالإدخار . وهذا يتطلب معرفة حجم الإستهلاك النهائي وتحديده، لأنه يحدد الإدخار، وهو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك . ويسميه الإقتصاديون الفائض الاقتصادي الفعلي (Actual Economic Surplus) . وتبعا لذلك يمكن أن نعزو إنخفاض مستوى الإستثمار إلى إنخفاض ذلك الجزء من الدخل القومي أو من موارد المجتمع الموجهة إلى زيادة الطاقة الانتاجية .

أما أساليب حشد ومجالات توظيف المدخرات فتعتمد على وجود الأشخاص والمؤسسات الخاصة والعامة القادرين على حشد الإدخار ومن ثم توجيهه للإستثمار . الأمر الذي يقتضي توفر المعرفة الإدارية والفنية لدى الاشخاص والمؤسسات التي تقوم بالإستثمار، إذ يتم في كثير من الأحيان نقل المدخرات من الأفراد أو المؤسسات أو الصناديق الإدخارية إلى المستثمرين إما مباشرة أو عن طريق مؤسسات يطلق عليها سوق رأس المال . ولا يقتصر تكوين سوق رأس المال على وجود المؤسسات الوسيطة كالبنوك وشركات التأمين وشركات الإستثمار والإصدار وأسواق

---

* يفضل في سياق التحليل الإقتصادي القائم على المستوى الكلي ، إستخدام الأدوات الكلية . لذلك أخذ هنا بالدخل القومي ولم يؤخذ بدخل الفرد المتوسط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوراق المالية ، ولكن يقتضي أيضا توافر حجم وعدد كاف من المدخرين وتوافر عدد كاف من المستثمرين واستعداد هؤلاء المستثمرين ورغبتهم في عملية الإستثمار مقابل دفع فوائد أو أرباح للمدخرين وللمساهمين . وعلى الدول النامية دعم أسواق رأس المال من النواحي التنظيمية والتوجيهية لما لذلك من أثر في تنظيم المدخرات وحشدها وتوجيهها.

تلك هي أهم الجوانب النظرية المرتبطة بالإستثمار والإدخار ، أما أهم أداة قياس مستخدمة في تحديد مستوى الإستثمار ، فهي نسبة الإستثمار إلى الإنتاج القومي الإجمالي(٢٦). فقد وصلت نسبة الإستثمار إلى الإنتاج القومي الإجمالي في الأردن للفترة (٥٩-١٩٧٢) إلى ما نسبته (٤ر١٥٪) . في حين لم تقل هذه النسبة عن (٣٤٪)(٢٧) في الدول الصناعية .* وتتبين من النسب السابقة ، إنخفاض نسبة الإستثمار الإجمالي في الأردن خلال الفترة المذكورة من عمر الدولة . وإذا علمنا أن تلك النسبة تتعلق بالإستثمار الإجمالي ، فأنه يصبح من المؤكد إنخفاض نسبة الإستثمار الصافي (بعد إستبعاد قيمة إهتلاك رأس المال الثابت) في الأردن .

ولكن ما هي أسباب إنخفاض مستوى الإستثمار في الأردن خلال تلك الفترة؟ يرجع الإنخفاض ، إلى إنخفاض مستوى الإدخار** نتيجة إرتفاع نسبة الإستهلاك النهائي إلى الإنفاق على الإنتاج القومي الإجمالي لارتفاع معدل نمو الإستهلاك النهائي . إذ تشير حسابات الدخل القومي في الأردن ، إلى أن نسبة الإستهلاك النهائي إلى الإنتاج القومي الإجمالي قد وصلت إلى (١ر١٠٧٪) خلال الفترة (٥٩-١٩٧٢) . وهذا يعني أن الإنتاج القومي الإجمالي للأردن لم يكف خلال تلك الفترة لتغطية إحتياجات الإستهلاك النهائي (الخاص والحكومي) . وبلغ معدل نمو الإستهلاك النهائي في الأردن خلال الفترة (٥٩ - ١٩٧٢) ما نسبته (٥ر٨٪) مقابل معدل نمو بلغ (٢ر٧٪) للإنتاج القومي الإجمالي .(٢٨)

أما في الدول الصناعية المتقدمة فقد وصلت نسبة نمو الإستهلاك النهائي فيها للفترة (٦٠-١٩٧١) إلى ما يتراوح بين (٣ر٤٪-٨ر٤٪)(٢٩).

* أستخرجت النسبة لدول ألمانيا الغربية ، واليابان ، والسويد ، والولايات المتحدة الامريكية.

** بالاضافة الى عدم توفر فرص الاستثمار ودراسة الجدوى ومؤسسات التمويل ..... الخ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونخلص مما سبق إلى ما يلـــــــــي :-

١) أن الزيادة المتحققة في الإنتاج القومي ، ذهبت نحو الإستهلاك النهائي وبالتالي فإن نتيجة الحساب الجاري للإقتصاد الأردني أظهرت عجزاً خلال الفترة المذكورة مما يعني اللجوء إلى مدخرات خارجية للمساعدة في عملية الإستثمار وإحداث التوسع المطلوب في الإنتاج .

٢) أنه لكي يتحقق مستوى من الإستثمار في الأردن يتوجب إتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق قدر من المدخرات الكافية لها وذلك عن طريق ضغط الإستهلاك النهائي للحكومة وللقطاع الخاص الأردني .

٣) أن الاردن يتميز إقتصاده بشح موارده الطبيعية ، كما أن المستويات الإدارية والتنظيمية وإستخدام المعارف الفنية الحديثة في موارده البشرية لم تصل إلى المستويات التي تكفل حسن إستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه .

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ، ضيق السوق المحلي الأردني وعدم إنتظام المساعدات الخارجية وضعف الايرادات العامة للحكومة ، وعدم وجود سوق مالي منظم ومؤسسات إدخار وتمويل إلى جانب تردد رأس المال الخاص لإعتقاد أصحابه بإرتفاع معدل المخاطرة النسبية في الإستثمارات الجديدة مع توفر فرص إستثمار بديلة مضمونة ومجزية في الأراضي والعقارات ، أدركنا حدة المشكلة التي واجهها الأردن من عدم كفاية رأس ماله المحلي الذي يمكن أن يستغله في عملية التنمية .

لذلك كان لابد أن تبادر الحكومة الأردنية للتصدي لهذا الضعف ولتحفز القطاع الخاص على المشاركة معها لتحقيق طموحات التنمية .

د - البطالـــــة . تفاعلت العوامل الإقتصادية والسكانية والإجتماعية التي أشير إليها سابقا ، وأدت إلى ظهور البطاله في الاردن بمختلف أنواعها . فتركز الإنتاج والقوى العاملة في قطاع الزراعة خلال الفترة (٥٢ -١٩٧٢) ، وزيادة معدل النمو السكاني وإنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي ، كلها عوامل أدت إلى ظهور البطالة . فإرتفاع معدل نمو السكان في الأردن أدى إلى زيادة مستمرة في حجم القوى العاملة بلغ معدله (٤٪) في السنة .[٣٠] وقد حدثت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه الزيادة،في ظروف هيكل إنتاجي وحيد الجانب (زراعي) وليس أمام هذه الزيادة من سبيل إلا العمل في قطاع الزراعة نتيجة عجز القطاعات الأخرى (كالصناعة والتجارة) عن التوسع بدرجة كبيرة ، أضف إلى ذلك أن طبيعة الفن الإنتاجي البسيط في الزراعة يسمح بدخول هذه القوة العاملة . وقد عزز هذا الإتجاه في قوة العمل ، إنخفاض مستوى الإستثمار في الأردن مما قلل من فرص العمل عموماً في القطاعات الأخرى . لذلك أصبح مألوفا ظهور البطالة في الأردن نتيجة التزايد المستمر في حجم القوة العاملة الأردنية مع انخفاض فرص العمل خارج قطاع الزراعة . وترتب على الإستيعاب المستمر للعمالة في قطاع واحد كالزراعة (أو قطاع الخدمات الحكومية) ظهور قوة عاملة فائضة أو بطالة مقنعة نظراً لزيادة حجم العمالة في القطاع عن إحتياجاته الحقيقية مما أدى إلى إنخفاض الإنتاجيه،وإنخفاض الدخل الفردي المتوسط،وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشة . أما البطالة الموسمية فهي خاصية طبيعية تلازم عملية الإنتاج إلتي تتم لمرة واحدة في السنة وفي زمن محدد كالزراعة البعلية والسياحة .... الخ . من هنا أولت الحكومة الأردنية منذ السنوات الأولى لنشوء الدولة ، عناية خاصه لمشكلات العمل والبطالة .[٣١]

هـ - إختلال هيكل الصادرات . الأردن بلد مستورد عاني وما يزال من مشكلة العجز المزمن والمتزايد في ميزان تجارته الخارجيةً منذ نشوء الدولة ، ويعود السبب في ذلك إلى وجود إختلال في هيكل الصادرات الأردني ناجم عن طبيعة هيكل الإنتاج الزراعي وشح الموارد الطبيعية والإعتماد بالضرورة على الإستيراد بسبب قصور الإنتاج المحلي . وتأتي أهمية التجارة الخارجيه في الإقتصاد الأردني من وضع الأهمية النسبية للدخل المتولد من التصدير إلى الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق،ولما تمثله نسبة الصادرات الوطنية إلى المستوردات . فقد وصلت الأهمية النسبية لما يمثله الدخل من الصادرات الوطنية بما فيها المعاد تصديرها إلى الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة (٥٢ ـ١٩٧٢) ، وصلت إلى ما نسبته (٧ر١٢٪) ، أي أكثر من ($\frac{1}{8}$) الإنتاج المحلي الاجمالي ، وهي نسبة معقولة بالمقارنة مع الدول النامية المشابهة ظروفها لظروف الأردن،أما نسبة الصادرات الوطنية(بدون المعاد تصديرها) إلى المستوردات فقد وصلت خلال الفترة نفسها إلى ما نسبته (٦ر١٢٪)[٣٢]، أي أكثر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من ($\frac{1}{8}$) المستوردات ، وهي نسبة متدنية . ونجد حالات كثيرة بين إقتصاديات الدول النامية وبعض الدول المتقدمة تماثل هيكل الأردن حيث تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في إقتصادياتها .[٣٣] والخلاف بين نمط الصادرات في الأردن وبين النمط السائد في الدول المتقدمة ، هو أن هيكل صادرات الدول المتقدمة يتميز بالتنوع (Diversified) بحيث لا تمثل سلعة واحدة أوسلعتان أهمية نسبية كبيرة في مجمل الصادرات . مما لا يترتب على تقلب سعر سلعة ما في السوق الدولية ، تأثير كبير على قيمة الصادرات الكلية أو الإقتصاد القومي لتلك الدول . أما الأردن فإن التركيب السلعي لصادراته يتميز بإحتلال المنتجات الزراعية والفوسفات كمادة أولية (Primary Commodity) أهمية نسبية كبيرة في مجمل الصادرات . فقد وصلت الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية (خضروات وفاكهة وزيتون) المصدرة إلى إجمالي الصادرات الوطنية إلى ما نسبته (٥٦ر٠٪) خلال الفترة (٥٢ ـ ١٩٧٢) ، بينما شكلت قيمة الصادرات من الفوسفات خلال الفترة (٥٦ـ١٩٧٢) ما نسبته (٢٨ر١٪).[٣٤] ومما تجدر الإشارة إليه هو أن نسب المساهمة للصادرات الزراعية التي كانت تشكل حوالي (٨٠٪) من مجمل الصادرات خلال النصف الأول من الخمسينيات ، تراجعت أهميتها النسبية إلى (٤٨ر٨٪) في الستينيات وإلى (٣٩ر٩٪) في أوائل السبعينيات نتيجة زيادة الصادرات من الفوسفات ، التي تزايدت أهميتها النسبية من (٢١ر٧٪) خلال النصف الثاني من الخمسينيات ، لتصل إلى ما نسبته(٢٨ر٦٪) ، (٢٥ر٥٪) من مجمل الصادرات الوطنية خلال الستينيات وأوائل السبعينيات على التوالي .

تلك هي أهم المشاكل الإقتصادية والسكانية العامة التي عانى منها الإقتصاد الأردني . وهي مشاكل لا تختلف في نمطها ـ وإن إختلفت في حدتها ونطاقها ـ عن المشاكل التي تعاني منها إقتصاديات الدول النامية عموما .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. العوامل الموضوعية الخاصة ٠

تعاقبت على الأردن أحداث وقضايا سياسية وسكانية وعسكرية ، أثرت على جوانب متعددة من حياة المجتمع الأردني ٠ وكان من أبرز الأحداث تلك التي تركت آثارها على الوضع الإقتصادي عموماً ، وفرضت بالضرورة على الحكومة زيادة دورها في النشاط الإقتصادي والإجتماعي خصوصاً ٠ إذ كان لابد لطبيعة الموقع المتميز للأردن أن تجعله يتأثر بالأحداث التي تجري في المنطقة ، ويتفاعل معها مباشرة وهي أحداث أثرت على إتجاهات التنمية وحجم الإستثمار المطلوب وعلى تعميق الإختلالات الإقتصادية القائمة في ميزان التجارة الخارجية وهيكل الإنتاج وهيكل النفقات والإيرادات العامة وحجم البطالة ٠ وفيما يلي إستعراض لأهم تلك الأحداث وآثارها الإقتصادية على تطور دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي ٠

أ- نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ٠ من الأحداث السياسية البارزة التي تركت بصماتها على واقع الإقتصاد الأردني ومسيرته نكبة فلسطين عام١٩٤٨ ٠ إذ ما كادت الحكومة الأردنية تفرغ من معالجة الأزمة الإقتصاديه الناجمة عن حالة الجفاف لعام ١٩٤٧ ، حتى إعترضتها أحداث النكبة فزادت من حدة الصعاب التي تواجهها في عملية التنمية ٠ فقد تدفق مئات الألوف من المهجرين قسراً من أرض فلسطين إلى المناطق العربية المجاورة ، مما تسبب في ظهور مشكلة اللاجئين وما تتطلبه من توفير المأوى والحد الأدنى من الخدمات العامة الأساسية ٠ ومع إستمرار الوضع ، برزت مشكلة الأرض والسكان ، إذ إزداد عدد السكان بأكثر من ($\frac{1}{3}$) ما كان عليه قبل النكبة ٠ فقد بلغ عدد اللاجئين الذين تدفقوا إلى الضفة الغربية والشرقية نحو (٣٥٠) الف نسمة في الوقت الذي كان فيه عدد سكان الضفتين في عام ١٩٤٧(٩٣٥) ألف نسمة[٣٥] . ولم يقابل هذه الزيادة السكانية ، زيادة في الموارد ، بل على العكس من ذلك ، فقد ضاعت معظم ممتلكات المواطنين المهجرين ، وزاد الضغط على الموارد القليلة المتاحة ٠ والزيادة الكبيرة المفاجئة في السكان ، وقلة الموارد المتاحة ، وقلة فرص العمل وضيق الرقعة الزراعية وإنخفاض المستوى الفني للإنتاج الزراعي ، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة عموماً والبطالة المقنعة في قطاع الزراعة خصوصا ٠ إذ أصبح إقتصاد الضفتين بعد نكبة عام١٩٤٨، يعتمد بشكل أساسي على الزراعة ، بعد أن كان إقتصاد فلسطين يعتمد على التجارة والصناعة التي أصبحت مناطقها في فلسطين تحت الإحتلال ٠ [٣٦]

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبرزت نتيجة النكبة أيضا مشكلة تزايد النفقات العسكرية(بإستثناء الأمن)،مماكان له أثر واضح في زيادة العبء على موارد الموازنة العامة للحكومة المركزية . إذ أصبح الجهد العسكري يستنفذسنوياً ما نسبته (٩ر ٥٢٪) في المتوسط من إجمالي الموارد العامة للحكومة خلال الفترة (١٩٤٨/١٩٤٩ـ ١٩٥٠/ ١٩٥١) . كما أصبح يشكل سنويا ما نسبته (٣ ر ٦ ٥٪) في المتوسط من إجمالي النفقات العامة الفعلية للحكومة الأردنية . وهذا يعني أن جزءاً كبيراً لا يستهان به من الموارد العامة للحكومة ، أصبح يوجه للجهد العسكري بدلاً من أن يوجه للإستثمار في مشاريع التنمية الأردنية .

وترتب على إحتلال فلسطين عام ١٩٤٨ ، أن فقد الأردن أهم خطوط مواصلاته . وتحولت نتيجة الإحتلال خطوط تجارته الخارجية من الغرب حيث الموانيء الفلسطينية على الشاطيء الشرقي للبحر المتوسط ، نحو العقبة وبيروت وطرابلس ، ليتحمل الإقتصاد الأردني نفقات وأعباء إضافية .

ولتعويض الأردن عما فقده من بُنى أساسية ، فقد قدمت دول ومؤسسات دولية أجنبية المساعدات المالية والقروض الخارجية والمساعدات الإقتصادية والفنية للحكومة الأردنية لتمويل مشاريع الطرق والمطارات والإتصالات والموانيء ، للإستغناء عن الطرق والموانيء التي فقدت بفعل الإحتلال . والجدير بالذكر أن جهود التنمية التي مولتها الدول الاجنبية والمنظمات الدولية في الأردن ، والتي أعقبت النكبة ، لم تقتصر على الموازنة العامة للحكومة المركزية فقط ، بل تعدته إلى قيام وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وقيام برنامج النقطة الرابعة الامريكية ببعض المشاريع الانشائية والفنية . (٣٧)

كما ظهرت مشكلة أخرى تمثلت في إزدياد الطلب المحلي على المستوردات عموماً وعلى السلع الإستهلاكية منها خصوصاً،نتيجة للزيادة السكانية،وذلك بعد أن فقد جزء هام من سوق الإنتاج الصناعي والزراعي نتيجة الإحتلال ، فقد تضاعفت قيمة المستوردات السنوية لترتفع من (٦) ملايين دينار قبل النكبة لتصل إلى (٣ر ١٣) مليون دينار سنوياً خلال الفترة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٩٤٩ ـ ١٩٥١).[٣٨] ونظراً لتركز هيكل الإنتاج في قطاع الزراعة وتركز هيكل السكان في صغار السن،وتبعاً لطبيعة مرحلة التطور الإقتصادي والإجتماعي والظروف التي يمر بها المجتمع الأردني حينذاك ، كان من المتوقع أن تتركز المستوردات في السلع الإستهلاكيه الضرورية * . ونتيجة نمو الطلب على المستوردات عموماً وعلى السلع الإستهلاكية منها خصوصاً بمعدلات متزايدة ، وعدم تزايد حصيلة الصادرات بنفس معدلات نمو المستوردات ، فقد تزايد حجم العجز التجاري ليصبح ظاهرة مزمنة . وقد إعتمد الأردن في سد هذا العجز على وفورات ميزان الخدمات وتحويلات وكالة الغوث الدولية وتمويل المؤسسات والجمعيات المالية الدولية والمساعدات المالية والمساعدات الإقتصادية والفنية والقروض والمنح الخارجية .

ب ـ وحدة الضفتين عام ١٩٥٠. لم تخل صورة المشاكل السابقة التي واجهت الحكومة الأردنية والمجتمع الأردني من بعض الجوانب المشرقة . فعلى الرغم من فداحة الخسارة التي نجمت عن نكبة عام ١٩٤٨ ، إلا أن قيام وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ قد فتحت آفاقا جديدة من التعاون المثمر للتطوير والبناء ما كان ليتحقق بنفس السرعة والمستوى لولا قيام تلك الوحدة . فقد إتسع نطاق السوق المحلي نتيجة إضافة مقدرات مادية وبشرية جديدة وازدادت الإيرادات المحلية للحكومة،وتوافرت موارد جديدة للإستثمار،وإرتفعت قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة،وتبنت الحكومة البرمجة الإقتصادية طويلة المدى لإغراض التنمية .

ج ـ حرب حزيران ١٩٦٧ .وما كاد الأردن يشهد ثمار جهوده التنموية برغم الصعاب التي إعترضت سبيل التنمية الإقتصادية منذ حرب ١٩٤٨ ، حتى قامت إسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧ بشن عدوان عسكري على ثلاث دول عربية ومنها الأردن ،ونتج عنه إحتلال الضفة الغربية بكاملها . ونجم عن الإحتلال مشكلات سكانية وإقتصادية أعاقت مسيرة التنمية ، وأهم هذه الآثار ما يلي :ـ

* لا تتوفر إحصاءات عن التركيب السلعي للمستوردات الأردنية قبل عام ١٩٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) نزوح حوالي (٤٠٠) ألف مواطن إلى الضفة الشرقية .[٣٩] مما أدى إلى زيادة الـــتزا م الحكومة لتوفير الخدمات الضرور ية وفرص العمل ، في الوقت الذي لم يصاحب تلـــك الزيادة ، زيادة في الموارد والإنتاج ، بل على العكس من ذلك فقدت نصـــف مقدُرات المملكه وأسواقه الضفة الغربية .

٢) أجبرت الإعتداء ات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على مناطق الأغوار إلى إفراغهـــا من سكانها وشل حركة الإنتاج الزراعي في تلك المناطق الهامة ، مما أدى إلى إنخفـاض كبير في الإنتاج من الخضار والفواكة وتدمير بعض المرافق الحيوية للنشاط الزراعي في الغور كما حدث لقناة الغور الشرقية .

٣) تزايدت النفقات العسكرية * مما أدى إلى زيادة أهميتها النسبية إلى النفقات العامة . فبعد أن كانت تشكل في عام ١٩٦٦ ** ما نسبته (٢ر٣٧٪) من النفقات العامة للحكومة المركزية ، إرتفع معدلها السنوي بعد ذلك ليصبح خلال الفترة (٦٧ـ١٩٧٢) ، ما نسبتة (١ر٤١٪) . وقد شكلت هذه النفقات ضغطاً على الايرادات العامة وقيداً على حجـــم الإستثمار للحكومة وإتجاهاتها .

٤) توقف عدد كبير من مشاريع التنمية الإقتصادية المقررة في برنامج السنوات السبع .[٤٠]

٥) أدى إنفجار الأحداث الداخلية عام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ إلى إضعاف النشاط الإقتصادي إذ نجم عنها إغلاق الحدود البرية والجو ية مع سوريا والعراق . كما تأثرت صادرات الفوسفات البرية إلى ميناء بيروت . وجمدت كل من الكويت وليبيا مساعداتها المالية المقـررة للأردن ، وتراجع النشاط السياحي ، وارتفعت تكاليف نقل البضائع المستوردة ، مما أدى إلى حدوث عجز في حساب الخدمات غير المنظورة ترتب عليه حدوث عجز في ميزان المدفوعات الأردني .[٤١]

يتضح لنا مما سبق ، أهم الجوانب السياسية والعسكرية والسكانية الخاصة التـــي أثرت في المجتمع الأردني وساعدت على زيادة دور الحكومة الأردنية في النشاط الإقتصادي .

---

* نفقات الجيش فقـــط .

** تسعة أشهر فقط ، حيث تم تعديل السنة المالية للحكومة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص من كل ما تقدم إلى أن القضايا والأحداث السياسية والعسكرية التي مر بها المجمع الأردني والمشاكل الإقتصادية والسكانية التي عانى منها خلال الفترة (١٩٤٧ ـ١٩٧٢) كانت تشكل أهم الأسباب والمبررات التي دفعت الحكومة الأردنية للتدخل في النشاط الإقتصادي . ويضاف إلى تلك الأسباب الخاصة والعامة ، عجز القطاع الخاص الأردني وتردده وتخوفه من مخاطر الإستثمار وإنخفاض أرباحه فيها . كما تتسم التنمية الإقتصادية اليوم في البلاد النامية ، ومنها الأردن ، بقيام الحكومة بشطر كبير من البرامج . فقد حثت المنظمة الدولية للأمم المتحدة حكومات الدول النامية على إنتهاج التخطيط كأسلوب لحل مشاكل التنمية وتحقيقها . وهذا الإتجاه يتفق والنظرة الجديدة لوظيفة الدولة كمنظم إقتصادي . وعدا عن ذلك ، فإن الدول العصرية على إختلاف مذاهبها وفلسفاتها الإقتصادية والفكرية ، تتدخل بدرجات متفاوتة في الشؤون الإقتصادية لمجتمعاتها ، مما شجع كثيراً من حكومات الدول المحافظة على التدخل في النشاط الإقتصادي مع المحافظة على ركائز فلسفتها الإقتصادية العامة . وفوق ذلك كله ، فإن مما لا شك فيه ، أن كون الحكومة الأردنية هي الجهة التي تتمتع ، دون غيرها ، بالسلطة العليا والسيادة ، تضع بين يديها مفاتيح التغيير والتطوير .

ولكل تلك الأسباب والمبررات تعاظم حجم القطاع العام الأردني وتطور دوره كمياً ونوعياً في النشاط الإقتصادي الأردني ، حيث أخذ يشارك بصورة مباشرة وغير مباشرة في تنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية الواردة في برامج الإستثمار وخطط التنمية . وقد أكد على ذلك الدور ، كل من الدستور الأردني والبيانات الرسمية والممارسات العملية .

وسنأتي في الفصل التالي من هذه الدراسة ، على تشخيص النواحي العملية لممارسة الحكومة الأردنية للنشاط الإقتصادي ، هذه الممارسة التي تمثلت في إقامة الشركات المشتركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهوامـــــش

١) المملكة الأردنية الهاشمية ، " الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ " ، المطبعة الهاشمية ١٩٦٨،ص (٥) .

٢) البنك المركزي الأردني ، " التقرير السنوي التاسع عشر ١٩٨٢" ، دائرة الأبحاث والدراسات،ص (٣٥).

٣) " الدستور الأردني لعام ١٩٥٢"،مرجع سبق ذكره ، ص (٥) .

٤) المملكة الأردنية الهاشمية ، " خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ١٩٧٥"، المجلس القومي للتخطيط، تشرين ثاني ١٩٧٢ ، ص (هـ) .

٥) J.K.Galbraith,and N.Salinger ,"Almost Everyone's Guide to Economics",Andre Deutsch LTD,London, 1978,PP.(31-38).

٦) " الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، ص (٤) .

٧) International Bank of Reconstruction and Development," The Economic Development of Jordan", Report of Mission,John Hopkins press, Baltimore,1957,PP.(226-228).

٨) هاني خير ، " خطب العرش ١٩٢٩ ـ ١٩٧٢" ، عمان ـ الأردن ، ص (٣٥٠ ، ٣٧٣) .

٩) المملكة الأردنية الهاشمية ، " خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ١٩٨١ ـ١٩٨٥"، المجلـــس القومي للتخطيط ، ص (١).

١٠) المرجع السابق ، ص (٢) .

١١) المرجع السابق ، ص (٢٣) .

١٢) المملكة الأردنية الهاشمية ، " التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٤٦ /١٩٤٧ ، ١٩٤٧ /١٩٤٨" ، وزارة المالية ، جدول خلاصة المقبوضات والمصروفات .

١٣) د. وديع شرايحه، " التنمية الإقتصادية في الأردن " ، جامعة الدول العربية ، معهد البحـــــوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الإقتصادية ، ١٩٦٨ ، ص (١٢) جدول رقم (٢) .

١٤) International Monetary Fund,"International Financial Statistics year Book",Volume xxxII,1979,Jordan,P.(256).

١٥) د. عمرو محي الدين ، " التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشـــر ، بيروت / لبنان ، ١٩٧٢ ، ص (٥٧) جدول رقم (٢ ـ١) .

١٦) International Monetary Fund,"I.F.S.Y.B.",OP.Cit.,P P.(256-257).

١٧) د. عمرو محي الدين ، " التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، مرجع سبق ذكره ص (٥٧)، جدول رقم (٢ ـ١).

١٨) المملكة الأردنية الهاشمية ، " التعداد العام للسكان والمساكن ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١" ،دائرة الإحصاءات العامة ، المجلد رقم (١) ، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ، أيار ١٩٦٤، بيان رقـــم (١/٢) ، ص (٣٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩) د٠ عمرو محي الدين ، " التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، مرجع سبق ذكرة ص (٦٢) ٠

٢٠) " الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ " ، مرجع سبق ذكره ، المادة (٢٣) ٠

٢١) دائرة الإحصاءات العامة ـ الأردن ، الأمم المتحدة ـ اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا ـ بيروت ، " الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦" ، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة ـ عمان، آذار ١٩٧٨، ص (١٥٠ـ١٥١) جدول مؤشرات الحسابات القومية للضفة الشرقية والغربية للفترة (٥٢ـ١٩٦٦) ، وللضفة الشرقية للفترة (٦٧ـ١٩٧٢) للأرقام القياسية الضمنية للأسعار فقط ٠ البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ " ، عدد خاص ، دائرة الأبحاث والدراسات ، المصدر الصناعي للناتج المحلي الإجمالي ، جدول رقم (٤٤) للسنوات (١٩٦٧ ـ١٩٧٢) ٠

٢٢) دائرة الإحصاءات العامة ولجنة غربي آسيا ، " الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢ ـ١٩٧٦" ، مرجع سبق ذكرة،ص (١١٦ـ ١٢٣) جدول(ج) ٠

٢٣) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، " تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٣" ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة العلمية ، مؤسسة الاهرام ، القاهره ، ج٠م٠ع ، الطبعة الأولى ، آب /أغسطس ١٩٨٣ ، جدول (٣) ص (١٧٥) ٠

٢٤) المرجع السابق ، جدول (٢١) ص (٢١١) ٠

٢٥) د٠ عمرو محي الدين ، " التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، مرجع سبق ذكره ، ص (٦٧) الحاشية ٠

٢٦) المرجع السابق ، ص (٦٨) ٠

٢٧) International Monetary Fund,"International Financial Statistics Year Book",OP.Cit.,PP.(192-193,252-253,390-391, 428-429)

٢٨) دائرة الإحصاءات العامة،لجنة غربي آسيا ، " الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢ـ١٩٧٦ " ، مرجع سبق ذكره ص(١١٠ ـ١١١) جدول رقم (١) ٠

٢٩) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، " تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٨"،مكتبة الكونجرس واشنطن د٠ سي ، الولايات المتحدة الامريكية ، أغسطس ١٩٧٨ ، جدول رقم (٤) ص (٩١) ٠

٣٠) المملكة الأردنية الهاشمية ، " برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية ١٩٦٤ـ ١٩٧٠" ، مجلس الإعمار الأردني،ص (٥) ٠

٣١) هاني خير ، " خطب العرش ١٩٢٩ـ١٩٧٢" ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٣٠)،ص (١٥١ـ١٥٢)٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٢) دائرة الإحصاءات العامة ولجنة غربي آسيا، "الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢-١٩٧٦" ، مرجع سبق ذكره ص (١١٠-١١١) ، للسنوات (٥٢-١٩٦٦) جدول (أ) ٠ البنك المركزي الأردني، " بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣" ، مرجع سبق ذكره ، الجداول (٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٤) للسنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٢) ٠

٣٣) د٠ عمرو محي الدين ، " التنمية والتخطيط الإقتصادي " ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٠٠)٠

٣٤) دائرة الإحصاءات العامة ، " إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات ١٩٥٢-١٩٦٦" ، جداول التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي ، (خامات ومعادن) ، (مواد أولية زراعية) للستوات (١٩٥٢-١٩٦٣)٠ البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣" ، مرجع سبق ذكره جدول رقم (٢٩) - بند الفوسفات ، الزراعية = الفواكه + الخضروات + الزيتون للسنوات ١٩٦٤ -١٩٧٢٠

٣٥) د٠ وديع شرايحه ، " التنمية الإقتصادية في الأردن " ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٤) ص (٢٤)٠

٣٦) المرجع السابق ، ص (١٨ ، ٢١) ٠

٣٧) د٠ برهان الدجاني ، " محاضرات في التنمية الإقتصادية للأردن " ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص (٤٥)٠

٣٨) د٠ وديع شرايحه ، " التنمية الإقتصادية في الأردن " ، مرجع سبق ذكره ، ص (٣٤) ٠

٣٩) البنك المركزي الأردني ، " الأردن طاقات وإمكانات " ، دائرة الأبحاث والدراسات ، آذار ١٩٨٢ ، ص (٨) ٠

٤٠) المملكة الأردنية الهاشمية، "خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠" ، المجلس القومي للتخطيط ، ص (٧) ٠

٤١) المرجع السابق ، ص (٨) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الثالـــــث

مظاهر مشاركة الحكومة الأردنية في النشاط الاقتصـادي

المبحث الاول : النشاط الاقتصادي غير المباشر للحكومة في الخدمات الأساسية ٠

١٠ الخدمات الأساسية المادية ٠

٢٠ الخدمات الأساسية الاجتماعية ٠

المبحث الثاني : النشاط الاقتصادي المباشر للحكومة في الشركـــات المشتركة المحلية ٠

١٠ التعريف ومبررات نشوء الشركات المشتركة ٠

٢٠ تطور عدد الشركات المشتركة ورأسمالها وملكيتهـا ٠

الهوامـــش

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينا فيما سبق أن التوسع النوعي والكمي الذي طرأ على النشاط الاقتصادي الذي يمارسه القطاع العام الأردني، كان ضرورة إقتضتها عملية التنمية، وحتمتها الظروف السياسية والسكانية والإقتصادية. كما أن نشوء القطاع العام الأردني، لم يتم مرة واحدة عن طريق التأميم، وإنما حدث على مراحل وذلك بعد قيام الحكومة ومؤسساتها العامة بإستثمارات كبيرة ومتنوعة. وعلى الرغم من الثقل النسبي الكبير للقطاع العام في الإقتصاد الأردني، فإنه جاء لتوجيه الإقتصاد الوطني والنهوض به [١]، ولتشجيع المجهود الفردي.[٢] وكباقي الدول النامية، واجهت الحكومة الاردنية تحديات التنمية بعد إستقلالها السياسي، فبدأت بإيجاد الهياكل الإقتصادية والإجتماعية الأساسية وتنميتها. وبادرت إلى الأستثمار في المجالات التي أحجم القطاع الخاص عن الإستثمار فيها رغم أهميتها غير المباشرة في عملية الانتاج، وذلك لأنها، أي الحكومة، تعتبر هذه الخدمات الأساسية من الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية غير المباشرة، التي لولاها لفقدت عملية التنمية مقومات نجاحها. وقد ساعدت سرعة الإتصال وتبادل المعارف والخبرات على حفز الحكومة الأردنية أيضا، على تطوير الجوانب المؤسسية والتشريعية والتنظيمية التي تتطلبها مقتضيات التقدم والتطور. لذلك إستثمرت الحكومة الأردنية مبالغ كبيرة في إنشاء البنى التحتية المادية منها والبشرية، وطورت مؤسساتها وتشريعاتها، فشكلت تلك المجالات البيئة التي ترعرع فيها القطاع العام الأردني.

ولم يقتصر نشاط الحكومة الأردنية على تلك الجوانب فقط، إذ أملت المعطيات الإقتصادية والإجتماعية، وتطور الوظيفة الإقتصادية للدولة، على الحكومة التدخل بصورة مباشره في العملية الإنتاجية. فشاركت القطاع الخاص في تكوين مشاريع إستثمارية تجارية تنتج السلع والخدمات، وتهدف الى تحقيق الأرباح، بالإضافة لأهداف أخرى كالتخفيف من حدة البطالة، وزيادة الانتاج. وظهرت نتيجة لذلك الشركات المشتركة كأحد نماذج المشاريع الاقتصادية التي تسود الإقتصاد الأردني.

وهكذا تعاظم حجم القطاع العام الأردني، وتطور دوره كمياً ونوعياً، وأصبحت الحكومة تقوم بشطر كبير من جهود التنمية، وتتدخل في الشؤون الإقتصادية بطرق مباشرة وغير مباشرة، ولكن مع إحترام مبادىء الملكية الفردية وحرية المشروع الخاص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظرا لأن مجال دراسة الشركات المشتركة يقع ضمن نظرية القطاع العام ، فقد وجد أن من المناسب في هذا الفصل التعرف على النشاط الإقتصادي للحكومة من خلال مبحثين :- يتناول الأول منهما النشاط الإقتصادي غير المباشر الذي يتعلق بالخدمات الأساسية التي تخدم عملية الإنتاج بصورة غير مباشرة و لا تهدف مشاريعها إلى تحقيق الأرباح . أما الثاني فيتناول بعض الجوانب الهامة للمشاريع التي تقوم بعملية الإنتاج مباشرة وتهدف إلى تحقيق الربح ، وتتعلق بمشاريع الشركات التي تساهم الحكومة الأردنية والقطاع الخاص الأردني برأسمالها وإدارتها ورسم سياساتها بشكل رئيسي ، وهي الشركات المشتركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الاول

النشاط الاقتصادي غير المباشر للحكومة في الخدمات الأساسية

الخدمات الأساسية المادية ـ الخدمات الأساسية الاجتماعية

عانى الأردن كغيره من الدول النامية من ضعف البنية الأساسية لإقتصاده الوطني ، وهذه البنية التي تشتمل على الخدمات الأساسية المادية والبشرية بادر الأردن إلى تنميتها لما لها من ضرورة قصوى في عملية التنمية .وتشمل الخدمات المادية ، بناء الطرق والجسور والأنفاق والحدائق والمطارات والسكك الحديدية والموانئ والبرق والبريد والهاتف والتلكس والمواصلات والنقل والمياه والمجاري والسدود وقنوات الري والكهرباء وغير ذلك . أما الخدمات البشرية فتشمل الجوانب الإجتماعية كالتعليم والصحة والشؤون الإجتماعية . وتكمن ضرورة هذه الخدمات المادية والبشرية في أنها هي التي تؤدي إلى سلامة إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتطوير الإنتاج وتشجيعه وحمايته ونقله . وقد ركزت الحكومة الأردنية منذ إستقلالها على بناء الخدمات العامة والهياكل الأساسية ، وتصدت لهذه الخدمات دون القطاع الخاص ، على الرغم من قلة مواردها المالية ، وذلك للإعتبارات التالية :ـ

- لأن هذه الخدمات تقع ضمن الوظائف التقليدية القديمة للحكومة ، كما تفرضها طبيعة المرحلة ، ومتطلبات النشوء للدولة . وقد نهضت بمثل هذه الخدمات حكومات الدول النامية والمتقدمة ، لكونها من الخدمات العامة التي تتطلب إستثمارات كبيرة قد لا يقدر على توفير مواردها القطاع الخاص ، بينما تستطيع الحكومة بما لها من سلطة وسيادة توفيرها من مصادر محلية وخارجية .

- لأن القطاع الخاص قد لا يرغب في الإستثمار في هذه الخدمات رغم ضرورتها ، وذلك لأنه يعتبرها قطاعات إنتاجية غير مباشره لا تُدر عائدا مجزياً ، في الوقت الذي تتوفر أمامه فرص إستثمار ذات عائد مباشر ومجز .

وقد تركز جهد الحكومة في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ على توفير التعليم والصحة والطرق والبريد . وتزايدت الحاجة إلى توفير خدمات البنية الأساسية بالإضافة لخدمات الدفاع والأمن بعد حرب ١٩٤٨ عندما تدفق الآف اللاجئين إلى المناطق العربية المجاورة وفقد الأردن طرق مواصلاته إلى موانئ البحر المتوسط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنذ عهد الإمارة وحتى الوقت الحاضر لم تألُ الحكومة جهدا في بذل المزيد من الإنفاق على خدمات البنية الأساسية، ذلك لأن توافر الخدمات الأساسية يعمل على توزيع إستثمار الموارد جغرافيا ويسهّل من تدفق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج مما يمنع مشاكل الإختناقات ، ويشجع على تطوير المهارات والفنون والأدوات المستخدمة ، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الإنتاجية .

١. الخدمات الأساسية المادية (الطرق والمواصلات) .

باشرت المملكة في وقت مبكر بإنشاء شبكة جيدة من الطرق البرية ، فقد أنشأت في الفترة (٥٦-١٩٦١) ما طوله (١٦٠٠) كيلو متر من الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية .(٣) وكان من أهم مشاريع الطرق ، الطريق الصحراوي الذي أُنجز في عام ١٩٦٠. ويقوم على تخطيط مشاريع الطرق وتمويلها كل من وزارة الاشغال العامة ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة والمجالس البلدية والقروية . وقد تم ربط كافة مناطق المملكة بشبكة من الطرق ، كما تم ربط الطرق الرئيسية في المملكة بالطرق الرئيسية للأقطار العربية المجاورة . واهتمت الحكومة كذلك بميناء العقبة منذ أوائل الخمسينيات ، فقامت ببناء أرصفة للشحن والتفريغ حتى أصبح من أهم الموانيء في المنطقة . كما قامت بإنشاء أرصفة ومستودعات للفوسفات مما أدى إلى زيادة قدرة الميناء على خدمة الصادرات الوطنية التي إزداد حجم المصدر منها عن طريقه من (٣ر٠) مليون طن في عام ١٩٦٢ إلى (٧ر٠) مليون طن في عام ١٩٧٢ . كما إرتفع حجم المستوردات من خلاله من (٤ر٠) مليون طن في عام ١٩٦٢ إلى (٥ر٠) مليون طن في عام ١٩٧٢ .(٤)

ونظرا لأهمية موقع الأردن وأهمية النقل البحري على المستويين المحلّي والعربي ، فقد تم إنشاء شركة الخطوط البحرية الوطنية التي ساهمت برأسمالها الحكومة الاردنية إضافة إلى عدد من المؤسسات .

ويشرف على تقديم خدمات الملاحة الجوية والمطارات والنقل الجوى كل من سلطة الطيران المدني ومؤسسة عالية .* وقد لعبت خدمات النقل الجوي دوراً هاماً في حركة الإستيراد ، عندما أُغلقت قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧، والحدود البرية مع سوريا والعراق عام ١٩٧٠ . وتم إنشاء

* الملكية الأردنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مطارين مدنيين هما مطار الملكة علياء الدولي في عمان ومطار العقبة،وأنشأت مؤسسة عالية شركة الخطوط الجوية الأردنية للشحن الجوي ، وشركة الأجنحة العربية ، كما تعاونت مع كل من الخطوط الجوية العراقيه والسورية في تسيير رحلات دولية مشتركة . وتطور نشاط النقل الجوي لمؤسسة عالية ، إذ تزايدت مسافة الطيران وعدد الرحلات وعدد ساعات الطيران وعدد المسافرين . وقد إنعكس ذلك على تزايد عدد طائرات أسطولها الجوي ، حيث بلغ في عام ١٩٧٢ خمس (٥) طائرات (٥) بعد أن كان لا يزيد حتى أوائل السبعينيات عن طائرتين . وتم تمويل مشتريات الطائرات بقروض خارجية بشروط تجارية .(٦)

وامتد نشاط الحكومة في قطاع النقل ليشمل إنشاء مؤسسة النقل العام عام ١٩٧٥، التي تخدم منطقه عمان/ الزرقاء فقط . وقد إنبثقت هذه المؤسسة عن شركة إتحاد باصات أمانة العاصمة التي كانت تشارك برأسمالها كل من الحكومة الأردنية وأمانة العاصمة .

ونظراً لموقع الأردن المتوسط بين القارات ، فقد إزدهرت فيه خدمات النقل البري والبحري والجوي مما أدى إلى إنشاء شركات مختلطة تساهم برأسمالها الحكومات الأردنية والسورية والعراقية.

أما السكك الحديدية في الأردن فتعتبر محدودة إذا ماقورنت بمثيلاتها في الدول الأكثر تقدما ، غير أنها تقدم خدمات لا بأس بها ، وخاصة في مجال نقل الفوسفات من منطقة الحسا إلى ميناء العقبة بواسطة الخط الحديدى الواصل بين منطقة مناجم الحسا والعقبة الذي تم تمويله بقرض ألماني. وفي مجال نقل المسافرين بين الأردن وسوريا وبين بعض المدن في المملكة فيتم بواسطة الخط الحديدي الحجازي .

أما خدمات قطاع المواصلات فتشتمل على الإتصالات السلكيه واللاسلكية والبريد ، وتشرف على هذا القطاع تخطيطاً وإدارةً وتمويلاً كل من وزارة المواصلات ومؤسسة المواصلات . وقد تطورت خدمات البريد والهاتف والبرق كماً ونوعاً ، وتم تعميمها على مختلف مناطق المملكة ، كما تم ربط المملكة مع الدول العربية والعالم الخارجي بوسائل إتصال حديثة سريعة ومباشرة ذات كفاءة عالية . ففي مجال البريد تم إنشاء وتوسيع المكاتب والوكالات البريدية في معظم مدن وقرى المملكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتم توفير صناديق بريد في مختلف المدن الرئيسية ، وأستخدمت الأنظمة الآلية لتطوير هذه الخدمة ، كما أستحدث البريد المتنقل . وفي مجال الهاتف تم توسيع وتحديث شبكات الهاتف القديمة وأنشئت مقاسم آلية جديده وأخرى إلكترونية ، وأُدخل نظام خدمة النداء الآلي المباشر ، وتوسعت الخدمات الاقليمية بإنشاء خطوط ميكرويف تربط الأردن مع لبنان وسوريا والعراق والسعودية لتأمين الإتصالات الهاتفية والبرقية والتلكس .

هذا وقد بلغ إنفاق الحكومة على خدمات النقل والمواصلات والبريد في عام ١٩٤٦ / ١٩٤٧ (٤٦) ألف دينار، وارتفع هذا المبلغ في عام ١٩٧٢ فوصل إلى (٢٦١٢ر٢) ألف دينار .(٧)

٢. الخدمات الأساسية الاجتماعية .

أما الخدمات الاجتماعية ، كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ، فإنها تعتبر المقدمة الأساسية لتكوين البنية الأساسية للمجتمع، إذ بدونها تفقد حركة التنمية والتطور توازنها ، وتصبح عوامل الإنتاج غير قادرة على التوكيد الذاتي والإستمرار . ولأهمية البناء الإجتماعي في التنمية ، فقد أكد مجلس الامة الأردني في عام ١٩٥١ على حاجة البلاد الماسة إلى سياسة تعليمية وصحية تتمشى مع روح العصر ، وتؤدي إلى النمو المطرد والتقدم المستمر . وقد أولت الحكومة الأردنية والبلديات والقطاع الخاص عناية فائقة للخدمات التعليمية والصحية ، مما كان له أكبر الأثر في تحقيق تطور كبير في هذه الخدمات، حيث شهد قطاع التعليم تقدماً كمياً ونوعياً وانتشاراً مكانياً سريعاً وشاملاً . فقد إزداد عدد الطلبة في مختلف مراحل التعليم وارتفعت نسبتهم إلى مجموع السكان . كما تطورت مناهج التدريس وأساليبه ، وتوافرت كوادر المدرسين، وأُنشئت المدارس المتخصصة المهنية والشاملة والمعاهد والجامعات والكليات . وفي مجال الصحة ، إرتفع مستوى الخدمات الصحية العلاجية والوقائية كمياً ونوعياً وأنتشرت الخدمات الصحية لتشمل معظم مناطق المملكة . وأُنشئت المستشفيات المتخصصة ومراكز الطفولة والمراكز الصحية والعيادات ومعاهد التمريض والمهن الطبية المساعدة . وتم إصدار قانون للصحة العامة ونظام للتأمين الصحي والرقابة على أسعار الأدوية وخدمات الطبابة . وتم إنشاء مصانع عديدة للأدوية ، وشاركت الحكومة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

برأسمال الشركة العربية لصناعة الأدوية . أما في مجال الشؤون الاجتماعية والمتعلقة برعاية بعض أفراد المجتمع أو فئاته التي تعاني من مشاكل مالية أو إجتماعية أو صحية أو إنمائية ، فان وزارة الشؤون الإجتماعية وإتحاد الجمعيات الخيرية يقدمان الكثير في هذا المجال وتطور الإنفاق الحكومي في مجال تقديم هذه الخدمة من (٧٢) الف دينار عام ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، ليصل إلى (٩٢٢ر٩) الف دينار عام ١٩٧٢ .(٨)

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الاردنية لم يقتصر نشاطها في جوانب الخدمات الأساسية على النقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية ، بل قامت بتنفيذ مشاريع خدمات عديدة في الزراعة والصناعة . ومن أهم مشاريعها في مجال الخدمات الزراعية تنفيذ مشروع " قناة الغور الشرقية " خلال الفترة (٥٨-١٩٦١) ، حيث وزعت الأراضي المستصلحة وأقامت شبكات الري الفرعية وأنظمة التحكم بمياه الري . كما قامت الحكومة باستطلاح أراضي البادية الأردنية ضمن مشاريع ري الضليل وري المناطق الجنوبية والقطرانه والسلطاني . كما بنت سد زقلاب والكفرين وشعيب وحسبان. وغطت نفقات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الكبرى وبناء محطات التجارب والمختبرات. ونشطت الحكومة في مراحل مبكرة بتمويل قطاع الزراعة من مصادر متعددة ، ثم انشأت مؤسسة الاقراض الزراعي عام ١٩٥٩ ووفرت لها الحكومة موارد مالية محلية وخارجية ، تغطي إحتياجات المزارعين من القطاع الخاص لحفر الآبار الإرتوازية وبناء خزانات المياة وشراء الآلات والمعدات الزراعية والبذور والأسمدة وغير ذلك .(٩) وتطور الإنفاق الحكومي على الزراعة من (٢٢) الف دينار عام ١٩٤٦/ ١٩٤٧ ، إلى (٤٢٤ر٣) الف دينار عام ١٩٧٢ .(١٠)

وبدأ إهتمام الحكومة الأردنية بقطاع الصناعة منذ أوائل الخمسينيات ، إذ بنت سياستها الإقتصادية في عام ١٩٥١ على إستثمار الثروة الطبيعية ، وإنشاء المشاريع العامة وتشجيع القادرين على المساهمة في إيجاد حركة صناعية تمكن البلاد من تقليل الإعتماد على الخارج .(١١) وقامت الحكومة بالبدء بتنفيذ المشاريع العامة التي تهيئ ظروف النجاح للمشاريع الانتاجية، مما يشجع القطاع الخاص الأردني على الأستثمار . وتنظيماً للنشاط الصناعي أسست وزارة الصناعة والتجارة (وزارة الاقتصاد الوطني) وتركزت مهامها في تنظيم التجارة ، وتنمية الصناعة، وتشجيع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإستثمار المحلي والخارجي ، ومراقبة أعمال الشركات ، وأسعار المنتجات ، والمشاركة في دراسة جدوى المشاريع التي ترغب الحكومة بالمشاركة فيها ، والتحري عن المعادن .

ونظرا لاحتياجات الصناعة لرأسمال كبير ، فقد سعت الحكومة لتوفير موارد مالية لقطاع الصناعة تمثل في تطوير قوانين تشجيع الإستثمار وقوانين الشركات ، وفي إنشاء بنك الإنماء الصناعي عام ١٩٦٥ وسوق عمان المالي عام ١٩٧٨ . وأستخدمت الحكومة الأردنية السياسة النقدية في توجيه الائتمان المصرفي لأغراض الصناعة ، ومنحت إمتيازات طويلة الأمد لبعض الصناعات ووضعت قيوداً إغلاقية أو حمائية عالية لبعض الصناعات الهامة . وإزدادت تبعا لذلك النفقات الحكومية على خدمات الصناعة من (٨) الآف دينار عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ إلى (٣٥٨ر٣) الف دينار في عام ١٩٧٢ .[١٢]

وانعكس تزايد نشاط الحكومة الأردنية في مجال الخدمات الأساسية بمختلف جوانبها على تطور قيمة ونسبة تلك الخدمات إلى الناتج المحلي الأجمالي التي إزدادت من (٣٠٠ر٧) ألف دينار أو ما نسبتة (٥ر١٤٪) عام ١٩٥٢ ، لتصل إلى (٩٠٠ر٤٥) ألف دينار عام ١٩٧٢ أو ما نسبته (٢ر٢٢٪) من إجمالي الناتج المحلي .[١٣] وقد بلغت النفقات العامة للحكومة الأردنية على السلع الجارية والرأسمالية ما مقداره (١٨٢ر٣) الف دينار في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ ، وارتفعت بإستمرار لتصل إلى (٤٥٢ر١٠١) الف دينار عام ١٩٧٢ . وشكلت النفقات الجارية في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ ما نسبته (٣ر٩٧٪) من مجمل النفقات العامة للحكومة ، وبلغت نفقاتها الرأسمالية (٧ر٢٪) . أما في عام ١٩٧٢ فقد إستحوذت النفقات الجارية على ما نسبته (٤ر٦٩٪) من مجمل النفقات العامة للحكومة، وازدادت نسبة النفقات الرأسمالية لتصل إلى (٦ر٣٠٪) .[١٤]

نخلص مما سبق إلى أن الحكومة الاردنية بادرت بإقامة البنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية التي لا غنى لعملية التنمية عنها منذ وقت مبكر وبذلت بذلك جهوداً كبيرة تركزت على إنشاء المؤسسات الإقتصادية المتخصصة لتنظيم وتنفيذ سياساتها في مجالات النقود والائتمان ورأس المال والأسعار والمالية العامة والتمويل والإدخار والتجارة. وقامت بتعديل وتطوير التشريعات المتعلقة بتشجيع الإستثمار المحلي والخارجي ، وتنظيم الإنتاج ، وتوطين الصناعات بما يتناسب ومراحل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التطور . كما طورت أساليب إستغلال الموارد المتاحة عن طريق وضع برامج إستثمار طورتها فيما بعد إلى خطط إنمائية على شكل مشاريع إستثمار تم توزيعها ما بين القطاعين العام والخاص.

وقد إستهدفت الحكومة الأردنية من إقامة مشاريع البنية الأساسية ، تشجيع القطاع الخاص للنهوض بدوره في عملية التنمية ، ولحفزه ، بتهيئة الظروف المناسبة ، ليمارس نشاطه الإقتصادي والإجتماعي بأكبر قدر من الإطمئنان وأقل قدر من التكاليف والمخاطر . فلم يكن إذن هدفها من تلك المشاريع تحقيق عائد مالي ، أو منافسة القطاع الخاص ، أو تمكين القطاع العام من السيطرة على مجريات النشاط الاقتصادي .

وعندما شاركت الحكومة القطاع الخاص بشكل مباشر في تأسيس وملكية بعض المشروعات الهادفة إلى الربح جاء توجهها هذا في إطار تشجيعها لذلك القطاع على الإستثمار في المشاريع الكبيرة التي يتطلب إنشاؤها رؤوس أموال يعجز القطاع الخاص عن توفيرها بمفرده أو يتردد في الإستثمار فيها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحبـــــــث الثانـــــــــــي

النشاط الإقتصادي المباشر للحكومة في الشركات المشتركة المحليـــــــة

التعريف ومبررات نشوء الشركات المشتركة ـ تطور عددها ورأسمالها وملكيتها

ظهرت الملامح الأولى للشركة في روما ، بهدف جمع الضرائب وتنفيذ مشاريع الخدمات العامـــة . وأصبحت الحاجة إلى الشركة ملحة مع بداية عصر النهضة الصناعية عندما دعت الحاجة الى إقامة وحـــدات إنتاج كبيرة تتطلب موارد مالية ضخمة لا تستطيع المؤسسة الفردية توفيرها .

ولقد عانت المجتمعات النامية من ضعف رأس المال الذي يعتبر أحد عوائق التنمية ، ويؤدي بالتالي إلى غياب سوق رأس المال الذي يمكن بواسطته الحصول على إحتياجات التمويل . يضاف إلى ذلك شيوع جـــو من التردد والإحجام من جانب أصحاب رأس المال لإحساسهم بإرتفاع معدل المخاطرة النسبية في المشروعـات الجديدة ، وعدم تيقنهم من جدواها الاقتصادية ومردودها .

وقد عرّف القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ في المادة (٥٨٢) ، الشركة بأنهـــــــا " عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لإستثمار ذلك المشروع وأقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة " . أما قانون الشركات الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات ، فقد بين أن للشركة شخصية معنوية ، وحدد غاياتها ومسؤولية أصحابهـــــا وإدارتها وقسم أشكالها القانونية إلى نوعين هما : شركات عادية وشركات مساهمة .

أ) الشركات العادية : وهي شركات الأشخاص التي لا يتجاوز عدد الشركاء فيها عشرين شريكاً . ولـــم يحدد القانون حدا أدنى لرأسمالها أو حدا أدنى لنسبة مساهمة الشريك . وهذه الشركات نوعان :ـ

الاول :ـ شركات عادية خاصة ، وتكون مسؤولية الشركاء عن جميع إلتزامات الشركة تكافليـــة تضامنية بصفتهم الشخصية .

الثاني :ـ شركات عادية عامة ، وتكون مسؤولية الشركاء فيها على نوعين : شريك عام تكـــون مسؤوليته تكافلية تضامنية عن جميع إلتزامات الشركة بصفته الشخصية ، وشريـــك محدود المسؤولية بحدود حصته في رأسمال الشركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) الشركات المساهمة : وهي شركات الأموال ويزيد عدد الشركاء فيها عن عشرين شريكاً . ويقوم على إدارتها مجلس تنتخبه الهيئة العامة لمساهمي الشركة . والشركات المساهمة نوعان :ـ

الأول :ـ شركات مساهمة عامة محدودة ، ويتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتطرح للإكتتاب العام . وتكون مسؤولية المساهم محدودة بحصته من رأسمال الشركة . ويتطلب تأسيس هذا النوع من الشركات عدداً من الأشخاص لايقل عن (٧) سبعة شركاء ورأسمال للشركة لا يقل عن (٦٠) الف دينار .

وسيقتصر تحليلنا في هذه الدراسة على (٢٠) عشرين شركة من هذا النوع .

الثاني :ـ شركات مساهمة خصوصية ، ويتألف رأسمالها من أسهم لا تطرح للإكتتاب العام . وتكون مسؤولية المساهم بحدود حصته في رأسمال الشركة ، ويتطلب تأسيسها عدداً من الأشخاص يتراوح بين (٢ـ٥٠) شخصاً، ورأسمال لا يقل عن (١٠) الآف دينار .

ويترتب على وجود الشركة وممارستها العمل الإنتاجي ، نشوء علاقات متشابكة تنظيمية ومالية وإقتصادية بينها وبين الوزارات والدوائر الحكومية وأصحاب رأسمالها والعاملين فيها . لذلك تكتسب دراسة أوضاع الشركات كوحدات إنتاج أهمية خاصة في تقييم عملية التنمية الاقتصادية والقائمين عليها .

ونظراً لأهمية الشركات في الأقتصاد الأردني ، فقد أُعدت خلال السنوات الماضية دراسات تناولت أوضاع الشركات المساهمة عموماً والشركات الصناعية منها على وجه الخصوص . (١٥)

وهناك دراسة واحدة حول مساهمة الحكومة في الشركات الأردنية ، تناولت جوانب متعددة كالوضع القانوني للشركات، وأنواعها، وأسباب مساهمة الحكومة فيها، وأهمية هذه المساهمة، والأنشطة الأقتصادية التي تعمل بها، والأهمية النسبية في كل نشاط، والوضع المالي للشركات . واستخدمت الدراسة في تقييم تلك الشركات معايير متنوعة كالأهمية النسبية، والأربحية التجارية، والمنافع الإقتصادية، وخصم التدفقات النقدية . وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الإقتصادية في الأردن تتميز

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بصغر حجمها ، وتدني نسبة عائد مساهمة الحكومة الأردنية فيها، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين (٠ر٢٪ - ٩ر٢٪) ما بين (١٩٧١ - ١٩٧٣).وعزت ذلك إلى تكبد الشركات التي تساهم بها الحكومة خسائر مالية سنوية مستمرة .(١٦)

١. تعريف الشركات المشتركة ومبررات إنشائها .

تشير الدراسات والأبحاث التي نشرت حول الشركات المشتركة أو المختلطة الى أن هذه الشركات قد عولجت إما من خلال نظرية القطاع العام أو نظرية المشروع العام أو نظرية المؤسسة العامة .(١٧) وكما هو معروف فإن القطاع العام موجود تقريبا في كل المجتمعات المعاصرة ، وإن إختلفت أهميته النسبية ما بين دولة وأخرى .(١٨) إذ تساهم معظم حكومات الدول بالمشاريع العامة على إختلاف أنواعها من خلال موازناتها العامة . ويتخذ المشروع العام أشكالاً قانونية متعددة كإنشاء الوزارات المتخصصة والدوائر والهيئات والسلطات العامة ، حيث تتبع بعض المؤسسات أو الدوائر وزارة معينة . وكذلك إنشاء المؤسسات العامة ذات الموازنات والبرامج الإستثمارية المستقلة . كما تتم المساهمة في الشركات إما من قبل الحكومة مباشرة أو بإيعازها إلى بعض دوائرها ومؤسساتها للقيام بتلك المساهمة . ولهذا فإن أي تحليل أو دراسة لأنماط النشاط الإقتصادي للقطاع العام وحجمه ، يتطلب التعرف على الشركات المساهمة المشتركة التي يساهم بها القطاع العام .

أ- تعريف بالشركات المشتركة . أستخدمت عبارة " الشركات المشتركة " وعبارة " الشركات المختلطة " في معظم الدراسات التي أُشير إليها في الفقرة السابقة ، لتدل على المضمون نفسه . فشركات القطاع المشترك أو المختلط ، هي أيُّ مشروع تشارك برأسماله وإدارته وتوجيه نشاطه بشكل رئيسي كل من الحكومة المركزية والقطاع الخاص المحلي . ويمكن أن يشارك بالمساهمة والإدارة أيضا إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص ، مؤسسات عامة محلية وقطاع خاص وحكومات ومؤسسات أجنبية . فالمعيار الأساسي لتمييز الشركات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشتركة التي نحن بصددها عن غيرها من الشركات المحلية والعربية والإقليمية هو أن تشارك الحكومة القطاع الخاص برأسمالها وإدارتها . فهناك شركات مختلطة بين الأردن وسوريا وبين الأردن والعراق ، تقتصر المساهمة فيها على الحكومات أو المؤسسات العامة. ويأتي الشكل القانوني للشركات المشتركة في الأردن إما على شكل شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة خصوصية .* ويحكمها قانون التجارة وقانون الشركات الاردني** في حين أفرد التشريعان السوري والهندي ، قانوناً مستقلاً لمعالجة أوضاع الشركات المشتركة .(١٩)

ولأغراض الدراسة تعتبر الشركات المشتركة هي الشركات المساهمة العامة المحلية التي يساهم برأسمالها وإدارتها وصنع قراراتها بشكل رئيسي كل من الحكومة الأردنية والقطاع الخاص الأردني ، بالإضافة إلى المؤسسات العامة الأردنية وغير الأردنيين من أفراد ومؤسسات وحكومات عربية وأجنبية .

وسنتحدث فيما يلي عن الشركات المساهمة العامة المحلية ، مصنفة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها ، وهي :-

١) قطاع الصناعة .

أ) الشركات التعدينية والاستخراجية : وتشمل شركات الفوسفات،والبوتاس،والعامة للتعدين .

---

* ساهمت الحكومة الأردنية بشركات مساهمة خصوصية منها شركة فنادق العقبة ، وشركة فندق الهوليداى إن وغيرهما .

** إقترحت خطة التنمية الثلاثية لتنمية الإستثمارات الحكومية في حقل الصناعة والتعدين، إنشاء مؤسسة للتنمية الصناعية . وصدر قانونها رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣، الذي لخص أهداف المؤسسة بالعمل على دفع عملية التصنيع وتشجيع إستثمار ثروات المملكة وتطويرها وتوجيه النشاط الصناعي . ونُقلت إليها كافة الحقوق والصلاحيات التي كانت لوزارتي المالية والصناعة . إلا أن هذه المؤسسة لم تُعمر طويلاً ، إذ سرعان ما تم إلغاؤها بموجب القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) الشركات الصناعية التحويلية : وتشمل شركات الأجواخ ، والدباغة ، والورق والكرتون، ومصفاة البترول والعربية لصناعة الأدوية ، والأسمدة (قبل دمجها في شركة الفوسفات) ، والإسمنت ، وإسمنت الجنوب (قبل دمجها في شركة مصانع الإسمنت) ، والزجاج .

٢) قطاع الكهرباء : ويقتصر على شركة كهرباء إربد .

٣) شركات قطاع التجارة والفنادق : وتشمل شركات الفنادق والسياحة الأردنية (الإنتركونتيننتال)، والعربية الدولية للفنادق (ماريوت) ، والأردنية للسياحة والمياه المعدنية (ماعين) .

٤) قطاع النقل والمواصلات : ويقتصر على شركة الخطوط البحرية الوطنية .

٥) شركات قطاع المال : وتشمل شركات بنك الإنماء الصناعي ، وبنك الإسكان .

٦) قطاع الخدمات الإجتماعيه والترفيهية : ويقتصر على شركة الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والإذاعي .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة إستبعدت بعض الشركات المساهمة المشتركة المحلية لاسباب عديدة أهمها ما يلي :-

١) أنها مساهمة خصوصية مثل:شركة فنادق العقبة (الكورال بيتش) ، وشركة الصيانة العامة ، وشركة فندق الهو ليداى إن .

٢) أنها تحولت إلى مؤسسة عامة ولا تتوافر عنها بيانات إحصائية سابقة لفترة التحويل مثل : شركة إتحاد باصات أمانة العاصمة التي أصبحت (مؤسسة النقل العام) ، وشركة المخابز الآلية التي أصبحت تابعة لوزارة التموين ، وشركة عاليه التي أصبحت (الملكية الأردنية).

٣) أنها تقل مساهمة الحكومة الأردنية في رأسمالها المدفوع عن (١٠٠) الف دينار ، مثل : شركة الإنتاج ، وشركة الحمة المعدنية ، وشركة الألبان الأردنية ، وشركة الكهرباء الأردنية وشركة النقليات السياحية(جت) ، وشركة الخزف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) أنها بيعت للقطاع الخاص الأردني مثل : شركة مصانع الحلويات والشكولاته ، وشركة الإنماء الصناعي ، وشركة الصحافة والنشر قبل أن تصبح شركة مساهمة عامة .

٥) أنها لا تتوافر عنها بيانات إحصائية نتيجة أوضاع خاصة مثل : شركة فنادق الأراضي المقدسة ، وشركة الفنادق والسياحة الأردنية (فندق البحر الميت) ، وشركة الزيوت النباتية ، وجميع هذه الشركات في الضفة الغربية المحتلة) . وشركة تصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية ، وشركة الأسماك الأردنية ، وشركة تأجير وصيانة المعدات الإنشائية .

ب- مبررات نشوء الشركات المشتركة. ذُكر في الفصل الثاني من الدراسة ، أن النظام الإقتصادي السائد في الدول المعاصرة ، هو الإقتصاد المختلط ، حيث يتشارك القطاعان العام والخاص في النشاط الإقتصادي ، ولكن بدرجات متفاوتة من المسؤولية تبعا للفلسفة الإقتصادية العامة للدولة . ومن بين أوجه التعاون بين القطاعين ، قيام شركات مشتركة يساهم بها ويديرها بشكل رئيسي كل من القطاعين العام والخاص .

ويتم تقرير مشاركة الحكومة في شركات القطاع المشترك في الأردن من قبل رئاسة الوزراء بناء على تنسيب من وزارة الصناعة والتجارة يشتمل على مبررات المشاركة ونسبة مشاركة الحكومة في رأسمال الشركة المنوي إنشاؤها . وبعد موافقة مجلس الوزراء على التنسيب يطلب إلى وزارة المالية دفع حصة الحكومة برأسمال الشركة . ويتم تسمية موظف الحكومة المنتدب في مجلس إدارتها من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير التجارة أو الوزير المختص . ويفترض أن يتم إختيار مندوبي الحكومة من ذوي الإختصاصات العلمية والعملية ، وذلك ضمن الشروط والأحكام المنصوص عليها في النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ . إلا أنه في كثير من الأحيان لا يُلتزم بهذه الشروط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي عرض لأهم مبررات نشوء شركات القطاع المشترك :-

١) الحاجة الماسة لهذه المشاريع لأهميتها النسبية للإقتصاد الوطني : إذ كثيراً ما يكون إنشاء مشاريع الطاقة والسدود والري والتشييد ومؤسسات التمويل على قدر كبير من الأهمية بل لا تقل أهمية عن إنشاء مشاريع البنية الأساسية . فهذه المشاريع ضمانة لتطوير هيكل الإنتاج لصالح الصناعة التي تعتبر جوهر عملية التنمية . فعدا عن أهميتها من النواحي المدنية والعسكرية وفي الصناعة والري وحشد المدخرات المحلية ومشاريع الإسكان وإقامة المصانع وتوفير السلع الزراعية الأولية لأغراض التصنيع وغير ذلك من المجالات ، فإنها توفر على الدولة القطع الأجنبي وتكاليف الإنتاج والنقل والتمويل ، بالإضافة إلى تقليل فرص التبعية الاقتصادية ، وإكتساب الخبرات والمهارات الفنية .

ومن أهم الشركات المشتركة التي لعبت دوراً بارزاً في هذا الاطار ، شركة مصفاه البترول ، وشركة مصانع الإسمنت ، وشركة بنك الإنماء الصناعي ، وبنك الإسكان وشركة كهرباء إربد .

٢) إحلال المستوردات الصناعية ، وزيادة الصادرات وتنويعها : ذكر فيما سبق ، أن الأردن بلد مستورد ويغلب على صادراته المواد الأولية غير المصنعة التي يعتبر الفوسفات والسلع الزراعية من أهم مصادرها . وتعتبر سياسة إحلال المستوردات وزيادة الصادرات أداة للتنمية ، لأن من الضرورة بمكان بالنسبة للإقتصاد الأردني ، أن يعمل على تسوية حجم مستورداته مع إجمالي حصيلة التحويلات إليه من العملات الأجنبية . وبما أن سياسة الحكومة الأردنية مبنية على التخطيط وهادفة إلى إيجاد حركة صناعية تم الإستغناء بها قدر الإمكان عن الإعتماد على الخارج ، وتعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتعادل الميزان التجاري ،[٢٠] فقد شاركت الحكومة الأردنية بإقامة مشاريع متعددة الأغراض والأحجام لإحلال المستوردات الصناعية وزيادة وتنويع الصادرات الوطنية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وشملت هذه المشاريع بعض الصناعات التحويلية الهامة ، ومن أهمها شركة الإسمنت ، ومصفاة البترول ، والأجواخ ، والدباغة ، والورق والكرتون ، والعربية لصناعة الأدوية ، والأسمدة ، والبوتاس ، وإسمنت الجنوب ، والزجاج . وتشير النتائج التفصيلية لقياس الإحلال خلال الفترة (٥٩-١٩٦٦) إلى أن الشركات التي ساهمت بها الحكومة كمصفاة البترول والدباغة قد حققت أعلى درجة إحلال ، ويضاف إلى ذلك شركة الإسمنت ولكن بدرجة أقل . وقد حققت شركة المصفاة،والدباغة ، والأجواخ درجات إحلال موجبة خلا ل الفترة (٦٨-١٩٧٤). وأظهرت نتائج قياس الإحلال للفترة (٧٤- ١٩٧٩) أن صناعة الورق ومنتجاته والصناعات الكيماوية ، قد حققت إحلالاً موجباً أيضا . (٢١)

أما من ناحية زيادة الصادرات الأردنية وتنويعها ، فقد لعبت الشركات الصناعية المشتركة دوراً هاماً في تغيير هيكل الصادرات الأردني . ومن أهم الشركات التي تساهم بحصة وافرة في الصادرات ، الشركة العربية لصناعة الأدوية ، والبوتاس ، والأسمده ، ومصفاة البترول ، والورق والكرتون ، والأجواخ ، والإسمنت .

٣) إستغلال الثروات الطبيعية المحلية المتوفرة : دفع شح الموارد الطبيعية الحكومة الأردنية ، إلى الإهتمام بإستغلال الموارد المتاحة . ومن أهم الثروات المتوافره للأردن بكميات إقتصادية ، الفوسفات ، والإسمنت ، والبوتاس ، والسلع الزراعية ، والقوى البشرية المدربة ، والسياحة(مناطق أثريه ومناخ ملائم)،والموقع الجغرافي(النقل والمواصلات) . فهذه المجالات تعمل - إضافة إلى إنخفاض تكلفتها الإنتاجية - على توفير العملات الأجنبية وتخفيض العجز التجاري وتشغيل الأيدى العاملة . لذلك شرعت الحكومة، وفي مراحل مبكرة بعد الإستقلال ، إلى إستغلال هذه الثروات بإنشاء شركات مساهمة مشتركة كان أهمها شركات الفوسفات،والأسمدة ، والبوتاس ، والدباغة ، والعامة للتعدين ، والخزف،والزجاج ، وشركة الفنادق والسياحة الأردنية/ الإنتركونتنتال ، والعربية الدولية للفنادق - ماريوت ، والأردنية للسياحة والمياه المعدنية - ماعين ، وشركة الخطوط البحرية الوطنية ، وشركة تصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤) تخوف القطاع الخاص من مخاطر الإستثمار : يعاني الأردن كغيره من الـــدو ل النامية ، من تدني مستوى التكوين الرأسمالي الثابت نتيجة ضعف المدخـرات المحلية الناجمة بدورها عن إنخفاض الدخل القومي ودخل الفرد في المتوســط . وقد بلغت هذه المعاناة ذروتها في الفترة بين (٤٦ـ ١٩٦٦) . ورافق ذلك تـردد القطاع الخاص وتخوفه من مخاطر الإستثمار الجديدة لعدم تيقنه من الجـدوى الاقتصادية ومن جزالة العائدات . إذ أن طبيعة هذا القطاع المجبولة على تقديـم مصلحته الخاصة على المصلحة العامة ، تدفعه للإبتعاد عن الإستثمار غيـر المجرب حتى ولو تميزت هذه الإستثمارات بفائدتها للإقتصاد القومي. إذ يـرى أن من الأسلم له الإتجاه للإستثمارات المجربه وذات العائد المجزي كتجـارة الأراضي والعقارات أو الإحتفاظ برأسماله على شكل ودائع في الجهاز المصرفي .

وأمام إلحاح التنمية ومتطلباتها ، وإزاء تردد القطاع الخاص الأردنـي بادرت الحكومة الاردنية إلى إنفاق جزء كبير من مواردها على إقامة مشاريـع البنية الأساسية ، ومشاريع مشتركة ، وتطوير مصادر التمويل المحلية، وتطوير قوانين تشجيع وضمان الإستثمار ، ومنح معظم الشركات الكبرى حقوق إمتيـاز طويلة الأجل وإلزامها بتوزيع أرباح سنوية . فالهدف الأساسي لمساهمة الحكومة المشتركة هو تشجيع القطاع الخاص لممارسة دورة في التنمية . إذ لم يكن مـن السهل جذب رؤوس الأموال الفردية إلى المشاريع الكبيرة والجديدة ما لم تُبـد الحكومة إستعدادها للمشاركة فيها . ومن الأمثلة على هذه المشاريع شركـات الفوسفات ، ومصفاة البترول ، والإسمنت ، وبنك الإنماء الصناعي ، وكهرباء إربد .

٥) دعم الشركات التي تعاني من مشاكل مالية وإدارية وفنية وتسويقية : لقـد واجهت بعض الشركات المساهمة العامة والخاصه قبل بدء مرحلة التشغيـل والإنتاج أو خلالها ، مشاكل مالية وإدارية وفنية مما عرضها لإرتباكات كـادت تعرضها لخطر التوقف والتصفية . ومن منطلق الحرص على إستثمارات القطاع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاص وإستمرار المشاريع ونجاحها ، سواء أكانت مشاركة فيها أصلاً أم شاركت فيها فيما بعد ، قامت الحكومة بإتخاذ إجراءات عديدة بهذا الخصوص ، منها المشاركة برؤوس أموال وإدارة بعض الشركات ، أو زيادة مساهمتها في رؤوس أموال بعضها الآخر ، أو منحها إعانات مالية ، أو كفالة قروضها المحلية والخارجية . ومن الأمثلة على ذلك شركات الإنماء الصناعي ، والمخابز الآلية ، وإتحاد باصات أمانة العاصمة ، وفنادق العقبة (الكورال بيتش) ، والأسماك الأردنية ، وكهرباء إربد ، والورق والكرتون ، والفوسفات ، والإسمنت ، والزجاج ، والبوتاس .

٦) التنقيب عن موارد طبيعية جديدة وتطوير إستغلال المكتشف منها : فبعد إكتشاف خامات الإسمنت والفوسفات في الجنوب وتوافر المادة الخام لصناعة الزجاج ، عملت الحكومة على المشاركة في إقامة مشاريع إسمنت الجنوب والزجاج ، وزيادة رأسمال شركة الفوسفات لإستغلال مناجم الحسا والشيديه . فبالإضافة إلى ما يحققه هذا النمط من وفورات كمشاريع إنتاج كبرى فإنه يعمل على توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة ، ويعمل على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين في تلك المناطق .

٧) توفير فرص العمل: عانى الأردن وما يزال من ضغوط البطالة ، نتيجة إرتفاع معدلات الزيادة السكانية ، ولعدم توافر فرص العمل بسبب ضعف بنيته الإقتصادية ، وإنكماش سوق العمل المجاور . وأصبحت ظاهرة البطالة ، ظاهرة مزمنه وإن خفت حدتها بصفة مؤقتة نتيجة هجرة الأيدي العاملة الأردنية .

ولما كان الدستور الأردني قد كفل للأردنيين الحق في إيجاد فرص العمل المناسبة لهم ، فقد إلتزمت الحكومة بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق توفير هذه الفرص ، وحققت جزءاً من هذا الهدف بمشاركتها القطاع الخاص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردني في إنشاء شركات مساهمة مشتركة ، وفرت (٤٣٩١) فرصة عمل عام ١٩٧٢، وأرتفعت إلى (٦٧٧٢) فرصة عمل عام ١٩٧٥ وإلى (١٠٠٩٠) فرصة عمل عام ١٩٨٠ وإلى (١٤٣٠٧) فرص عمل عام ١٩٨٤. (٢٢)

٨) جذب المستثمرين العرب والأجانب : تعتبر مساهمة غير الأردنيين في الشركات المساهمة العامة المشتركة ظاهرة إيجابية ومفضلة على القروض الخارجية ، لأنها من جهة تشارك في مخاطر الإستثمار من فشل ومشكلات ومن جهة أخرى لا ترتبط بأجل سداد محدد . وقد كان لتطوير قوانين تشجيع الإستثمار وتوافر فرص الإستثمار المدروسة ، دور كبير في زيادة الإستثمارات المباشرة من الدول العربية والأجنبية . فبعد أن كانت مقتصرة على المساهمة برأس مال شركات البوتاس ومصفاة البترول حتى نهاية عام ١٩٦٠ إزدادت في نهاية عام ١٩٨٤ لتشمل شركات الأسمدة ، والعربية الدولية للفنادق ، والإنتاج ، والعربية لصناعة الأدوية ، والإسمنت، وبنك الإسكان ، والأجواخ ، والكهرباء الأردنية ، وإسمنت الجنوب ، والخطوط البحرية الوطنية ، والزجاج، والفنادق والسياحة الأردنية وغيرها .

هذا وقد أدت مساهمة الحكومة في بعض الشركات إلى تزايد قيمة مساهمات غير الأردنيين فيها بسبب الضمانة المعنوية التي تعطيها مساهمة الحكومة للمساهمين وخاصة غير الأردنيين منهم .

٩) وإضافة إلى الأسباب التي تقدم ذكرها ، ساهمت الحكومة في الشركات من أجل فرض الرقابة ، وكذلك من أجل توجيه الأوضاع المالية والإدارية لتلك الشركات أو زيادة الإنتاج وتحسين التسويق وتحسين نوعية المنتجات ، ورفع مستوى المعيشة ، وللإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، ولتوفير السلع الوسيطة للصناعات التحويلية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من وجاهة المبررات السابقه لمشاركة الحكومة القطاع الخاص الأردني في إقامة مشاريع الشركات المشتركة وتعاظم حجم الإستثمارات فيها ، فلم يكن الهدف منه منح القطاع العام الأردني مقاليد السيطرة على النشاط الاقتصادي ، وإنما كان لمساعدة القطاع الخاص وتشجيعه ودعمه .فهذا النمط من المشاريع لم يأت بناء على سياسة مخططة مسبقاً ومحددة المعالم والمرتكزات ، وإنما جاء وفق إجراءات وقرارات متفرقة على مدى فترة زمنية طويلة . وفيما يلي بعض المظاهر التي تؤكد ذلك :-

١) تعاظمت مساهمة الحكومة عندما توافر لها موارد مالية إضافية (خارجية).وكان ممكناً توفير موارد مالية كافية عن طريق الدين العام الداخلي وتخصيصه في باب مستقل في الموازنة العامة لأغراض المساهمة في مشاريع الشركات المشتركة .

٢) إنخفاض مساهمة الحكومة في بعض المشاريع التي تمثل خدمات أو صناعات إستراتيجية هامة كمصفاة البترول ، والكهرباء الأردنية ، والمخابز الآلية ، وإتحاد باصات أمانة العاصمة .

٣) إنخفاض مساهمة الحكومة أو تأخرها في المساهمة أو في تأسيس أو في إعادة تأسيس بعض المشاريع التي يتوافر لها مواد خام كافية ، كالأسمدة ، والبوتاس ، والزجاج، والخزف وتصنيع المنتجات الزراعية .

٤) بيع الحكومة حصتها في بعض الشركات للقطاع الخاص . وقد يَرُدُّ البعض على ذلك بأن هدف الحكومة هو تسليم هذه المشاريع للقطاع الخاص بعد أن تحقق نجاحاً ويصبح القطاع الخاص قادراً على إدارتها . إلا أن معظم الشركات التي بيعت كانت غير ناجحة وتعاني من مشاكل مالية وإدارية مثل شركة الإنماء الصناعي وشركة مصانع الحلويات والشوكولاته .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥) يضاف إلى ذلك كله أن الحكومة الأردنية لم تطور قانون الشركات لينظم أوضاع الشركات المشتركة بصورة مستقلة عن باقي أنماط الشركات ، على الرغم من ضخامة الإستثمارا ت الموظفة فيها ، وأهميتها في الإقتصاد الأردني كما سنرى فيما بعد .

٢. تطور عدد الشركات المشتركة ورأسمالها وملكيتها .

شاركت الحكومة الأردنية القطاع الخاص الأردني لأول مرة عندما ساهمت برأسمال " شركة الطيران العربية " عام ١٩٤٧/١٩٤٨ .(٢٣) ومع وحدة الضفتين ووضع برامج للتنمية ، ساهمت الحكومة خلال الفترة (١٩٤٨/١٩٤٩-١٩٥٤/١٩٥٥) برأسمال شركات الإسمنت،والفوسفات،والزيوت النباتية،والأسماك الأردنية . وخلال الفترة (١٩٥٥/١٩٥٦-١٩٦٦/١٩٦٧) شاركت الحكومة برأسمال شركات إتحاد باصات أمانة العاصمة ، والفنادق والسياحة الأردنية ،والكهرباء الأردنية والبوتاس،ومصفاة البترول ، والدباغة ، ومصانع الحلويات والشكولاته ، وكهرباء إربد، والزراعية الصناعية التجارية (الإنتاج) ، والعربية لصناعة الأدوية ، وفنادق الأراضي المقدسة ، ومصانع الورق والكرتون ، والأجواخ ، والحمة المعدنية الأردنية ، وبنك الإنماء الصناعي ، والنقليات السياحية (جت) ، والمخابز الآلية . وخلال الفترة(١٩٦٧-١٩٨٤) ساهمت الحكومة برأسمال شركات الإنماء الصناعي ، وفنادق العقبة(الكورال بيتش) ، والخزف ، والألبان الأردنية، وتصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية ، وبنك الإسكان ، والعامة للتعدين ، والزجاج ، والأسمدة ،وإسمنت الجنوب ، وفندق الهوليدى إن،والعربية الدولية للفنادق (ماريوت) ، والخطوط البحرية الوطنية ، والأردنية للسياحة والمياه المعدنية (ماعين) ، والإنتاج السينمائي والتلفزيوني ، والصيانة العامة ، وتأجير وصيانة المعدات الإنشائيه . وخلال هذه الفترة أعيد تأسيس شركات البوتاس ، والورق والكرتون ، كما باعت الحكومة حصتها في شركات مصانع الحلويات والشوكولاته ، والانماء الصناعي لكل من صندوق التقاعد المدني والقطاع الخاص في عامي ١٩٧٧و١٩٨١ على التوالي. كما إشترت الحكومة أسهم وممتلكات القطاع الخاص في شركات إتحاد باصات أمانة العاصمة عام ١٩٧٤، وحولتها إلى مؤسسة (النقل العام) ، وشركة الأسماك عام١٩٧٧ وحولتها إلى (مؤسسة الموانئ)، وشركة المخابز الآلية عام ١٩٧٧ وحولتها إلى (وزارة التموين) ، وشركة فنادق العقبة عام ١ ١٩٨ وحولتها إلى(مؤسسة الفنادق والإستراحات السياحية) ، وشركة عاليه وحولتها لمؤسسة عاليه (الملكية الأر دنية) وحصتها في رأسمال شركتي كهرباء إربد والكهرباء الأردنيةوحولتها الى سلطة الكهرباء عام ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلك تطور عدد الشركات المساهمة (العامة والخاصة) التي تساهم بها الحكومة من شركة واحدة عام ١٩٤٨/٤٧ الى (٥) شركات في نهاية عام ١٩٥٥/١٩٥٤ والى (٢٣) شركة في نهاية عام٦٦ / ١٩٦٧ وإلى(٣١)شركة في نهاية عام ١٩٨٤.*

ويلاحظ أن الشركات المشتركة التي كانت تساهم الحكومة الأردنية فيها ما بين فترة وأخرى، تنوعت أنشطتها ما بين شركات صناعية تحويلية وتعدينية ، وشركات خدمات تغطي النقل والسياحة والكهرباء والتمويل.

وصاحب التطور والتنوع الذي طرأ على عدد الشركات المشتركة ونشاطاتها ، تطور كبير على حجم رأس المال المدفوع ، وعلى الأهمية النسبية لحصص المساهمين فيه .وتتناول هذه الدراسة بإيجاز أوضاع عشرين (٢٠) شركة مساهمة عامة مشتركة محلية . وفي ضوء عدم توافر سلسلة زمنية متكاملة عن رأس المال المدفوع وتوزيعاته بين المساهمين ، فقد وجد مناسباً تحليل تطور رأس المال في السنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ لتوافر بياناتها ولكونها نهايات فترات تخطيط، وتقسيم المساهمين الى أربع مجموعات هي : الحكومة الأردنية ، والمؤسسات العامة الأردنية ، والقطاع الخاص الأردني ، وغير الأردنيين .

تشير أرقام الجدول رقم (٣ - ١) إلى أن رأس المال المدفوع في الشركات المشتركة المساهمة العامة محل الدراسة (عشرون شركة) ، قد بلغ في نهاية عام ١٩٧٢ ، (٩٠ر٢١) مليون دينار . وقد إرتفع هذا المبلغ إلى (٢٧ر٤٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة ووصلت نسبتها في المتوسط (١ر٣٧٪) . ووا صل رأس المال المدفوع إرتفاعه ليصل إلى (٧٥ر١٧٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ بزيادة ووصلت نسبتها في المتوسط (٧ر٥٤٪) وهي أعلى نسبة زيادة سنوية تحققت خلال سنوات الدراسة . وإستمر رأس المال المدفوع بالزيادة ليصل الى (١٠ر٢٩٤) دينار في نهاية عام ١٩٨٤، أي بزيادة وصلت نسبتها في المتوسط(٦ر١٧٪) وهي أدنى نسبة زيادة حققها تطور رأس المال المدفوع خلال سنوات الدراسة . ويلاحظ أن نسب الزيادة لرأس المال المدفوع

---

* في عام ١٩٨٦ تم دمج شركة إسمنت الجنوب بشركة مصانع الإسمنت وشركة الأسمدة بشركة الفوسفات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٣ - ١)

الأهمية النسبية والتغير السنوي لحصص المساهمين في رأس المال المدفوع

للشركات المشتركة محل الدراســـة ٠

للسنوات (١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤)

(بالمليون دينـار)

السنـــوات	الحكومـــة	المؤسسات العامة	القطاع الخاص	غير الأردنيون	الإجمالـــي
١٩٧٢	٧ر٤٦	٠ر٥٩	١٣ر١٥	٠ر٧٠	٢١ر٩٠
الاهميـة					
النسبية٪	٣٣ر٣	٣ر٥	٦٠ر٠	٣ر٢	١٠٠ر٠٪
١٩٧٥	١٣ر٢٨	٠ر٥٢	٢٩ر٤٢	٣ر٠٥	٤٦ر٢٧
التغير في المتوسط٪	٢٦ر٠	(٤ر٠)	٤١ر٢	١١١ر٩	٣٧ر١٪
الاهمية النسبية٪	٢٨ر٧	١ر١	٦٣ر٦	٦ر٦	١٠٠ر٠٪
١٩٨٠	٥٦ر٩٠	١٢ر٧٥	٥٢ر٣٩	٥٠ر٧١	١٧٢ر٧٥
التغير في المتوسط٪	٦٥ر٧	٤٧٠ر٤	١٥ر٦	٣١٢ر٥	٥٤ر٧٪
الاهمية النسبية٪	٣٢ر٩	٧ر٤	٣٠ر٣	٢٩ر٤	١٠٠ر٠٪
١٩٨٤	٨٨ر٢٤	٣٢ر٧٨	١٠٩ر٥٥	٦٣ر٤٤	٢٩٤ر٠١
التغير في المتوسط٪	١٣ر٨	٣٩ر٣	٢٧ر٣	٦ر٣	١٧ر٦٪
الاهمية النسبية٪	٣٠ر٠	١١ر١	٣٧ر٣	٢١ر٦	١٠٠ر٠٪

المصـــادر :-

١) وزارة المالية ، " سجل المساهمة في الشركات " ، قسم القروض والمساهمات ٠

٢) صندوق التقاعد ، " التقرير السنوي لصندوق التقاعد لعامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣" ٠

٣) مؤسسة الضمان الإجتماعي "كشوفات إستثمارات مؤسسة الضمان الإجتماعي الإجمالية في ١٩٨٤/١٠/٣١" دائرة الإستثمار ، مطبوعة ستانسل ٠

٤) نشرة النظام الداخلي وعقد التأسيس للشركات ٠

٥) د٠ هاشم الدباس ، " سياسة الأردن الصناعية - نشأتها تطورها إنجازاتها" ، مطبعة وزارة السياحة والآثار ، ١٩٨٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المتوسط ، كانت متزايدة خلال الفترة (٧٣-١٩٨٠) ، ومتناقصة خلال الفترة (٨١ - ١٩٨٤) . أما تزايدها فيُعزى إلى التزايد الكبير في حوالات الأردنيين العاملين في الخارج وفي المساعدات المالية العربية للحكومة الأردنية ، وأما إنخفاضها فيعود إلى إستكمال الأردن للكثير من مجالات الإستثمار المتاحة ولإنخفاض زخم الحوالات الخارجية والمساعدات المالية العربية .

هذا وقد أظهر تطور الأهمية النسبية لملكية رأس المال المدفوع في الشركات المساهمة العامة المشتركه محل الدراسة خلال سنوات الدراسة ، تقلباً واضحاً ما بين سنة وأخرى ، ويُعزى جزء يسير من هذا التقلب إلى عدم دقة البيانات المتعلقة بحصة المؤسسات العامة وغير الأردنيين. أما ملكية رأس المال في الشركات في عام ١٩٧٢ فقد توزعت بنسبة (٣ر٣٣٪) ، (٠ر٦٠٪) ، (صفر٣٪)، (٢ر٣٪) لكل من الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات العامة، وغير الأردنيين على التوالي . وفي نهاية عام ١٩٧٥ تغيرت الأهمية النسبية لتصبح (٧ر٢٨٪) ، (٦ر٦٣٪) ، (١ر١٪) ، (٦ر٦٪) للحكومة، وللقطاع الخاص، وللمؤسسات، ولغير الأردنيين على التوالي . وبذلك إنخفضت الأهمية النسبية لحصة الحكومة والمؤسسات العامة بينما إزدادت للقطاع الخاص ولغير الأردنيين . وطرأ تغير جوهري على الأهمية النسبية في عام ١٩٨٠ إذ وصلت إلى ما نسبته (٩ر٣٢٪) ، (٣ر٣٠٪) ، (٤ر٧٪) ، (٤ر٢٩٪) للحكومة، وللقطاع الخاص، وللمؤسسات، ولغير الأردنيين على التوالي. وبذلك طرأت زيادة كبيرة على الأهمية النسبية لحصص المساهمين ، إلا أن أبرزها على الإطلاق كان في حصة غير الأردنيين والمؤسسات العامة والحكومة الاردنية . في حين إنخفضت بحدة الأهمية النسبية للقطاع الخاص الأردني . وتدل هذه التطورات بوضوح على أن زخم هذا النمط من المشاريع المشتركة ، قد بدأ في منتصف السبعينيات وكان متزامناً مع زيادة فوائض الحكومة الأردنية ومؤسسة الضمان الإجتماعي وصندوق التقاعد المدني وصندوق التوفير البريدي وفوائض الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية . وتغيرت الأهمية النسبية مرة ثانية في عام ١٩٨٤ لتصل إلى ما نسبته (٠ر٣٠٪) ، (٣ر٣٧٪)، (١ر١١٪) ، (٦ر٢١٪) لكل من الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات العامة، ولغير الأردنيين على التوالي . وبذلك إرتفعت الأهمية النسبية لحصص كل من القطاع الخاص والمؤسسات العامة ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانخفضت لحصص غير الأردنيين والحكومة . وقد لوحظ في حالات كثيرة خلال فترة منتصف الثمانينيات أن الأسهم المطروحة للاكتتاب العام كانت تُغطى بأكثر من القيمة المطروحة. وقد شجع هذا الإقبال على زيادة رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة عموماً والشركات المساهمة العامة الكبرى خصوصاً ومعظمها من الشركات المشتركة ، كالفوسفات ، والبوتاس ، ومصفاة البترول ، والإسمنت ، والأسمدة ، وإسمنت الجنوب ، والزجاج وغيرها . إلا أن من بين هذه الشركات من سبق وحصل على التمويل المطلوب ومنها من تأخر قليلا فلم يحالفها الحظ ولم تستطيع تغطية الأسهم التي طرحتها للاكتتاب العام .

ومما يجدر ذكره أن نسب الزيادة في المتوسط لحصة الحكومة برأس مال الشركات المساهمة العامة المشتركة محل الدراسة ، قد تراوحت ما بين(٨ر ١٣٪ـ٧ر ٦٥٪). بينما تراوحت للمؤسسات العامة ما بين(ـ ٠ر ٤٪ الى ٤ر ٤٧٠٪)،وتراوحت لحصة القطاع الخاص ما بين (٦ر ١٥٪ـ ٢ر ٤١٪) وعند غير الأردنيين تراوحت ما بين(٣ر ٦٪ـ٥ر ٣١٢٪).

ويبين الجدول رقم (٣ـ٢) تفاصيل أوسع عن معدلات التغير السنوية والأهمية النسبية للشركات المشتركة محل الدراسة خلال سنوات الدراسة . ففي عام ١٩٧٢ إحتل رأس المال المدفوع لكل من شركات مصفاة البترول والإسمنت ، والفوسفات المراكز الثلاثة الاولى . إذ وصلت اهميتها النسبيه الى ما نسبته(٠ر ٣٣٪)،(٦ر ٢٠٪)، (٧ر ١٢٪) من إجمالي رأس المال المدفوع على التوالي. واحتل رأس المال المدفوع في نهاية عام١٩٧٥، لكل من شركات الإسمنت ، والفوسفات ، والمصفاة المراكز الثلاثة الأولى ، ووصلت الأهمية النسبية لها إلى ما نسبته(٤ر ٣٢٪)، (٦ر ٢١٪)،(٢ر ١٧٪) من إجمالي رأس المال المدفوع على التوالي . وبذلك تراجعت الاهمية النسبية لشركة المصفاة وتزايدت لشركات الاسمنت ، والفوسفات ، واحتل رأس المال المدفوع في عام ١٩٨٠ لكل من شركات المصفاه ،والاسمدة والاسمنت المراكز الثلاثة الأولى ، ووصلت الاهمية النسبية لها الى ما نسبته(٤ر ١٧٪)، ٣ر ١٥٪)،(٨ر ٩٪) من إجمالي رأس المال المدفوع على التوالي . وبذلك طرأ تغير كبير على الأهمية النسبية ، فقد إزدادت في كل من شركات الأسمدة ، والمصفاة ، وتراجعت في كل من شركات الإسمنت ، والفوسفات . واحتل رأس المال المدفوع في نهاية عام١٩٨٤، لكل من شركات البوتاس،والأسمدة،وإسمنت الجنوب المراكز الثلاثة الأولى ، ووصلت الأهمية النسبية لها إلى ما نسبته(٤ر ٢١٪)،(٧ر ١٨٪)،(٤ر ١٦٪)، من إجمالي رأس المال المدفوع على التوالي . وتغيرت بذلك ولأول مرة المراكز الرئيسية الثلاثة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٣ - ٢)

تطور رأس المال المدفوع في الشركات المشتركة محل الدراســـة .

للسنوات (١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤)

الشركة / السنوات	القيمة (بالمليون دينـــار)				نسب التغير في المتوسط %			الاهمية النسبية %			
	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الفوسفـــات	٣ر٠٠	١٠ر٠٠	١٠ر٠٠	٢٠ر٠٠	—	٧٧ر٨	—	٢٥ر٠	١٣ر٧	٢١ر١	٥ر٨	٦ر٨
البوتـــاس	١ر٤٨	١ص٦	٥٧ر٣٤	٦٣ر٠٠	—	١ر٨	٧١ر٥	٢ ص	٦ر٨	٣ر٤	٢ر٣٣	٢١ر٤
العامة للتعدين	—	١٣ر٠	١ر٠٠	١ر٠٠	—	١٠٠ر٠	١١ر٧	—	—	١ر٤	٠ر٦	٠ر٣
الأجـــواخ	٥٠ر٠	٦٠ر٠	٦٠ر٠	٩٠ر٠	—	٦ر٧	—	١٢ ص	٢ر٣	١ر٣	٠ر٣	٠ر٣
الدباغـــة	٤٠ر٠	٤٠ر٠	٨٠ر٠	١ر٠٠	—	—	٢٠ر٠	٦ر٣	١ر٨	٠ر٨	ص٠	٠ر٤
الورق والكرتون	٦٠ر٠	٩٠ر٠	١ص٠	١ص٠	—	—	٣٠ر٨	—	٢ر٧	١ر٢	٠ر٨	ص٠
مصفاة البـــترول	٢٢ر٧	٨ر٠٠	٣٠ر٠٤	٣٢ر٠٠	—	٦ر٣	٥٥ر١	١ر٦	٢٣ر٠	١٧ر٣	١٧ر٤	١٠ر١
العربية لصناعة الادوية .	٢٨ر٠	٥٠ر٠	٢ر٠٠	٤ر٠٠	—	١٠ص	١٠ر٠	٢٥ر٠	١ر٧	١ر١	١ر٢	١ر٤
الأسمـــدة	—	٢٨١ر	٢٦ر٤٣	٥٥ر٠٠	—	١٠٠ر٠	١١٨ر١	٢٧ر٠	—	١ر١	١٥ر٣	١٨ر٧
الأسمنـــت	٤ص٠	١٥ر٠٠	١٦ر٨٨	٢٢ص٠	—	٧٧ر٨	٢ص	٨ر٣	٢٠ر١	٣٢ر٤	٩ر٨	٧ر٧
إسمنت الجنوب	—	—	—	٤٨ر٢١	—	—	—	١٠٠ر٠	—	—	—	١٦ر٤
الرجـــاج	—	١٧ر٠	٢ر٢٦	٥ر٠٠	—	١٠٠ر٠	٢٥٧ر١	٢٨ر٠	—	٠ر٤	١ر٣	١ر٧
كهرباء ارمـــد	٨٨ر٠	١ر٠٥	٢ر٠٠	٣ر٠٠	—	٦ر٤	١٨ر١	١٢ ص	٠ر٤	٢ر٣	١ر٣	١ر٠
الفنادق والسياحة الأردنية .	٧٢ر٠	٧٢ر٠	٧٢ر٠	١ر٠٨	—	—	—	١٢ ص	٣ر٣	١ر١	٠ر٤	٠ر٤
الشركة الدولية للفنادق .	—	—	٤ر٧٥	٦ص٠	—	—	١٠٠ر٠	٩ر٢	—	—	٢ر٨	٢ر٣
الأردنية للسياحة والسياحة ماعين)	—	—	—	٢ر١٥	—	—	—	١٠٠ر٠	—	—	—	٠ر٧

... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع الجدول رقم (٣ - ٢)

الشركة / السنوات	القيمة (بالمليون دينار)			نسب التغير في المتوسط ٪			الاهمية النسبية ٪			
	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الخطوط الجوية الوطنية	-	-	٠ر٨٣	٦ر٩٤	-	-	٠ر١٠٠	٠ر١٨٤	-	-	٠ر٥	٤ر٢
بنك الإنماء الصناعي	٢ر٢٢	٢ر٢٤	٣ر٥٠	٥ر١٩	-	٣ر٠	١١ر٣	١٥ر٧	١ر١٠	٤ر٨	٢ر٠	١ر٢
بنك الإسكان	-	٢ر٠٠	١٢ر٠٠	١٢ر٠٠	-	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	-	-	٤ر٣	٦ر١	٤ر٠
الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والإذاعي	-	-	-	٢ر٤٤	-	-	-	٠ر١٠٠	-	-	-	٠ر٨
المجموع	٢١ر١٠	٤٦ر٢٧	١٧٢ر٧٥	٢٩٤ر١	-	١ر٣٧	٥٤ر٧	١٧ر٦	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصادر :-

١) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات المشتركة للسنوات (١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤) .

٢) التقرير السنوي الثاني والثالث عن الشركات الأردنية لعامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، وزارة الصناعة والتجارة . مراقبة الشركات ، جداول ١ ، ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

٣) سوق عمان المالي ، " دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، الجزء الأول ١٩٧٩ ، الجزء الثاني ١٩٨١ ، الجزء الثالث ١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأولى لتحتلها كل من شركات البوتاس ، والأسمدة ، وإسمنت الجنوب بدلا من شركات مصفاة البترول ، والإسمنت ، والفوسفات .

ومما لا شك فيه أن لرأس المال مكانة هامة كمصدر من مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة عموما والمشتركة على وجه الخصوص . إذ يُعتَمدُ عليه بشكل أساسي في مرحلة ما قبل التشغيل لإقامة الإنشاءات ولشراء العدد والآلات والأثاث ، ولتغطية المصاريف الثابته ، ولشراء المواد الخام . أما عند مرحلة التوسع وإحلال الآلات والمكائن فيتم توفير الموارد من الأرصدة المتراكمة من داخل الشركة كالاحتياطيات والمخصصات والأرباح المدورة ، وعن طريق السوق المالي بطرح أسهم جديدة ، ومن إصدارات أسناد القروض، والجهاز المصرفي ، وقروض مؤسسات الاقراض ، والمصادر الأجنبية . فرأس المال المدفوع يعتبر الركيزة الأساسية والدائمة لقيام الشركة وإستمرارها ويعتبر نموه من المؤشرات التي يقاس بها نجاح الشركة ونجاح السوق المالي .

وما يجب التأكيد عليه ، أن تمويل الحكومة الأردنية للشركات المساهمة العامة المشتركة ، لم يقتصر على مساهمتها برأسمال هذه الشركات ، بل قامت بتقديم السلف والقروض والمنح ، وكفلت القروض المحلية والخارجية الممنوحة للشركات ، كما طورت سوق عمان المالي، ونظام القروض المحلية من الجهاز المصرفي .

نستخلص مما سبق أن الإقتصاد الأردني ، إقتصاد مختلط يتشارك في إدارته ونشاطاته كل من القطاعين العام والخاص . ومن أهم ملامح المشاركة ، إقامة مشاريع إنتاج سلعية وخدمية مشتركة تساهم الحكومة الأردنية والقطاع الخاص الأردني بشكل أساسي ، في رؤوس أموالها ، ورسم سياساتها وإداراتها . ويظهر بجانب الحكومة والقطاع الخاص مساهمون آخرون كالمؤسسات العامة الأردنية ، وغير الأردنيين . ويَظْهَرُ الوضع القانوني لهذا النمط من المشاريع في الأردن على شكل شركات مساهمة عامة محلية ، وفي حالات قليلة على شكل شركات مساهمة خصوصية . وقد ظهر هذا النمط من المشاريع في الأردن منذ أوائل الخمسينيات ، ثم تزايد عددها وحجم رأسمالها المدفوع وتنوعت مجالات نشاطها وتعددت أهدافها وتوسع إنتاجها وتشابكت علاقاتها وأصبح لها دور قيادي في النشاط الإقتصادي في الأردن . وقد جاءت الحاجة إلى مثل هذه المشاريع لأسباب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كثيرة ومتنوعة كأهمية المشاريع من الناحية الإقتصادية الإستراتيجية ، ولإحلال المستـــــوردات وزيادة الصادرات ، ولتوفير فرص العمل ، ولإستغلال الثروات المتوافرة ، ولدعم مشاريع تعانـــي من مشاكل مالية وإدارية ، ولتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار ، وغير ذ لك من الأسبـــــاب والمبررات • وعلى الرغم من أهمية المبررات التي ألحت على الحكومة الأردنية أن تشـــــارك القطاع الخاص في المشاريع المشتركة ، فإن الهدف لم يكن نزع مفاتيح السيطرة على النشـــــاط الاقتصادى في الاردن من يد القطاع الخاص وتسليمها للـقطاع العام • وإنما جاءت المشاركة كمـا تؤكدها الممارسات الحكومية والبيانات الرسمية ، لمساندة المبادرة الفردية وتشجيعها، ولضمان ربحيتها وتحقيق مصالحها • ولذلك لم تأت مشاريع المشاركة بناءً على سياسة مخططة مسبقـــا ومحددة المعالم والمرتكزات ، وانما أتت متفرقة وبغير إنتظام • إذ يُلاحظ أن مشاركة الحكومـــة بمثل هذه المشاريع تتزايد بتوافر الفوائض المالية لديها وتتناقص بقلتها • كما إنخفضت نسبـة مساهمة الحكومة ببعض المشاريع الإستراتيجية كمصفاة البترول والكهرباء الأردنية• وتأخـــرت في المساهمة أو إعادة تأسيس بعض المشاريع الهامة كالأسمدة ، والبوتاس ، والزجاج ، وتصنيـــع وتسويق المنتوجات الزراعية • وبالإضافة الى ذلك ، فإنه على الرغم من ضخامة حجم الإستثمارا ت في الشركات المساهمة العامة المشتركة وأهميتها في قيادة الإقتصاد الأردني عموماً والصناعـــي خصوصاً ، وعدا عن إختلاف طبيعة إدارتها واختلاف أهدافها وتنوع علاقاتها ، فإن الحكومـــة الأردنية لم تطور قانون الشركات ليعالج هذا النمط من المشاريع في إطار قانوني منفصل عـــن باقي أنماط المشاريع الاخرى ، وتمثلت المحاولة الوحيدة للحكومة في هذا المجال فـــي إصدار قانون مؤسسة التنمية الصناعية رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣ الذي أُلغي بالقانون رقـــم (٢٠) لسنـــة ١٩٧٥•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهوامـــش :

١) المملكة الاردنية الهاشمية، " الدستور الاردني لعام ١٩٥٢" ، المطبعة الهاشمية ، ١٩٦٨ ، ص(٧) .

٢) د. برهان الدجاني ، " محاضرات عن التنمية الإقتصادية للأردن "، جامعة الدول العربية ، معهـــد الدراسات العربية العالية ، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٧ ، ص(٤٥).

٣) المملكة الأردنية الهاشمية، " برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢-١٩٦٧ "،مجلس الإعمار الأردني ، ص (٢٦١) .

٤) د. وديع شرايحه، " التنمية الاقتصادية في الأردن" ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨ ، ص(١٥٩)،(لعام ١٩٦٢). البنك المركزي الأردني ،"بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣"، دائرة الأبحاث والدراسات ، جدول رقم (٢٢)، (لعام ١٩٧٢).

٥) المملكة الاردنية الهاشمية ، " خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ -١٩٧٥" ، المجلس القومي للتخطيط ، ص (١٨٩) .

٦) البنك المركزي الأردني ، " التقرير السنوي ١٩٧٤ " ، دائرة الأبحاث والدراسات ، ص (١٠٢)."التقرير السنوي ١٩٧٥" ، دائرة الأبحاث والدراسات ، ص (١٠٥).

٧) وزارة المالية، " التقارير السنوية للسنة المالية١٩٤٦/١٩٤٧، ١٩٧٢" ، جداول خلاصة المقبوضـــات والمصروفات ، عمان - الاردن .

٨) المرجع السابق ، جداول خلاصة المقبوضات والمصروفات .

٩) وزارة الثقافة والإعلام ، " الأردن في خمسين عاما ١٩٢١ -١٩٧١" ، دائرة المطبوعات والنشر، مطبعة الإستقلال العربي ، عمان ١٩٧٢ ، ص(٤١٣ -٤٤١) .

١٠) وزارة المالية ، " التقارير السنوية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، ١٩٧٢"، مرجع سبق ذكـــــــره ، جداول خلاصة المقبوضات والمصروفات .

١١) هاني خير ، " خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢ " ، عمان / الاردن ، ص(١٥١).

١٢) وزارة المالية ، " التقارير السنوية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧، ١٩٧٢" ، مرجع سبق ذكره، جداول خلاصة المقبوضات والمصروفات .

١٣) دائرة الإحصاءات العامة ، الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، " الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢-١٩٧٦"،مطبعة دائرة الإحصاءات العامة - عمان/ الأردن ، آذار ١٩٧٨، الجدول ج ، ص(١١٦-١٢٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٤) وزارة المالية ، " التقارير السنوية للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، ١٩٧٢" ، مرجع سبق ذكرة ، جداول خلاصة المقبوضات والمصروفات .

١٥) من أهم هذه الدراسات :-

- د. محمد الصمادي ، عمر وديان ، سعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعة في الأردن ودورها في الإقتصاد الأردني " ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الإقتصادية ، تشرين ثاني ١٩٨٤.
- د. هاشم الدباس ، " سياسة الأردن الصناعية - نشأتها تطورها إنجازاتها " ، عمان/الاردن ١٩٨٠.
- صالح الحسبان ، " الأهمية النسبية للشركات المساهمة ودورها في حشد المدخرات"، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، كانون اول ١٩٨٠.
- غالب عمرو عرفات ، " التنمية الصناعية في الأردن - حالتها الحاضرة وطرق دعمها " ، مركز التنمية الصناعية الأردني ، وزارة الاقتصاد الوطني ١٩٧٠.

١٦) يعقوب بدر ، " مساهمة الحكومة في الشركات الأردنية " ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الإقتصادية ، تشرين الاول ١٩٧٥.

١٧) أنظر لهذه الغاية في المصادر التالية :-

- د. إبراهيم سعد الدين ، " السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الإقتصادي - الاجتماعي"، دار المعارف بمصر ١٩٧١ ، ص(١٣١-١٣٢).
- د. أوم براكاش ، " النظرية والتطبيق في المؤسسات العامة - مع الإشارة بنوع خاص إلى المؤسسات العامة في الهند " ، ترجمة محمد أمين إبراهيم ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ص(٨٠-١٣٢).
- محمد صبحي الأتربي ، " نشأة وتطور القطاع العام في الإقتصاد المصري " ، اشراف د. فؤاد مرسي ، المركز العربي للدراسات السياسية والإقتصادية ، ١٩٦٨ ، ص(١٤-٢٢)، ص(٧١-٨٣).
- د. حسن توفيق ، د. علي عبد المجيد ، د. عاطف عبيد ، " دور القطاع العام في التنمية في مصر - الإطار القانوني والإداري " ، المعهد العربي للتخطيط / الكويت ، ندوة المشروعات العامة والتنمية / الكويت ، (٢٢-٢٥) نيسان ١٩٧٦ ، مارس ١٩٧٦ ، مطبوعة ستانسل ص(٤ - ١٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- د. أحمد فارس مراد ، د. صادق الأيوبي ، " المشروعات العامة والتنمية في الجمهورية العربية السورية - دراسة قانونية وإدارية " ، المعهد العربي للتخطيط / الكويت ، ندوة المشروعات العامة والتنمية / الكويت ، (٢٢-٢٥) نيسان ١٩٧٦ ، ابريل ١٩٧٦، مطبوعة سلتانسل ص(٤)، ص(١٦-٢٩).

- A.H.Hanson,"Public Enterprise and Economic development",second edition,1965,Routledge and Kegan paul LTD., London,U.K.P.(15).

١٨) د. فؤاد مرسي ، " التخلف والتنمية - التطور الإقتصادي " ، دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت/ لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص(١٥٦).

١٩) انظر في ذلك :-

- د. أوم براكاش ، " النظرية والتطبيق في المؤسسات العامة - مع الإشارة بنوع خاص إلى المؤسسات العامة في الهند " ، مرجع سبق ذكره ، ص(٨٧) .

- د. أحمد فارس مراد ، د. صادق الأيوبي ، " المشروعات العامة والتنمية في الجمهورية العربية السورية - دراسة قانونية وإدارية " ، مرجع سبق ذكره ص (٢٠-٢٤) .

٢٠) انظر في :-

- International Bank of Reconstruction and Development, "The Economic Development of Jordan ",Report of Mission, John Hopkins Press, Baltimore,1957,P.(11).

- المملكة الأردنية الهاشمية ، " برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية ١٩٦٤-١٩٧٠"، مجلس الإعمار الأردني ، عمان/ الأردن ، ص(٥).

٢١) بثينه محمد علي المحتسب ، " سياسة إحلال المستوردات الصناعية في الأردن " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ١٩٨٢ ، ص(١٢١-١٢٣).

٢٢) الجدول رقم (٤ - ٥) من هذه الدراسة ، ص(١٠٦) .

٢٣) يعقوب بدر ، " مساهمة الحكومة في الشركات الأردنية " ، مرجع سبق ذكره ، ص(٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الرابـــــــــــع

بعض موشرات قياس دور أهم الشركات المساهمة العامة المشتركة في التنمية الاقتصادية في الاردن

ـ موشـرات كليـــــــــــة ـ

المبحث الأول : دور الشركات المشتركة في الانتاج ٠

٠١ ناتج الشركات على المستوى الاجمالي ٠

٠٢ ناتج الشركات على المستوى القطاعي ٠

المبحث الثاني : دور الشركات المشتركة في العمالة ٠

٠١ توفير فرص العمل ٠

٠٢ انتاجية العامل ٠

٠٣ الأ جور المدفوعة ٠

المبحث الثالث : دور الشركات الصناعية المشتركة في التجارة الخارجية ٠

٠١ الأهمية النسبية لصادرات الشركات ٠

٠٢ نسب الأ داء التصديرى للشركات ٠

٠٣ نسبة ما تغطيه صادرات الشركات من المستوردات الاردنية ٠

المبحث الرابع : دور الشركات المشتركة في الضرائب ٠

٠١ ضرائب الأرباح ٠

٠٢ ضرائب الانتاج المحلي (المكوس) ٠

المبحث الخامس : أرباح الشركات المشتركة ٠

٠١ الأرباح الصافية ٠

٠٢ الاحتياطيات المتراكمة ٠

٠٣ الأرباح الموزعة ٠

الهوامـــــش :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يبرز هذا الفصل دور أهم الشركات المساهمة العامة المشتركة في التنمية الاقتصادية في الأردن ، من خلال إستخدام مؤشرات قياس كمية كلية للفترة (٧٣ـ١٩٨٤) . ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث يتناول كل منها أحد تلك المؤشرات.فيتناول المبحث الأول ، دور الشركات المساهمة العامة المشتركة في الانتاج ، ويتناول المبحث الثاني دورها في العمالة ، ويتناول المبحث الثالث دورها في زيادة الصادرات وتغطية المستوردات ، ويدرس المبحث الرابع دورها في ضرائب الدخل والانتاج المحلي ، أما المبحث الخامس فيتضمن تحليلا للارباح السنوية الصافية التي حققتها هذه الشركات وما تم توزيعه منها على المساهمين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحـــــــث الأول

دور الشركات المشتركة في الانتـــــــــــــــاج

ناتج الشركات المشتركة على المستوى الاجمالـــي
ناتج الشركات المشتركة على المستوى القطاعـــي

تُعنى التنمية الاقتصادية بالانتاج لأنه يعتبر جوهرها . فزيادة إنتاج المجتمع من السلع والخدمـات بمعدل أسرع من زيادة نمو السكان* تعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد . ويتأثر الانتاج كماً ونوعاً بكميـة ونوعية عوامل الانتاج والمعارف والتكنولوجيا والتنظيم والادارة . ويتمثل الهدف النهائي للانتاج في إشباع الحاجات من خلال توفير السلع والخدمات . أما هدف القائمين على الانتاج (المنظمين) أنفسهم فيتمثل في تحقيق الربح المتمثل في الفرق بين الايرادات والتكاليف . ويتولى القيام بالانتاج في المجتمع عدد كبيـر من الوحدات الانتاجية التي تتخذ أشكالاً قانونية مختلفه وتغطي أنشطة متعددة .

وسنتناول فيما يلي تطور ناتج الشركات المشتركة محل الدراسة*، ومساهمته في الناتج المحلـــي الاجمالي القائم في الأردن** على المستويات الاجمالية والقطاعية .

---

* مع ثبات نسبي في مستوى الاسعار .

** وهو الناتج القائم ويساوى في حالة الانتاج السلعي (قيمة المبيعات + قيمة البضاعة الجاهزه آخر المدة ـ قيمة البضاعة الجاهزة أول المدة) .
ويساوى في حالة إنتاج الخدمات (قيمة الناتج القائم أو قيمة ناتج التشغيل . ويساوى مجمل الايرادات ـ الايرادات الأخرى من أرباح إستثمارات أو فوائد ودائع للشركة) .

*** تم قياس الناتج بسعر السوق بالاسعار الجارية ، ويشتمل على كل من فائض التشغيل وعوائد العاملين بأجر ، واستهلاك رأس المال الثابت ، وصافي الضرائب غير المباشرة والخدمات الوسيطة .(١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠١ ناتج الشركات المشتركة وأهميته في الناتج المحلي في الاردن .*

بلغ ناتج الشركات المشتركة محل الدراسة في عام ١٩٧٣ ، كما يبينه الجدول رقم (٤ ـ ١) ، ما مقداره (١٩٫٩١) مليون دينار ، إرتفع في عام ١٩٨٤ ، ليبلغ (٥٢٧٫٠٢) مليون دينار ، أي بمعدل نمو سنوي (٣٩٫٧٪) في المتوسط . ويلاحظ من الجدول المذكور ، إنخفاض نسبة النمو السنوي لناتج هذه الشركات في عام ١٩٧٧ بسبب إنخفاض ناتج شركة الفوسفات نتيجة إنخفاض أسعار تصديره ، كما يلاحظ إرتفاع ناتج هذه الشركات عام ١٩٨٢ نتيجة إرتفاع ناتج شركة مصفاة البترول .

وبالمقابل ، بلغ الناتج المحلي الاجمالي القائم في الأردن لعام ١٩٧٣ ، ما مقداره(٣٧٢٫٩٠) مليون دينار ، إرتفع عام ١٩٨٤ ، ليبلغ (٢٩١٧٫٦٠) مليون دينار ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (٢١٫١٪) في المتوسط . ويلاحظ من الجدول رقم (٤ـ١) إنخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي في عام ١٩٨٣ ، نتيجة إنخفاض الناتج المحلي في قطاعات الصناعة ، والنقل والمواصلات ، كما يلاحظ إرتفاع معدل النمو السنوي لهذا الناتج عام ١٩٨٠ ، بسبب إرتفاع الناتج المحلي في قطاعات التجارة والفنادق ، والنقل والمواصلات ، والصناعة التحويلية .

ويبين الجدول رقم (٤ـ١) كذلك ، أن الأهمية النسبية لناتج الشركات محل الدراسة إلى الناتج المحلي في الأردن قد بلغت (٩٫٦٪) في المتوسط . ويلاحظ تقلب الأهمية النسبية السنوية ـ بين الارتفاع والانخفاض ـ لناتج هذه الشركات بالنسبة إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ، بسبب تقلب نسب النمو السنوي للناتجين المذكورين ، إلا أن محصلة هذه التقلبات دلت على تزايد هذه الأهمية النسبية ، ويرجع الفضل في ذلك ، إلى الزيادة الملحوظة في ناتج الشركات خلال السنوات (٨٢ـ١٩٨٤) والذي بلغ معدل نموه خلالها في المتوسط (٦٢٫٠٪) ، بالمقارنة مع (٩٫٤٪) للناتج المحلي لنفس الفترة . مما يؤكد أن جزءاً من التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الاجمالي القائم في الاردن خلال الفترة (٧٣ـ١٩٨٤)، إنما تعزى إلى التغيرات التي حدثت في ناتج الشركات المشتركة .

* إستخدمت الدراسة الناتج المحلي القائم في الأردن بدلا من القيمة المضافة ، لاعتماد الدراسة بشكل أساسي على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات المشتركة وهذه البيانات لا تفرد في بند مستقل ، قيمة الخدمات الوسيطة (مستلزمات الانتاج) بكافة مكوناتها التي تشتمل على نفقات الكهرباء والمياه والمحروقات وأجور الشحن وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ــ ١)

تطور الناتج المحلي الاجمالي القائم وناتج الشركات المشتركة في الأردن

للفـــترة (٧٣ــ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

البيـــــــان	السنـــــــوات											المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
قيمة الناتج المحلي الاجمالي (١)	٣٧٢ر٩٠	٤٠٦ر٠٠	٤٩٧ر٧٠	٦٦٦ر٨٠	٨٠١ر٥٠	٩٨٨ر٣٠	١٢٣٦ر٣٠	١٧٦٥ر٥٠	٢٢٣٥ر٣٠	٢٥٤٧ر٥٠	٢٦٣٥ر٢٠	٢٩١٧ر٦٠	
النغير السنوي ٪	ــ	٩ر٨	٢٢ر٦	٣٤ر٠	٢٠ر٢	٢٣ر٣	٢٥ر١	٤٢ر٨	٢٦ر٦	١٤ر٠	٣ر٤	١٠ر٧	٢١ر١
قيمة ناتج الشركات المشتركة (٢)	١٩ر٩١	٤٠ر٦٠	٤٤ر٨٢	٥٢ر٩٠	٥٥ر٤٩	٦٨ر٥٠	٨٦ر٠٢	١٢٢ر٩٢	١٤٩ر١٢	٣٦٧ر٢٧	٤٢٢ر٠٢	٥٢٧ر٠٢	
التغير السنوي ٪	ــ	١٠٤ر٠	١٠ر٣	١٧ر٣	٥ر٥	٢٣ر٥	٢٥ر٦	٤٢ر٩	٢١ر٣	١٤٦ر٣	١٤ر٩	٢٤ر٩	٣٩ر٧
(١:٢)٪	٥ر٣	١٠ر٠	٩ر٠	٧ر٩	٦ر٩	٦ر٩	٧ر٠	٧ر٠	٦ر٧	١٤ر٤	١٦ر٠	١٨ر٠	٩ر٦

المصـــــــادر :ــ

١) دائرة الاحصاءات العامة : " الحسابات القومية السنوية"، الفترات (٧٠ــ١٩٧٨) ، (٧٥ــ١٩٨٠)،(٧٨ــ١٩٨٢)، (٨٢ــ١٩٨٦)، جدول المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق ، للضفة الشرقية .

٢) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية"، للسنوات (٧٣ــ١٩٨٤) ..

٣) د. محمد الحمادي وعمر وديان وسعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الأردني " ، دائرة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، والجداول التفصيلية التي إعتمدت عليها الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص مما تقدم ، إلى أن ناتج الشركات المشتركة محل الدراسة قد لعب دوراً هاماً ، حيث شكل في المتوسط حوالي ($\frac{1}{10}$) الناتج المحلي الاجمالي القائم في الاردن خلال سنوات الدراسة . كما شهدت الاهمية النسبية في السنوات الاخيرة (٨٢-١٩٨٤) ، زيادة واضحة بحيث أصبحت تشكل في المتوسط حوالي ($\frac{1}{6}$) الناتج المحلي في الأردن ، ومن ثم فان التغيرات التي طرأت على ناتج الشركات المشتركة قد لعبت دوراً إيجابياً في معدلات النمو في الناتج المحلي في الاردن .

٢. ناتج الشركات المشتركة وأهميته على المستوى القطاعي .

تركز ناتج الشركات المشتركة محل الدراسة ، كما يبين الجدول رقم (٤-٢) ، في الشركات العاملة في قطاع الصناعة والتعدين ، إذ بلغت نسبة ناتج تلك الشركات في المتوسط (٦ر٨٨٪) من ناتج الشركات المشتركة كلها ، تلاه ناتج الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية ، وقطاع التجارة والفنادق بنسبة (٣ر٦٪) ، (٨ر٢٪) على التوالي . ويلاحظ تقلب الأهمية النسبية السنوية لناتج الشركات المشتركة محل الدراسة والعاملة في القطاعات الثلاثة السابقة ، إلا أن إتجاهها كان متناقصا في الشركات العاملة في الصناعة والتجارة والفنادق ، ومتزايداً في الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية ، ويعزى هذا إلى تقلب معدلات النمو السنوية لناتج هذه الشركات خلال فترة الدراسة .

ويبين الجدول رقم (٤-٣) أهمية ناتج الشركات المشتركة موزعة حسب النشاط الاقتصادي ، منسوبة إلى القطاعات الاقتصادية المشابهة في الناتج المحلي في الأردن ، إذ إحتل ناتج الشركات المشتركة العاملة في قطاع الصناعة المركز الأول ، فشكل في المتوسط (١ر٣٧٪) من الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الأردن ، تلاه ناتج الشركات العاملة في قطاع الكهرباء بنسبة بلغت في المتوسط (٧ر١١٪) من الناتج المحلي لقطاع الكهرباء في الأردن ، ثم ناتج الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية بنسبة بلغت في المتوسط (٤ر٨٪) من الناتج المحلي لقطاع الخدمات الماليه في الأردن .

وعلى الرغم من تقلب الأهمية النسبية السنوية لناتج الشركات المشتركة العاملة في الصناعة والكهرباء ، إلى الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والكهرباء في الاردن خلال الفترة محل الدراسة ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــم (٤ ــ ٢)

الأهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة القائم حسب القطاعات للفترة (٧٣ـ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

أسم القطاع	السنوات											المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
٠١ الصناعة	١٨٫٨٤	٣٨٫٩٦	٤١٫٧٩	٤٧٫٣٣	٤٧٫٤٩	٥٧٫٥٩	٧٢٫٠٩	١٠٤٫٥٥	١٢٢٫٣٤	٣٢٧٫١٠	٣٧٨٫٦٠	٤٧٤٫٧٦	٨٨٫٦
الأهمية النسبية٪	٩٤٫٦	٩٥٫٩	٩٣٫٢	٩٠٫٠	٨٥٫٦	٨٤٫١	٨٣٫٨	٨٥٫١	٨٢٫٠	٨٩٫٠	٨٩٫٧	٩٠٫١	
٠٢ الكهرباء	٠٫٣٦	٠٫٤٢	٠٫٦٤	٠٫٩٠	١٫٤٢	١٫٨١	٢٫٢٣	٣٫١٧	٤٫٢٠	٤٫٩٣	٦٫١٢	٧٫٢٢	
الأهمية النسبية٪	١٫٨	١٫٠	١٫٤	١٫٧	٢٫٦	٢٫٦	٢٫٦	٢٫٦	٢٫٨	١٫٤	١٫٤	١٫٤	١٫٩
٠٣ التجارة والفنادق	١٫٥	٠٫٨٠	١٫٣٨	٢٫٠٤	٢٫٥٦	٢٫٨٥	٢٫٨٣	٢٫٨٥	٣٫٣٧	٦٫٧٢	٧٫٣٤	٧٫٦١	
الأهمية النسبية٪	٢٫٦	٢٫٠	٣٫١	٣٫٩	٤٫٦	٤٫٢	٣٫٣	٢٫٣	٢٫٣	١٫٨	١٫٧	١٫٥	٢٫٨
٠٤ النقل والمواصلات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٫٢٥	٥٫٢٣	٦٫٩٨	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٫٧	١٫٣	١٫٣	١٫٤
٠٥ الخدمات المالية	٠٫٢٠	٠٫٤٢	١٫٠١	٢٫٣٢	٤٫٠٢	٦٫٢٥	٨٫٨٧	١٢٫٣٥	١٩٫٢١	٢٢٫٢٧	٢٣٫٩٦	٢٩٫٩٥	
الأهمية النسبية٪	١٫٠	١٫٠	٢٫٢	٤٫٤	٧٫٢	٩٫١	١٠٫٣	١٠٫١	١٢٫٩	٦٫١	٥٫٧	٥٫٦	٦٫٣
٠٦ الخدمات الإجتماعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٧٧	٠٫٥٠	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٢	١٫٠	١٫٠
مجموع ناتج الشركات	١٩٫٩١	٤٠٫٦٠	٤٤٫٨٢	٥٢٫٥٩	٥٥٫٤٩	٦٨٫٥٠	٨٦٫٠٣	١٢٢٫٩٢	١٤٩٫١٢	٣٦٧٫٢٧	٤٢٢٫٠٢	٥٢٧٫٠٢	

المصـــــــدر :ـ

١) التقارير السنوية لمجالس ادارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية" ، للسنوات ٧٣ـ١٩٨٤٠

٢) د٠ محمد الصمادي وعمر وديان وسعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة في الأردن ودورها في الاقتصاد الأردني" ، دائرة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، والجداول التفصيلية التي اعتمدت عليها الدراسة٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــم (٤ ـ ٣)

الأهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة إلى الناتج المحلي الاجمالي القائم في الأردن حسب القطاع للفترة (٧٣ـ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

إسم القطاع / السنوات	١٩٨٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
٠١ الصناعة/شركات	١٨٫٨٤	٣٨٫٩٦	٤١٫٧٩	٤٧٫٣٣	٤٧٫٤٩	٥٧٫٩	٧٢٫٩٠	١٠٤٫٥٥	١٢٢٫٣٤	٣٢٧٫١٠	٣٧٨٫٦٠	٤٧٤٫٧٦	
/محلي	٩٦٫٥٠	٨١٫٩٠	١٠٢٫٤٠	١٠٧٫٣٠	١٣٠٫٥٠	١٥٤٫١٠	٢٣٧٫٨٠	٤٣١٫٤٠	٥٩٣٫٩٠	٧٣٩٫٦٠	٧٣٧٫٢٠	٩٤١٫٥٠	
الأهمية النسبية٪	١٩٫٥	٤٧٫٦	٤٠٫٨	٤٤٫١	٣٦٫٤	٣٧٫٤	٣٠٫٣	٢٤٫٢	١٩٫٣	٤٤٫٢	٥١٫٤	٥٠٫٤	٣٧٫١
٠٢ الكهرباء/شركات	٣٦٫٠	٠٫٤٢	٠٫١٤٦	٠٫٩٠	١٫٤٢	١٫٨١	٢٫٢٣	٣٫١٧	٤٫٢٠	٤٫٩٣	٦٫١٢	٧٫٢٢	
/ محلي	٣٫٢٠	٣٫٤٠	٥٫٦٠	٦٫٩٠	٩٫٢٠	١٢٫١٠	١٧٫٠٠	٣٠٫٧٠	٤٠٫١٠	٥٥٫٦٠	٦٢٫٣٠	٧١٫٣٠	
الأهمية النسبية٪	١١٫٣	١٢٫٣	١١٫٤	١٣٫١	١٥٫٤	١٤٫٩	١٣٫١	١٠٫٣	٥٫١٠	٨٫٩	٩٫٧	١٠٫١	١١٫٧
٠٣ الفنادق/ شركات	٥٫١	٠٫٨٠	١٫٣٨	٢٫٠٤	٢٫٦٥	٢٫٨٥	٢٫٨٣	٢٫٨٥	٣٫٣٧	٦٫٧٢	٧٫٣٤	٧٫٦١	
/محلي	٤٩٫٦٠	٤٢٫٥٠	٧٢٫٦٠	٩٧٫٠٠	١٢١٫٧٠	١٣٦٫١٠	١٦٣٫٢٠	٢١٥٫٧٠	٢٤٩٫٩٠	٢٧٩٫٩٠	٣٠٢٫٣٠	٣٢٨٫٣٠	
الأهمية النسبية٪	١٫٠	١٫٩	١٫٩	٢٫١	٢٫١	٢٫١	١٫٧	١٫٣	١٫٣	٢٫٤	٢٫٤	٢٫٣	١٫٩
٠٤ النقل / شركات	—	—	—	—	—	—	—	— —	— —	٦٫٢٥	٥٫٢٣	٦٫٩٨	
/محلي	٢٨٫٥٠	٣٦٫٠٠	٣٩٫٢٠	٥٥٫١٠	٦٢٫٥٠	٨٩٫٣٠	٩٧٫٤٠	٢١٣٫٩٠	٢٧٤٫٠٠	٢٤٨٫٣٠	٣٦٤٫٠٠	٣٥٨٫٦٠	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٫٨	١٫٤	١٫٩	١٫٧
٠٥ المالية/ شركات	٠٫٢٠	٠٫٤٢	١٫٠١	٢٫٣٢	٤٫٠١	٦٫٢٥	٨٫٨٧	١٢٫٣٥	١٩٫٢١	٢٢٫٢٧	٢٣٫٩٦	٢٩٫٩٥	
/محلي	٢٣٫٦٠	٢٦٫٤٠	٤٣٫٩٠	٣٨٫١٠	٤٩٫٨٠	٨٤٫٨٠	١١٢٫٣٠	١٣٦٫٦٠	١٦٥٫٢٠	١٤٣٫٣٠	١٥٤٫٥٠	١٦٤٫٧٠	
الأهمية النسبية٪	٠٫٨	١٫٦	٢٫٣	٤٫٨	٦٫٤	٧٫٤	٧٫٩	٩٫٠	١١٫٦	١٥٫٠	١٥٫٠	١٨٫٢	٨٫٤
٠٦ الإجتماعية/شركات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٧٧	٠٫٥٠	
/محلي	٤٫٤٠	٥٫٠٠	٦٫٤٠	٧٫١٠	١٠٫١٠	١١٫٨٠	١٣٫٩٠	١٧٫٣٠	٢٥٫٠٠	٣٥٫٨٠	٣٨٫٩٠	٥٥٫٢٠	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٢	٠٫٩	١٫٤
الاجمالي / شركات	١٩٫٩١	٤٠٫٦٠	٤٤٫٨٢	٥٢٫٩٥	٥٥٫٤٩	٦٨٫٥٠	٨٦٫٠٣	١٢٢٫٩٢	١٤٩٫١٢	٣٦٧٫٢٧	٤٢٢٫٠٢	٥٢٧٫٠٣	
/محلي	٣٧٢٫٩٠	٤٠٦٫٠٠	٤٩٧٫٧٠	٦٦٦٫٨٠	٨٠١٫٥٠	٩٨٨٫٣٠	١٢٣٦٫٣٠	١٧٦٥٫٥٠	٢٢٣٥٫٣٠	٢٥٤٧٫٥٠	٢٦٣٥٫٢٠	٢٩١٧٫٦٠	

المصـــــادر :-

١) نفس مصادر الجدول رقم (٤ ـ ١) .

٢) الجدول رقم (٤ ـ ٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أن الاتجاه العام كان متزايداً،ويعزى هذا إلى أن نسب النمو السنوي لناتج هذه الشركات المشتركة العاملة في قطاعي الصناعة والكهرباء والبالغة في المتوسط (٥ر ٣٨٪) ، (٤ر٢٠٪) على التوالي ، قد فاقت نسب النمو السنوي للناتج المحلي لقطاعي الصناعة والكهرباء في الأردن والبالغه في المتوسط (٩ر ٢٣٪)، (٥ر ١٢٪) على التوالي . في حين أظهرت الأهمية النسبية لناتج الشركات العاملة في الخدمات المالية إلى الناتج المحلي لقطاع الخدمات المالية ، تزايداً سنوياً مطرداً ، وذلك لارتفاع نسبة النمو السنوي لناتج هذه الشركات والبالغه في المتوسط (٥ر ٥٨٪) مقابل(٧ر ١٩٪) للناتج المحلي لقطاع الخدمات المالية في الأردن .

نلاحظ مما تقدم ، كبر الأهمية النسبية لناتج الشركات الصناعية المشتركة إلى الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الاردن ، إذ شكل الأول أكثر من ($\frac{1}{3}$) الثاني خلال الفترة محل الدراسة ، ونظراً لعظم هذه الأهمية النسبية فإن جزءاً كبيراً من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي لقطاع الصناعة، يعزى للتغيرات التي طرأت على ناتج الشركات الصناعية المشتركة .

وأخيراً يتضمن الجدول رقم (٤ ـ ٤) ، تفاصيل أوسع عن ناتج الشركات المشتركة والأهمية النسبية لناتج كل شركة إلى مجموع ناتج تلك الشركات خلال فترة الدراسة . ويتضح من الجدول المذكور أن ناتج شركة مصفاة البترول قد إحتل المركز الأول بين ناتج الشركات المشتركة ، إذ بلغ في المتوسط (١ر٤٥٪) ، تلاه ناتج شركة الفوسفات ، فناتج شركة الاسمنت ، إذ شكلا ما نسبته في المتوسط (٥ر ٢٢٪)،(١ر ٩٪) على التوالي . وهذا يعني أن إنتاج ثلاث شركات مشتركة من أصل (٢٠) شركة شملتها الدراسة ، شكل في المتوسط أكثر من ثلاثة أرباع ناتج تلك الشركات مجتمعه خلال فترة الدراسة . وتعتبر هذه الشركات الثلاث من أقدم الشركات الصناعية في الأردن .

نخلص من كل ما تقدم ، إلى تزايد الأهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة ، فبينما شكل ناتج هذه الشركات في المتوسط (٤ر ٧٪) فقط من الناتج المحلي الاجمالي القائم في الاردن خلال السنوات (٧٣ـ١٩٨١) ، إرتفع خلال السنوات (٨٢ـ١٩٨٤) ، ليشكل في المتوسط (٢ر ١٦٪) ، أي حوالي سدس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجـــــدول رقـــــم (٤ ــ ٤)
الناتج القائم للشركات المشتركة وأهميته النسبية للفترة (٧٣ــ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة	السنوات											المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
الفوسفـــــات	٤م٥٥	٢٠م٥٥	٢٢ر٠٩	٢١ر١٣	١٨ر٦٨	٢١ر٠٤	٢٨ر٧٢	٤٩ر٠٤	٦٠ر٠٤	٦٠ر٠١	٥٩ر٣٤	٧٥ر٧٥	
الأهمية النسبية٪	٢٢ر٩	٥٠ر٦	٤٩ر٣	٤٠ر٢	٣٣ر٧	٣٠ر٧	٣٣ر٤	٣٩ر٩	٤٠ر٣	١٦ر٣	١٤ر١	١٤ر٤	٣٢ر١
البوتـــــاس	ــ	٠ر٠١	ــ	ــ	ــ	٠ر٠١	٠ر٠٥	٠ر١٧	٠ر١٠	٠م٦ر	٧ر٩٦	١٦ر٢٥	
الأهمية النسبية ٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١ر٠	٠ر١	٠ر٢	١ر٩	٣ر١	١ر١
النامة للتعدين	ــ	ــ	٠ر٠٢	٠ر٠٥	٠ر١٤	٠ر٢٥	٠ر٣٩	٠ر٦٩	٠ر٦٣	٠ر٧٠	٠ر٦٦	١ر١٤	
الأهمية النسبية٪	ــ	ــ	ــ	١ر٠	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣
الأجـــواخ	٨ ١ر١	١ر٦٧	٢ر٠٦	٢ر١٠	١ر٩٧	٢ر٤٧	٢ر٩٧	٤ر٤٦	٢ر٩١	٣ر٨٦	٣ر٧٤	٥ر٠٥	
الأهمية النسبية٪	٥ر٩	١ر٤	٤ر٦	٤ر٠	٣م	٣ر٦	٣م	٣ر٦	١ر٩	١ر١	٠ر٩	١ر٠	١ر٣
الدباغـــة	٠م٨٣	١ر٠١	٠ر٩٣	٠م٨٤	١ر١٢	١ر٢١	١ر١٤	١ر٢١	١ر٠٥	١ر٠٨	١ر٠٠	١ر٢٣	
الأهمية النسبية٪	٤ر٢	٢م	٢ر١	١ر٦	٢ر٠	١م٨	١ر٣	١ر٠	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	١م
الورق والكرتون	٠ر١٨	٠ر٣٤	٠ر٤٠	٠م٧٨	٠ر٩١	٠ر٧٧	١ر١٠	١م٤	٣ر٢٤	٣ر٤٦	٣ ٢ر٧	٣ر٧٤	
الأهمية النسبية٪	٠ر٩	٠م٨	٠ر٩	١م	١ر٦	١ر١	١ر٣	١ر٣	٢ر٢	٠ر٩	١ر٦	٠ر٧	١ر٣
مصفاة البترول	٧م٢	٨ر٧٥	١٠ر١٤	١٥ر٢٦	١٦ر٣٠	٢١م٧	٢٤ر٠٠	٢٥ر٣٥	٢٩ر٠٦	٢٢٠ر٠٢	٢٣٥ر٩٦	٢٦٧ر١٩	
الأهمية النسبية٪	٣٧ر٨	٢١ر٦	٢٢ر٦	٢٩ر٠	٢٩ر٤	٣١م	٢٧ر٩	٢٠ر٦	١٩م	٥٩ر٩	٥٥ر٩	٥٠ر٨	٣٧ر٣
العربية لصناعة الأدوية	٠ر٦٩	١ر٦٩	١م٩	٢ر١١	٢م٨٥	٣ر٠٣	٣ر٣٤	٤ر٢١	٥ر٣٧	٦ر٢٨	٨ ١ر٦	٧ر٩٧	
الأهمية النسبية٪	٣م	٤ر٢	٣م	٤ر٠	١ر٥	٤ر٤	٣ر٩	٣ر٤	٣ر٦	١ر٧	١م	١م	٣ر٣
الأسمـــدة	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٩م٩*	٢٦ر٤٠	٥٠ر١١	
الأهمية النسبية٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٢ر٦	٦ر٣	٩م	٦ر١
الإسمنـــت	٨م٣	٤ر٩٤	٤م٦	٥ر٠٦	٥م٢	٧ر٢٤	١٠ر٣٨	١٧م٨٨	١٩ر٩٤	٢١م٤	٣٤ر٦٣	٤١م٣	
الأهمية النسبية٪	١٩م	١٢ر٢	١٠ر٢	٩ر٦	١٠ر٠	١٠ر٦	١٢ر١	١٤م	١٣ر٤	٥ر٩	٨ر٢	٧ر٩	١١ر٣
إسمنت الجنوب	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٣م٣	
الأهمية النسبية٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٠ر٧	٠ر٧
الزجـــاج	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٧٧ر٠*	
الأهمية النسبية٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١ر٠	١ر٠

... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ - ٤)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة	السنوات										المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
كهرباء إربد	٠ر٣٦	٠ر٤٢	٠ر٦٤	٠ر٩٠	١ر٤٢	١ر٨١	٢ر٢٣	٣ر١٧	٤ر٢٠	٤ر٩٣	٦ر١٢	٧ر٢٢	
الأهمية النسبية٪	١ر٨	١ر٠	١ر٤	١ر٧	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٨	١ر٣	١ر٥	١ر٤	١ر٩
الفنادق والسياحة الأردنية٠	٠ر٥١	٠ر٨٠	١ر٣٨	٢ر٠٤	٢ر٥٦	٢ر٨٥	٢ر٨٣	٢ر٨٥	٣ر٣٧	٣ر٦٥	٣ر٥٥	٣ر٧٠	
الأهمية النسبية٪	٦ر٢	٢ر٠	١ر٣	٣ر٩	٤ر٦	٤ر٢	٣ر٣	٢ر٣	٢ر٢	١ر٠	٠ر٨	٠ر٧	٢ر٥
العربية الدولية للفنادق ٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣ر٠٧	٣ر٧٩	٣ر٩٠	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٨
الأردنية للساحق والمياه المعدنية٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الخطوط البحرية الوطنية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦ر٢٥	٥ر٢٣	٦ر٩٨	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١ر٧	١ر٢	١ر٣	١ر٤
بنك الإنماء الصناعي	٠ر٢٠	٠ر٢٥	٠ر٣٦	٠ر٤٥	٠ر٨٢	١ر١٠	١ر٣٧	١ر٦٨	٢ر٣٠	٢ر٩٤	٣ر٥٢	٤ر١٤	
الأهمية النسبية٪	١ر٠	٠ر٦	٠ر٨	١ر٠	١ر٥	١ر٦	١ر٦	١ر٤	١ر٥	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	١ر١
بنك الإسكان	—	٠ر١٧	٠ر٦٥	١ر٧٨	٣ر٢٠	٥ر١٥	٧ر٥٠	١٠ر٦٧	١٧ر٠١	١٩ر٣٣	٢٠ر٤٤	٢٥ر٨١	
الأهمية النسبية ٪	—	٠ر٤	١ر٥	٣ر٤	٥ر٨	٧ر٥	٨ر٧	٨ر٧	١١ر٤	٥ر٣	٤ر٨	٤ر٩	٥ر٧
الانتاج السينمائي والتلفزيوني والاذاعي٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٧٧	٠ر٥٠	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٣	٠ر١	٠ر١
إجمالي ناتج الشركات	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	

* أرقام تقديرية عن الانتاج التجريبي بناءً على المعادلة :قيمة الناتج=قيمة المبيعات + بضاعة آخر المدة - بضاعة أول المدة٠

المصادر :-

١) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية"للسنوات (٧٣-١٩٨٤)٠

٢) د٠ محمد الصادي وعمر وديان وسعود الطيب، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ودورها في الاقتصاد الأردني " ، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية ، والجداول التفصيلية التي إعتمدت عليها الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك الناتج ، كما شكل ناتج (١٢) إثنتي عشرة شركة صناعية مشتركة ، على الرغم من حداثة إنتاج أربع منها * ، أكثر من ($\frac{1}{3}$) ثلث الناتج المحلي لقطاع الصناعة الأردني . ومن ثم كان للزيادة التي حققها ناتج تلك الشركات دور إيجابي كبير في الزيادة التي حققها الناتج المحلي للقطاع الصناعي .

---

* هي شركات البوتاس ، والأسمدة ، وإسمنت الجنوب ، والزجاج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني
دور الشركات المشتركة في العمالة
توفير فرص العمل - إنتاجية العامل - الأجور المدفوعة

يعتبر العنصر البشرى أداة تنفيذ وتنظيم وإدارة في كافة مجالات النشاط الانساني ، أياً كان نوع ذلك النشاط .

ولما كانت ظاهرة البطالة من المشاكل الاقتصادية الهامة في المجتمعات النامية ، فقد إستهدفت خطط التنمية في تلك المجتمعات ، من بين ما استهدفت ، زيادة فرص العمل ، وزيادة مستوى التشغيل .

ولقد أكدت الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٢٣) من الدستور الأردني على أن " العمل حق لجميع المواطنين ، وعلى الدولة أن توفره للاردنيين ، بتوجيه الاقتصاد الوطني ، والنهوض به " .

ولتوضيح دور الشركات المشتركة في العمالة ، لا بد من الحديث عن سلسلة المؤشرات التي نستطيع بإستخدامها الحكم على أداء المشروع ، ومن ثم تقييم الجهود التي بذلت في استخدام الموارد المتاحة ، المادية منها والبشرية ،وتتضمن هذه المؤشرات ثلاثة عناصر هي : توفير فرص العمل ، وإنتاجية العامل في الشركات المشتركة ، والاجور التي دفعتها هذه الشركات للعاملين فيها .

١. مساهمة الشركات المشتركة في توفير فرص العمل في الأردن .

تعتبر مشكلة البطالة في الأردن من المشاكل المزمنة الناجمة عن الهجرات القسرية وإرتفاع معدلات نمو السكان وإختلال هياكل الانتاج وغيرها . وقد استحوذت هذه الظاهرة على إهتمام الحكومة الأردنية التي أكدت على الدوام ، أن حل مشكلة البطالة في الأردن ، يعتبر أحد الأهداف الجوهرية للتنمية . ولما كان للعنصر البشري في الأردن أهمية خاصة ، باعتباره الثروة الوطنية التي يمكن وضعها في إطار كمي ونوعي يتلائم وظروف الأردن ، فإن معالجة مشكلاتها ينبغي أن تتم من خلال سياسة إستراتيجية طويلة المدى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللتعرف على ما وفرته الشركات المشتركة من فرص عمل للاقتصاد الأردني، فقد تم إستخدام التطورات الاجمالية للعاملين فيها وبيان أهمية العاملين فيها إلى عدد العاملين في المؤسسات التي يعمل فيها (٥) عمال فأكثر *، وذلك على النحو التالي :-

أ- الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة على المستوى الاجمالي: يبين الجدول رقم (٤-٥) أن عدد العاملين في الشركات المشتركة، قد إزداد من (٤٩٤٥) عاملاً عام ١٩٧٣ إلى (١٤٣٠٧) عمال عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (١٠,٣٪) خلال فترة الدراسة. ويلاحظ من الجدول المشار إليه أعلاه، أن معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الشركات المشتركة كان أعلى من (٩٪) طوال فترة الدراسة عدا الاعوام من (١٩٧٧-١٩٨٠). ويعزى السبب في انخفاضه خلال تلك الأعوام، إلى إنخفاض معدلات نمو العاملين في بعض الشركات المشتركة العاملة في قطاع الصناعة، والذي يشكل الجزء الاكبر من عمالة الشركات محل الدراسة.

من ناحية أخرى، بلغ عدد العاملين في المؤسسات التي يعمل فيها (٥) أشخاص فأكثر في عام ١٩٧٣، (٧٠٢٩٠) عاملاً، إرتفع إلى (١٥٣٢٣٨) عاملاً في نهاية عام ١٩٨٤. أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٥ر٧٪) خلال الفترة محل الدراسة.

ويبين الجدول رقم (٤-٥)، أن الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة محل الدراسة، إلى عدد العاملين في المؤسسات التي تشملها دراسة الاستخدام، قدبلغت في المتوسط (٤ر٨٪) خلال الفترة محل الدراسة. ويلاحظ من الجدول، تقلب الأهمية النسبية السنوية لعدد العاملين في الشركات إلى عدد العاملين في المؤسسات التي تشملها دراسة الاستخدام، إلا أن الاتجاه العام لها كان متزايداً، ويعزى هذا إلى أن المعدلات السنوية لنمو عدد العاملين في الشركات المشتركة، قد فاقت مثيلاتها في دراسة الاستخدام في كافة سنوات الدراسة باستثناء الاعوام (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٣) فقط.

* دراسة الاستخدام التي تعدها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية سنوياً، والتي تعتبر أعرض وأدق الاحصاءات الفعلية عن القوى العاملة في الأردن، في حين لا تتوافر في معظم السنوات إحصاءات تقديرية عن القوى العاملة في الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ - ٥)

تطـــــور عدد العاملين في الشركات المشتركة والمؤسسات الكبيـــــرة

التي يعمل بها (٥) اشخاص أو أكثر للفترة (٧٣ـ١٩٨٤)

السنـــوات	الشركات المشتركة		المؤسسات الكبيـــرة		الاهمية النسبية٪
	عدد العاملين (١)	معدل النمو ٪	عدد العاملين (٢)	معدل النمو ٪	٢ : ١
١٩٧٣	٤٩٤٥	—	٧٠٢٩٠	—	٧ر٠
١٩٧٤	٥٧٣٢	١٦ر٠	٧٧٥٠٠	١٠ر٣	٧ر٤
١٩٧٥	٦٧٧٢	١٨ر١	٨٧٤٨٦	١٢ر٩	٧ر٧
١٩٧٦	٧٥٦٦	١٩ر٧	٨٩٦٤٢	٢ر٥	٨ر٤
١٩٧٧	٨١٢٣	٧ر٤	٩١٤٦٦	٢ر٠	٨ر٩
١٩٧٨	٨٧٤٢	٧ر٦	١٠٥٠٠٠	١٤ر٨	٨ر٣
١٩٧٩	٩٣٦٢	٧ر١	١١٠٦٣٤	٥ر٤	٨ر٥
١٩٨٠	١٠٠٩٠	٧ر٨	١١٧٧٨٧	٦ر٨	٨ر٦
١٩٨١	١١٤٦٥	١٣ر٦	١٤١٥٧٧	٢٠ر٢	٨ر١
١٩٨٢	١٣٠٧٦	١٤ر١	١٤٣٤٩٤	١ر٤	٩ر١
١٩٨٣	١٣٠٧٥	—	١٤٤١١٣	٠ر٤	٩ر١
١٩٨٤	١٤٣٠٧	٩ر٤	١٥٣٢٣٨	٦ر٣	٩ر٣
١٩٨٤ـ٧٣ المعدل في المتوسط٪		١٠ر٣		٧ر٥	٨ر٤

المصـــــادر :ـ

١) الجدول رقم(٤ ـ٧) .

٢) دائرة الاحصاءات العامة ، " دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر "، من عام ١٩٧٣ العدد (١٤) إلى العدد(٣٨) عام ١٩٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص مما تقدم ، إلى أن الزيادة التي حققتها الشركات المشتركة محل الدراسة ، في مجال العمالة ، قد لعبت دوراً إيجابيا في تحقيق الزيادة في عدد العاملين في دراسة الاستخدام . كما تبين أيضاً ، أن الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات محل الدراسة قد بلغت في المتوسط (٨ر٤٪) من عدد العاملين في دراسة الاستخدام . ولولا حداثة الشركات المشتركة في قطاعي ، النقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية ، حيث لم يشكل عدد العاملين فيها أهمية تذكر ، بالنسبة إلى عدد العاملين في هذين القطاعين من المؤسسات المشمولة في دراسة الاستخدام ، لارتفعت الأهمية النسبية المذكورة أعلاه ، عما هي عليه .

ب - الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة على المستوى القطاعي . تركز عدد العاملين في الشركات المشتركة ، كما بينه الجدول رقم (٤-٦) ، في الشركات العاملة في قطاع الصناعة ، إذ شكل ما نسبته في المتوسط ، (١ر٨٤٪) من مجموع العاملين في الشركات المشتركة كلها . وتلا ذلك ، عدد العاملين في قطاعي ، الكهرباء والتجارة والفنادق إذ شكلا ما نسبته في المتوسط (٧ر٥٪ ، ٣ر٥٪) على التوالي . ويلاحظ تقلب الأهمية النسبية السنوية لعدد العاملين في الشركات المشتركة العاملة في القطاعات الثلاثة المذكورة، إلا أن الاتجاه العام لها كان متناقصا . وقابل ذلك تزايد الأهمية النسبية السنوية لعدد العاملين في الشركات المشتركة العاملة في قطاع الخدمات المالية .

ويبين الجدول رقم (٤-٦) أيضا ، الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة موزعين قطاعياً ، إلى عدد العاملين في القطاعات المناظرة لها في دراسة الاستخدام . إذ شكل عدد العاملين في الشركات المشتركة العاملة في الصناعة ، مانسبته في المتوسط (٠ر٤١٪) خلال الفترة محل الدراسة ، أي أكثر من ($\frac{٢}{٥}$) عدد العاملين في الصناعة المشمولة في دراسة الاستخدام . واحتل المركز الثاني عدد العاملين في شركة كهرباء إربد ، بنسبة بلغت (٢ر٢٤٪) في المتوسط ، أي أنهم شكلوا حوالي ($\frac{١}{٤}$) عدد العاملين في مشروعات الكهرباء المتضمنة في دراسة الاستخدام . واحتل المركز الثالث ، عدد العاملين في الشركات المشتركة العاملة في الخدمات المالية ، بنسبة بلغت (٢ر٩٪) في المتوسط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤ ـ ٦)

الاهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة حسب القطـــاع
للفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)

اسم القطاع / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
اولا: الصناعة													
١) الشركات المشتركة	٤١٦١	٤٨٩٢	٥٨٨١	٦٥٦٠	٧٠٢٢	٧٤٣٣	٧٩٩٩	٨٣٩٢	٩٤٩٦	١٠٦٠٩	١٠٥٤٦	١١٥٩٦	
٢) دراسة الاستخدام	١٠١٥٠	١٣٦٣٨	١٤٦٧٦	١٥٨٣٩	١٦١١٩	١٧٣٥٣	١٩٩٠٤	١٩٣٣٥	٢٦٣٩٥	٢٥١٤٩	٢٥٧٤٠	٢٦٤٨٧	
١ : اجمالي الشركات ٪	٨٤ر٢	٨٥ر٣	٨٦ر٨	٨٦ر٧	٨٦ر٥	٨٥ر٠	٨٥ر٤	٨٣ر٢	٨٢ر٨	٨١ر٢	٨٠ر٨	٨١ر٠	٨٤ر١
١ : ٢ ٪	٤١ر٠	٣٥ر٩	٤٠ر١	٤١ر٤	٤٣ر٦	٤٢ر٨	٤٠ر٢	٤٣ر٤	٣٦ر٠	٤٢ر٢	٤١ر٠	٤٣ر٨	٤١ر٠
ثانيا: الكهرباء													
١) الشركات المشتركة	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٦	٤٠٥	٤٦٦	٥٠٦	٥٠٧	٥٢٥	٥٥١	٦٠٤	٦٨٣	٧٣٢	
٢) دراسة الاستخدام	١٣٢٩	١٣٦١	١٤١٢	١٧٢٢	١٥٠٠	١٨٥١	١٩٣٥	٢٠٠١	٣٦٢٥	٣٨٠٠	٣٦٩٢	٤٠٨٩	
١ : اجمالي الشركات ٪	٨ر١	٧ر٠	٦ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٥ر٨	٥ر٤	٥ر٢	٤ر٨	٤ر١	٥ر٢	٥ر١	٥ر٧
١ : ٢ ٪	٣٠ر١	٢٩ر٤	٢٨ر٨	٢٣ر٥	٣١ر١	٢٧ر٣	٢٦ر٢	٢٦ر٢	١٥ر٢	١٥ر٩	١٨ر٥	١٧ر٩	٢٤ر٢
ثالثا: التجارة والفنادق													
١) الشركات المشتركة	٣٥٧	٣٥٧	٣٥٧	٣٥٧	٢٦٩	٣٧٥	٣٤٥	٥٧٨	٧١٥	٧٣٨	٧١٢	٧٥٦	
٢) دراسة الاستخدام	٣٩٤٧	٤٣٥٦	٤٤٨٥	٤٥٢٩	٥٠٣٤	٦٣٣٠	٧٧٤٢	٧٢٧١	٧٣٠١	٧٩١٤	٧٧٨٥	٩٤٠٧	
١ : اجمالي الشركات ٪	٧ر٢	٦ر٢	٥ر٣	٤ر٧	٣ر٣	٤ر٣	٣ر٧	٥ر٧	٦ر٣	٥ر٧	٥ر٤	٥ر٣	٥,٣
١ : ٢ ٪	٩ر٠	٨ر٢	٨ر٠	٧ر٩	٥ر٣	٥ر٩	٤ر٥	٧ر٩	٩ر٨	٩ر٣	٩ر٢	٨ر٠	٧ر٨

... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ ـ ٦)

اسم القطاع / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
رابعا : النقل والمواصلات													
١) الشركات المشتركة	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠	١٠	٢٥	١٨	١٩	٤٥	٤٥	٦٦	
٢) دراسة الاستخدام	٢٨٠٥	٢٨١١	٣٠٧٤	٣٨٢٢	٤٥٧٨	٥٧٩٢	٥٣٠١	٢٢٥٤	٧١٤٧	٧٦٧٨	٧٩٧٧	٨٣٥١	
١ : اجمالي الشركات ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٣	١ر٠	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٣
١ : ٢ ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٥	٠ر٨	٠ر٣	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٥
خامسا : الخدمات المالية													
١) الشركات المشتركة	٢٧	٨٣	١٢٨	٢٤٤	٣٤٦	٤١٨	٤٨٦	٥٧٧	٦٨٤	١٠٨٠	١٠٦١	١١٢٥	
٢) دراسة الاستخدام	١٨٧٢	٢٣٥٠	٢٦٣٤	٣١١٩	٣٦٠٠	٣٩٩٠	٤٠٧٤	٥٣٩٧	٦٧١٨	٧٨١٣	٨٠٩٥	٨٩٥٦	
١ : اجمالي الشركات ٪	٠ر٥	١ر٥	١ر٩	٣ر٣	٤ر٢	٤ر٨	٥ر٢	٥ر٧	٥ر٩	٨ر٢	٨ر١	٧ر٩	٤ر٨
١ : ٢ ٪	١ر٤	٣ر٥	٤ر٩	٧ر٨	٩ر٦	١٠ر٥	١١ر٩	١٠ر٧	١٠ر٢	١٣ر٨	١٣ر١	١٢ر٦	٩ر٢
سادسا : الخدمات الاجتماعية													
١) الشركات المشتركة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٨	٣٢	
٢) دراسة الاستخدام	٤٩٤٧٠	٤٩٨٦١	٥٧٣٥٣	٥٥٧٢٥	٥٦٢٢١	٦٤٧٠٥	٦٩٠١٠	٧٨٦٠٠	٨٦١٨٩	٨٨٣١٢	٨٧٧٤٣	٩٠٣٦٩	
١ : اجمالي الشركات ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢
١ : ٢ ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	

المصادر :ـ

١) دائرة الاحصاءات العامة ، " دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر " ، من عام ١٩٧٣ العدد ١٤ الى العدد ٣٨ لعام ١٩٨٤، جدول توزيع المؤسسات حسب الملكية والنشاط الاقتصادي الرئيسي.

٢) الجدول رقم (٤ ـ ٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ تقلب الأهمية النسبية لعدد العاملين في الشركات المشتركة العاملة في الصناعة ، والكهرباء ، والخدمات المالية ، بالنسبة إلى عدد العاملين في مؤسسات الانشطة المناظرة لها المتضنة في دراسة الاستخدام ، إلا أن الاتجاه العام كان محافظاً تقريباً على مستواه في قطاع الصناعة ، ومتزايداً في قطاع الخدمات المالية ، و متناقصاً في الكهرباء. ويفسر هذا ، بأن متوسط معدل النمو السنوي للعاملين في الشركات المشتركة العاملة في الصناعة ، والخدمات المالية ، والكهرباء ، قد بلغ (٩ر٩٪، ٢ر٤٨٪، ٨ر٥٪) على التوالي ، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعدد العاملين في المؤسسات المشمولة في دراسة الاستخدام للقطاعات الثلاثة المذكورة (٨ر٩٪ ، ٦ر١٥٪، ٨ر١٢٪) على التوالي .

ويبين الجدول رقم (٤-٧) بشكل مفصل عدد فرص العمل التي وفرتها الشركات المشتركة خلال فترة الدراسة . إذ إحتلت العمالة في شركة الفوسفات المركز الأول ، بنسبة بلغت في المتوسط (٠ر٣٣٪) من مجموع العمالة في الشركات المشتركة . تلتها العمالة في شركة مصفاة البترول ، وشركة الاسمنت ، بنسبة بلغت في المتوسط (٤ر٢٢٪، ٩ر١١٪) من مجموع العمالة في الشركات المشتركة . وتعتبر هذه الشركات الثلاث من أقدم الشركات المشتركة في الأردن ، ومن ثم شكلت في المتوسط ، أكثر من ثلثي العمالة في الشركات المشتركة محل الدراسة .

ويلاحظ أن الأهمية النسبية السنوية للعمالة في الشركات الثلاث المذكورة أعلاه إلى مجموع العمالة في الشركات المشتركة ، إتجهت للتناقص في السنوات الاخيرة للدراسة، ويعزى هذا التناقص ، إلى إنشاء شركات جديدة أو إعادة تأسيس بعض الشركات . ومن أهم هذه الشركات ، البوتاس ، وبنك الاسكان ، والاسمدة، واسمنت الجنوب ، إذ شكلت العمالة في هذه الشركات عام ١٩٨٤ ، مانسبته على التوالي (٣ر٨٪)، (٢ر٧٪) ، (٤ر٥٪) ، (٣ر٥٪) من مجموع العمالة في الشركات المشتركة لعام ١٩٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ـ ٧)

تطور عدد العاملين في الشركات المشتركـــــــــة للفـــــــترة (٧٣ ـ ١٩٨٤)

السنوات / أسم الشركة	السنـــــوات ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	للمعدل في المتوسط٪
الفوسفـــــات	١٤٩٦	١٩٠٦	٢٥١٤	٢٨٦٦	٢٨٤٩	٣٠٥٨	٣٣٥٥	٣٦٥٦	٤٠٤٦	٣٨٨٤	٣٥٤٠	٣٣٨٩	
الاهمية النسبية٪	٣٠ر٣	٣٣ر٢	٣٧ر١	٣٧ر٩	٣٥ر١	٣٥ر٠	٣٥ر٨	٣٦ر٢	٣٥ر٣	٢٩ر٧	٢٧ر٠	٢٣ر٧	٣٣ر٠
البوتـــــاس	-	-	١٣	٢٧	٢٦	٥٦	٩٦	٢٠٠	٣٦٧	٧٩١	٧٨٩	١١٨٣	
الأهمية النسبية٪	-	-	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٧	١ر٠	٢ر٠	٣ر٢	٦ر٠	٦ر٠	٨ر٣	٢ر٨
العامة للتعديـــن	-	-	٦٤ *	٦٤ *	٦٤	٦٠	٧٠	٦٥	٧٢	١١٢	١٠٢	٧٤	
الأهمية النسبية٪	-	-	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٨
الاجـــــواخ	٢٦٠	٢٧٤	٢٨٥	٣٢٥	٢٩٤	٢٩٩	٣٢٤	١٨١	١٣٤	١٧٥	١٣٢	١٥٧	
الأهمية النسبية٪	٥ر٣	٤ر٨	٤ر٢	٤ر٣	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٥	١ر٨	١ر٢	١ر٣	١ر٠	١ر١	٣ر٠
الدباغـــــة	٢١٠	٢١١	١٣٢	١٢١	١٥٢	١٥٨	١٤٤	١٤١	١٣٧	١٤٠	١٤٠	١١٤	
الأهمية النسبية٪	٤ر٢	٣ر٧	٢ر٠	١ر٦	١ر٩	١ر٨	١ر٥	١ر٤	١ر٢	١ر١	١ر١	٠ر٨	١ر٨
الورق والكرتـــون	١٣٧	١٣٨	١٤٢	٢٠٥	٢٢٢	١٧٦	٢٥٨	٢٧٠	٢٥٣	٢٧٠	٢٣٠	٢٣٩	
لأهمية النسبية٪	٢ر٨	٢ر٤	٢ر١	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٠	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٤	٣ر١	١ر٧	١ر٧	٢ر٣
صفاة البـــترول	١١٨١	١٣٥٠	١٦٣٩	١٧٥١	٢٠٤٤	٢٠١٩	٢١١٦	٢٢٣٨	٢٣٩٥	٢٤٩٥	٢٨٤٦	٢٨٣٧	
لأهمية النسبية٪	٢٣ر٩	٢٣ر٦	٢٤ر٢	٢٣ر١	٢٥ر٣	٢٣ر١	٢٢ر٦	٢٢ر٢	٢٠ر٩	١٩ر١	٢١ر٧	١٩ر٨	٢٢ر٤
لعربية لصناعة الأدوية	١٦٣	٢٢٥	٢٥٩	٢٦٠	٢٨٣	٢٩١	٣١٦	٣٣٢	٣٦٢	٤٠٣	٤٦٠	٥٩٥	
أهمية النسبية٪	٣ر٣	٣ر٩	٣ر٨	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٣	٣ر٢	٣ر١	٣ر٥	٤ر١	٣ر٥

.... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ - ٧)

اسم الشركة / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
الاسمدة	-	-	-	١٧	٣٤	٥٥	٤٨	١٣٠	٥٢٨	٨٣٢	٨٤٨	٧٧٣	
الأهمية النسبية ٪	-	-	-	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٥	١ر٣	٤ر٦	٦ر٤	٦ر٥	٥ر٤	٢ر٩
الاسمنت	٧١٤	٧٨٨	٨٣٣	٩٢٤	١٠٥٤	١٢٦١	١٢٧٢	١١٧٣	١١٦١	١٤٢٩	٩٧٣	١٢٣٤	
الأهمية النسبية ٪	١٤ر٤	١٣ر٧	١٢ر٣	١٢ر٢	١٣ر٠	١٤ر٤	١٣ر٦	١١ر٦	١٠ر١	١٠ر٩	٧ر٤	٨ر٦	١١ر٩
إسمنت الجنوب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٧	٣٣٦	٧٥٨	
الأهمية النسبية ٪	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠ر٣	٢ر٦	٥ر٣	٣ر٧
الزجاج	-	-	-	-	-	-	-	٦	٤١	٤١	١٥٠*	٢٤٣	
الأهمية النسبية ٪	-	-	-	-	-	-	-	-	٠ر٣	٠ر٣	١ر٥	١ر٧	٠ر٩
كهرباء إربد	٤٠٠*	٤٠٠	٤٠٦	٤٠٥	٤٦٦	٥٠٦	٥٠٧	٥٢٥	٥٥١	٦٠٤	٦٨٣	٧٣٢	
الأهمية النسبية ٪	٨ر١	٧ر٠	٦ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٥ر٨	٥ر٤	٥ر٢	٤ر٨	٤ر٦	٥ر٢	٥ر١	٥ر٧
الفنادق والسياحة الأردنية ٠	٣٥٧*	٣٥٧*	٣٥٧*	٣٥٧	٢٦٩	٣٧٥	٣٤٥	٣٧٨	٤٠٨	٤١٢	٤٠٢	٤٣٩	
الأهمية النسبية ٪	٧ر٢	٦ر٢	٥ر٣	٤ر٧	٣ر٢	٤ر٣	٣ر٧	٣ر٧	٣ر٦	٣ر٢	٣ر١	٣ر١	٤ر٣
العربية الدولية للفنادق ٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠	٢٩٧	٣١٦	٣٠٥	٣١٢	
الأهمية النسبية ٪	-	-	-	-	-	-	-	٢ر٠	٢ر٦	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٣
الأردنية للسياحة (ماعين) ٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	١٠	٥	٥	
الأهمية النسبية ٪	-	-	-	-	-	-	-	-	٠ر١	٠ر١	-	-	-

٠٠٠٠ يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ ـ ٧)

اسم الشركة / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
	السنـــــوات												
الخطوط البحرية الوطنيـــة٠	—	—	—	—	٢٠	١٠	٢٥	١٨	١٩	٤٥	٤٥	٦٦	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	٠ر٣	٠ر١	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٣ر٠
بنك الانماء الصناعي	٢٧	٣٤	٢٥	٤٤	٥٨	٦١	٧٨	٧٥	٧٤	٨٠	٨٠	١٠١	
الأهمية النسبية٪	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٦ر٠
بنك الاسكـــــان	—	٤٩	١٠٣	٢٠٠	٢٨٨	٣٥٧	٤٠٨	٥٠٢	٦١٠	١٠٠٠	٩٨١	١٠٢٤	
الأهمية النسبية٪	—	٠ر٩	٥ر١	٢ر٧	٥ر٣	٤ر١	٤ر٤	٥ر٠	٥ر٣	٦ر٧	٥ر٧	٢ر٧	٤ر٥
الانتاج السينمائي والتلفزيوني ٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨	٣٢	
الأهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٢	٠ر٢	٢ر٠
المجموع العام	٤٩٤٥	٥٧٣٢	٦٧٧٢	٧٥٦٦	٨١٢٣	٨٧٤٢	٩٣٦٣	١٠٠٩٠	١١٤٦٥	١٣٠٧٦	١٣٠٧٥	١٤٣٠٧	

* قدرت على اساس الارقام الفعلية للسنة اللاحقة لها ٠

** حسبت على ضوء عدد العاملين في فترة التأسيس والمبعوثين للتدريب ٠

المصـــــادر :ـ

١) التقارير السنوية لمجالس ادارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية " ، للسنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤٠

٢) سوق عمان المالي ،" دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية"،الجزء الأول ١٩٧٩، الجزء الثاني ١٩٨١ ، الجزء الثالث ١٩٨٣٠

٣) أرشيف الموظفين في شركة الفنادق والسياحة الاردنية ، وأرشيف الموظفين في الشركة الاردنية للسياحة والمياه المعدنية (ماعين) ، وأرشيف دائرة التخطيط في سلطة الكهرباء الاردنية ، وأرشيف شركة الخطوط البحرية الوطنية ٠

٤) د٠ محمد الصمادي ، محمد وديان ، سعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني " دائرة البحوث الاقتصادية، تشرين ثاني ١٩٨٤ ، والجداول التفصيلية التي اعتمدت عليها الدراســـة ٠

٥) SADEQ TAWFIQ MEHYAR,"Government Participation in Jordanian Shareholding Companies " , University of Keele , England, October 1982,Table(4.16).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص من كل ما تقدم الى ما يلي : -

- أن الشركات المشتركة محل الدراسة ، قد وفرت عدداً متزايدا من فرص العمل ، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعدد العاملين فيها (٣ر ١٠٪) مقابل (٥ر ٧٪) لعدد العاملين في المؤسسات التي يعمل فيها (٥) عمال فأكثر .

- أن الأهمية النسبية لعدد العاملين في هذه الشركات قد بلغت في المتوسط (٤ر ٨٪) من عدد العاملين في المؤسسات المذكورة أعلاه وكانت ذات إتجاه متزايد ، ولو لا حداثة الشركات المشتركة العاملة في، النقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية لارتفعت الاهمية النسبية المذكورة . إذ أنه لو تم إستثناء القطاعين المذكورين لارتفعت الاهمية النسبية المذكورة إلى (٨ر ٢٥٪) .

- تركزت أهمية العمال في الشركات المشتركة العاملة في ، الصناعة ، والكهرباء والتجارة والفنادق ، بالنسبة لمجموع العمال في الشركات محل الدراسة ، في حين تركزت أهمية العمالة في قطاعات الصناعة ، والكهرباء ، والخدمات المالية بالنسبة للعمالة في القطاعات المناظرة لها المشمولة في دراسة الاستخدام .

ومن الجدير بالذكر أن العمالة التي وفرتها الشركات المشتركة العاملة في الصناعة والكهرباء ، قد شكلت ما نسبته (٧ر ١٩٪) ، (٩ر ٢٣٪) ، (٧ر ٢١٪) من العمالة التي أظهرها التعداد الصناعي* في الاردن في الاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ على التوالي ، أي شكلت في المتوسط أكثر من ($\frac{١}{٥}$) العمالة الصناعية في الاردن .

٢. انتاجية العامل في الشركات المشتركة (بأسعار عام ١٩٧٣) :

تعتبر إنتاجية العامل ، من الجوانب الهامة التي ترتبط بموضوع العمالة . وتعرّف هذه الانتاجية ، بأنها النسبة بين حجم معين من الانتاج ، وعدد العاملين الذين قاموا به ، في فترة زمنية معينة . وتقاس ، بنسبة الناتج الحقيقي عادة إلى عدد العاملين ، سواء أكان ذلك على مستوى

* إشتمل التعداد الصناعي في الأردن على العاملين في الصناعة والكهرباء .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القطاع أو المؤسسة أو الاقتصاد القومي [٢] . وفيما يلي عرض لتطور إنتاجية العامل في الشركات المشتركة محل الدراسة .

أ ـ إنتاجية العامل في الشركات المشتركة على المستوى الاجمالي للشركات . يبين الجدول رقم (٤ـ٨) ، أن انتاجية العامل في الشركات المشتركة ، قد إرتفعت من (٤٠٢٦) ديناراً عام ١٩٧٣ إلى (١٢٥٨١) ديناراً عام ١٩٨٤ . أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٥ر١٤٪) . ويلاحظ تقلب إنتاجية العامل من سنة لأخرى بشكل واضح ، ويعزى هذا التقلب ، إلى الاختلاف الحاصل بين معدلات النمو السنوية لكل من عدد العاملين والناتج الحقيقي في كافة سنوات الدراسة باستثناء عامي (١٩٧٥ ، ١٩٧٧) إذ حدث تراجع في قيمة ناتجهما الحقيقي قابله زيادة في عدد العاملين . ويُعزى الارتفاع الكبير في إنتاجية العامل خلال عامي (١٩٧٤ ، ١٩٨٢) ، إلى الزيادة الكبيرة في قيمة ناتجهما الحقيقي الناجمة عن إرتفاع قيمة الناتج الحقيقي لكل من شركة الفوسفات عام ١٩٧٤ وشركة مصفاة البترول عام ١٩٨٢ .

ب ـ إنتاجية العامل في الشركات المشتركة على المستوى القطاعي . يبين الجدول رقم (٤ـ٨) إنتاجية العامل على المستوى القطاعي ، ويتضح منه الآتي :ـ

ـ أن انتاجية العامل في الشركات العاملة في الصناعة ، قد إرتفعت من (٤٥٢٨) ديناراً عام ١٩٧٣ ، إلى (١٣٩٨٢) ديناراً عام ١٩٨٤ ، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٥ر١٥٪) . ويلاحظ تقلب إنتاجية العامل في الشركات الصناعية من سنة لأخرى .

ـ أن إنتاجية العامل في الشركات العاملة في الخدمات المالية ، قد إرتفعت من(٧٤٠٧) ديناراً عام ١٩٧٣ ، إلى(٩٠٩٣) ديناراً عام ١٩٨٤ . أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٧ر٤٪) . ويلاحظ أيضاً تقلب إنتاجية العامل في هذا القطاع ، من سنة لأخرى ، بسبب الاختلاف بين معدلات النمو السنوية لكل من عدد العاملين والناتج الحقيقي في هذه الشركات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤ ــ ٨)

تطور إنتاجية العامل في الشركات المشتركة حسب القطـــــاع

للفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٨٤)

(دينار /عامل)

اسم القطاع / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة													
١٩٧٣ = ١٠٠	١٠٠	١١٩٫٤	١٣٣٫٩	١٤٩٫٢	١٧٠٫٩	١٨٣٫٠	٢٠٨٫٨	٢٣٢٫٠	٢٤٩٫٩	٢٦٨٫٤	٢٨١٫٩	٢٩٢٫٨	
اجمالي الشركات	٤٠٢٦	٥٩٣٣	٤٩٤٢	٤٦٥٩	٣٩٩٧	٤٢٨٣	٤٤٠١	٥٢٥١	٥٢٠٥	١٠٤٦٥	١١٤٤٩	١٢٥٨١	
التغير السنوي ٪	ــ	٤٧٫٤	(١٦٫٧)	(٥٫٧)	(١٤٫٢)	٧٫١	٢٫٨	١٩٫٣	(٠٫٩)	١٠١٫١	٩٫٤	١٠٫٠	١٤٫٥
١) الصناعة	٤٥٢٨	٦٦٧٢	٥٣٠٧	٤٨٣٥	٣٩٥٨	٤٢٣٤	٤٣١٧	٥٣٦٩	٥١٥٥	١١٤٨٧	١٢٧٣٥	١٣٩٨٢	
التغير السنوي ٪	ــ	٤٧٫٣	(٢٠٫٥)	(٨٫٩)	(١٨٫١)	٧٫١	٠٫٣	٢٤٫٤	(٤٫٠)	١٢٢٫٨	١٠٫٩	٩٫٨	١٥٫٥
٢) الكهرباء	٩٠٠	٨٧٥	١١٨٢	١٤٨٢	١٧٨١	١٩٥٧	٢١١٠	٢٦١٠	٣٠٤٩	٣٠٤٦	٣١٧٧	٣٣٧٤	
التغير السنوي ٪	ــ	(٢٫٨)	٣٥٫١	٢٥٫٤	٢٠٫٢	٩٫٩	**٧٫٨**	٢٣٫٧	١٦٫٨	(٠٫١)	٤٫٣	٦٫٢	١٣٫٣
٣) التجارة والفنادق	١٤٢٩	١٨٧٧	٢٨٨٥	٣٨٣٧	٥٥٧٦	٤١٦٠	٣٩١٣	٢١٢٨	١٨٨٨	٣٣٨٨	٣٦٥٢	٣٤٣٩	
التغير السنوي ٪	ــ	٣١٫٤	٥٣٫٧	٣٣٫٠	٤٥٫٣	(٢٥٫٤)	(٥٫٩)	(٤٦٫٠)	(١١٫٣)	٧٩٫٤	٧٫٨	(٥٫٨)	١٤٫٢
٤) النقل والمواصلات	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٥١٧٧٨	٤١٣٣٣	٣٦٠٦١	
التغير السنوي ٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	(٢٠٫٢)	(١٢٫٨)	(١٦٫٥)
٥) الخدمات المالية	٧٤٠٧	٤٢١٧	٥٨٥٩	٦٣٩٣	٦٧٩٢	٨١٥٨	٨٧٤٥	٩٢٢٠	١١٢٤٣	٧٦٨٥	٨٠١١	٩٠٩٣	
التغير السنوي	ــ	(٤٣٫١)	٣٨٫٩	٩٫١	٦٫٢	٢٠٫١	٦٫٩	٥٫٤	٢١٫٩	(٣١٫٦)	٤٫٢	١٣٫٥	٤٫٧
٦) الخدمات الاجتماعية	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٩٦٤٣	٥٣١٢	
التغير السنوي ٪	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	(٤٤٫٩)	(٤٤٫٩)

المصادر :ـ

١) البنك المركزي الأردني ، " النشرة الاحصائية الشهرية"، دائرة الابحاث والدراسات ، جدول الارقام القياسية لتكاليف المعيشة .

٢) الجدول رقم (٤ ــ ٢) ، قيمة ناتج الشركات موزعاً قطاعياً .

٣) الجدول رقم (٤ ــ ٦) ، عدد العاملين في الشركات موزعاً قطاعياً .

٤) نفس مصادر الجدول رقم (٤ ــ ٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أن إنتاجية العامل في الشركات العاملة في التجارة والفنادق ، كانت هي الأخرى متقلبة ، إذ إرتفعت من(١٤٢٩) ديناراً عام ١٩٧٣ ، إلى (٣٤٣٩) ديناراً عام ١٩٨٤ أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٢ر١٤٪) . ويعزى التقلب السنوي في إنتاجية العامل في هذه الشركات ، إلى الاختلاف بين معدلات النمو السنوية لكل من عدد العاملين وقيمة الناتج الحقيقي ، باستثناء عامي (١٩٧٩ ، ١٩٨٠) ، إذ إنخفضت قيمة الناتج الحقيقي مقابل زيادة في عدد العاملين . أما الارتفاع الكبير في إنتاجية العامل عام ١٩٨٢ ، فيعود إلى بدء إنتاج الشركة العربية الدولية للفنادق.

- أما إنتاجية العامل في شركة كهرباء إربد ، التي ظهرت متقلبة هي الأخرى فقد إرتفعت من (٩٠٠) ديناراً عام ١٩٧٣ إلى (٣٣٧٤) ديناراً عام ١٩٨٤ ، بمعدل نموسنوي (٣ر١٣٪) في المتوسط . ويعزى التقلب في إنتاجية العامل في هذه الشركة إلى الاختلاف بين معدلات النمو السنوية لكل من عدد العاملين والناتج الحقيقي فيها .

نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن إنتاجية العامل في الشركات المشتركة محل الدراسة قد تزايدت بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (٥ر١٤٪) ، وأن هذه الانتاجية ، كانت متقلبة من سنه لأخرى ، سواء على مستوى الشركات ككل ، أو على المستوى القطاعي . وقد لوحظ إرتفاع كبير في الانتاجية عامي (١٩٧٤ ، ١٩٨٢) ، نتج بالدرجة الاولى عن إرتفاع قيمة الناتج الحقيقي لكل من شركة الفوسفات وشركة مصفاة البترول على التوالي . كما لوحظ تراجع واضح في الانتاجية عامي (١٩٧٥ ، ١٩٧٧) ، بسبب إنخفاض قيمة الناتج الحقيقي الذي تركز في شركتي الفوسفات والاسمنت .

٣. الأجور التي دفعتها الشركات المشتركة للعاملين فيها .

الأجر هو عائد العمل ، وهو يعتبر أحد مكونات الدخل القومي ، ويؤثر على حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تأثيره على تكلفة الانتاج ومجمل الطلب المحلي . ويشمل بند الا جور ، المبالغ التي دفعتها الشركات المشتركة محل الدراسة إلى العاملين فيها على شكل رواتب وعلاوات وبدلات وغلاء معيشة وغير ذلك من علاوات وبدلات أخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ_ الاجور المدفوعة على المستوى الاجمالي للشركات المشتركة • يبين الجدول رقم (٤ _ ٩)

أن قيمة الاجور التي دفعتها الشركات المشتركة قد كانت في تزايد مستمر ، إذ بدأت في عام ١٩٧٣ نحو (٧ر٣) مليون دينار ، لتبلغ في عام ١٩٨٤ (م ٤٢) مليون دينار ، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (م ٢٥٪) •

ويبين الجدول رقم (٤_٩) أيضاً ، أن الأهمية النسبية للاجور التي دفعتها الشركات المشتركة إلى مجمل ناتجها الكلي قد بلغت في المتوسط (٦ر١٤٪) • ويلاحظ تقلب الاهمية السنوية للاجور المدفوعة ، إلا أن إتجاهها كان متناقصاً ، نتيجة إرتفاع معدلات النمو السنوية لناتج الشركات ، حيث بلغ في المتوسط (٧ر٣٩٪) ، مقابل (م ٢٥٪) للاجور المدفوعة•

ب _ الأهمية النسبية للاجور التي دفعتها الشركات المشتركة على المستوى القطاعي • تركزت الاجور التي دفعتها الشركات المشتركة محل الدراسة ، كما تبينها أرقام الجدول رقم (٤_٩)، في الشركات العاملة في الصناعة ، تلاها الشركات العاملة في الخدمات المالية ، فشركات التجارة والفنادق ، وقد بلغت الاجور المدفوعة للعاملين في هذه الشركات إلى إجمالي الاجور التي دفعتها الشركات المشتركة كلها ، ما نسبته في المتوسط (م ٨٤٪، ١ر٦٪، ٥ر٠٪) على التوالي • وتميزت هذه الأهمية النسبية باتجاهها المتناقص في كل من الشركات العاملة في كل من الصناعة ، والتجارة والفنادق ، وإتجاهها المتزايد في شركات الخدمات المالية• ويعزى ذلك ، إلى أن معدلات النمو السنوية للاجور المدفوعة للشركات المشتركة ككل ، قد فاقت في معظم السنوات معدلات النمو السنوية للاجور التي دفعتها الشركات العاملة في الصناعة ، وفي التجارة والفنادق ، في حين كان العكس تماماً في الشركات العاملة في الخدمات المالية •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ــ ٩)

الاجور والرواتب والعمل الاضافي والعلاوات التي دفعتها الشركات المشتركة للفـــــترة (٧٣ــ١٩٨٤) (بالمليون دينار)

القطاع / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
٠١ الصناعـــة *	٣ر٤٠	٣ر٨٨	٥ر٥٨	٧ر٢٣	٨ر٧٨	١٠ر١	١٣ر١٧	١٦ر١٨	٢١ر١٦	٢٩ر٥٠	٣٠ر٥١	٣٣ر٨٣	
التغير السنوي ٪	—	١٤ر١	٤٣ر٨	٢٩ر٦	٢١ر٤	١٩ر٧	٢٥ر٣	٢٢ر٩	٣٠ر٧	٣٩ر٤	٣ر٤	١٠ر٩	٢٣ر٧
الاهمية النسبية٪	٩٢ر١	٩١ر٣	٩٠ر٩	٨٥ر١	٨٣ر٨	٨٢ر٥	٨٣ر٩	٨٢ر٠	٨٣ر١	٨١ر٣	٧٨ر٤	٧٩ر٥	٨٤ر٥
٠٢ الكهربـــاء	٠ر٢٥	٠ر٢٩	٠ر٤٠	٠ر٤٧	٠ر٦٣	٠ر٨٨	٠ر٧٩	١ر١١	٠ر٩١	١ر٢٣	١ر٣٨	١ر٤٢	
التغير السنوي ٪	—	١٦ر٠	٣٧ر٩	١٧ر٥	٣٤ر٠	٣٩ر٧	(١٠ر٢)	٤٠ر٥	(١٨ر٠)	٣٥ر٢	١٢ر٢	٢ر٩	١٨ر٩
الاهمية النسبية٪	٦ر٨	٦ر٨	٦ر٥	٥ر٥	٦ر٠	٦ر٩	٥ر١	٦ر٥	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٣	٥ر٣
٠٣ التجارة والفنادق*	—	—	—	٠ر٤٩	٠ر٥٤	٠ر٦٠	٠ر٧١	٠ر٨٦	١ر٠٧	١ر٦٨	٢ر٣٧	٢ر١٩	
التغير السنوي ٪	—	—	—	—	١٠ر٢	١١ر١	١٨ر٣	٢١ر١	٢٤ر٤	٥٧ر٠	٤١ر١	(٧ر٦)	٢٢ر٠
الاهمية النسبية٪	—	—	—	٥ر٨	٥ر٣	٤ر٧	٤ر٥	٤ر٤	٤ر٢	٤ر٦	٦ر١	٥ر٣	٥ر٠
٠٤ النقل والمواصلات	—	—	—	—	—	٠ر٠٣	٠ر٠٢	٠ر٠٤	٠ر٠٩	٠ر٤٨	٠ر٤٦	٠ر٥٢	
التغير السنوي ٪	—	—	—	—	—	—	(٣٣ر٣)	١٠٠ر٠	١٢٥ر٠	٤٣٣ر٣	(٤ر٣)	١٣ر٠	١٠٥ر٦
الاهمية النسبية٪	—	—	—	—	—	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	١ر٣	١ر٢	١ر٢	٠ر٦
٠٥ الخدمات المالية	٠ر٠٤	٠ر٠٨	٠ر١٦	٠ر٣١	٠ر٥٢	٠ر٧٢	١ر٠٠	١ر٥٥	٢ر٢٤	٣ر٤١	٤ر١٤	٤ر٥٠	
التغير السنوي ٪	—	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩٣ر٨	٦٧ر٧	٣٨ر٥	٣٨ر٩	٥٥ر٠	٤٤ر٥	٥٢ر٢	٢١ر٤	٨ر٧	٥٦ر٤
الاهمية النسبية٪	١ر١	١ر٩	٢ر٦	٣ر٦	٥ر٠	٥ر٧	٦ر٤	٧ر٨	٨ر٨	٩ر٤	١٠ر٦	١٠ر٦	٦ر١

.... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع الجدول رقم (٤ ـ ٩)

السنوات / القطاع	السنوات											المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
٠٦ الخدمات الاجتماعية	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٠٦	٠ر٠٧	
التغير السنوي ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٦ر٧	١٦ر٧
الاهمية النسبية ٪	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢
إجمالي الاجور	٣ر٦٩	٤ر٣٥	٦ر١٤	٨ر٥٠	١٠ر٤٧	١٢ر٧٤	١٥ر٦٩	١٩ر٧٤	٢٥ر٤٧	٣٦ر٣٠	٣٨ر٩٢	٤٢ر٥٣	
التغير السنوي ٪	ـ	١٥ر٢	٤٤ر٥	٢٨ر٤	٢٣ر٢	٢١ر٧	٢٣ر٢	٢٥ر٨	٢٩ر٠	٤٢ر٥	٧ر٢	٩ر٣	٢٥ر٥
اجمالي الشركات :ـ													
الاجور : الناتج ٪	١٨ر٥	١٠ر٥	١٣ر٧	١٦ر٣	١٨ر٩	١٨ر٦	١٨ر٣	١٦ر١	١٧ر١	٩ر٩	٩ر٢	٨ر١	١٤ر٦
الاجور الحقيقية	٣ر٦٩	٣ر٥٦	٤ر٥٨	٥ر٧٠	٦ر١٣	٦ر٩٦	٧ر٥١	٨ر٥١	١٠ر١٩	١٣ر٥٣	١٣ر٨١	١٤ر٥٣	
معدل الاجر الحقيقي للعامل (بالدينار)	٧٤٦	٦٢١	٦٧٦	٧٥٣	٧٥٥	٧٩٦	٨٠٢	٨٤٣	٨٨٩	١٠٣٥	١٠٥٦	١٠١٦	

* استثنيت الرواتب والاجور التي دفعتها كل من شركتي الاسمنت والفنادق والسياحة الاردنية في الاعوام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) لعدم توفرها .

المصادر :ـ

١) نفس مصادر الجدول رقم (٤ ـ ٧) ، بمايتعلق بالاجور .

٢) الجدول رقم (٤ ـ ١) ، ناتج الشركات المشتركة .

٣) الجدول رقم (٤ ـ ٥) ، عدد العاملين في الشركات المشتركة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ - مقارنة الاجور الحقيقية* بالانتاجية الحقيقية* للعامل في الشركات المشتركة . يبين الجدول رقم (٤-١٠) ، تطور المعدلات الحقيقية لاجر العامل في الشركات المشتركة وإنتاجيته خلال الفترة محل الدراسة . ويلاحظ تواضع الأجر السنوي الحقيقي للعامل بالمقارنة مع إنتاجيته . إذ بلغ متوسط الأجر الحقيقي للعامل (٨٣٢) ديناراً ، مقابل (٦٤٣٢) ديناراً لمتوسط إنتاجيته . ووصل معدل النمو السنوي في المتوسط للأجر الحقيقي للعامل (٢ر ٣٪) مقابل (٥ر ١٤٪) لانتاجيته . علاوة على ذلك كان هناك تراجعاً في الأجر الحقيقي للعامل خلال عامي (١٩٧٤ ، ١٩٨٤) ، وذلك بسبب زيادة عدد العاملين وتراجع قيمة الاجور الحقيقية المدفوعة عام ١٩٧٤ ، في حين فاق معدل النمو في عدد العاملين ، معدل النمو في قيمة الاجور الحقيقية المدفوعة عام ١٩٨٤ .

نخلص مما تقدم ، أن الشركات المشتركة قد دفعت أجوراً سنوية متزايدة للعاملين فيها إذ وصل معدل النمو السنوي في المتوسط (٥ر ٢٥٪) . وشكلت جملة الاجور المدفوعة في المتوسط ما نسبته (٦ر ١٤٪) من إجمالي ناتج الشركات المشتركة . وتركزت الاجور التي دفعتها الشركات المشتركة في الشركات العاملة في الصناعة ، والخدمات المالية ،والتجارة والفنادق ، إذ بلغت نسبة الاجور التي دفعتها هذه الشركات ما مجموعة في المتوسط (٦ر ٩٥٪) من إجمالي الاجور المدفوعة في الشركات المشتركة كلها . وظهر الأجر السنوي الحقيقي للعامل في الشركات المشتركة متواضعاً بالمقارنة مع إنتاجيته السنوية الحقيقية ، كما إنخفض معدل النمو السنوي في المتوسط للأجر الحقيقي للعامل حيث وصل إلى ما نسبته (٢ر ٣٪) ، مقابل (٥ر ١٤٪) لانتاجيته .

---

* الاجور الجارية والناتج الجاري القائم للشركات المشتركة مخفضين بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة باعتبار عام ١٩٧٣ سنة الأساس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ــ ١٠)

مقارنة معدلات الانتاجية ومعدلات الاجور السنوية الحقيقية للعاملين في الشركات المشتركة

للفترة (٧٣ ــ ١٩٨٤)

البيـــان / السنـــوات	معـدل الانتاجيـــة		معدل الاجـــر	
	القيمة (بالدينار)	نسب التغير السنوية ٪	القيمة (بالدينار)	نسب التغير السنوية ٪
١٩٧٣	٤٠٢٦	ــ	٧٤٦	ــ
١٩٧٤	٥٩٣٣	٤٧ر٤	٦٢١	(١٦ر٧)
١٩٧٥	٤٩٤٢	(١٦ر٧)	٦٧٦	٨ر٩
١٩٧٦	٤٦٥٩	(٥ر٧)	٧٥٣	١١ر٤
١٩٧٧	٣٩٩٧	(١٤ر٣)	٧٥٥	٠ر٣
١٩٧٨	٤٢٨٢	٧ر١	٧٩٦	٥ر٤
١٩٧٩	٤٤٠١	٢ر٨	٨٠٢	٠ر٨
١٩٨٠	٥٢٥١	١٩ر٣	٨٤٣	٥ر١
١٩٨١	٥٢٠٥	(٠ر٩)	٨٨٩	٥ر٥
١٩٨٢	١٠٤٦٥	١٠١ر١	١٠٣٥	١٦ر٤
١٩٨٣	١١٤٤٩	٩ر٤	١٠٥٦	٢ر٠
١٩٨٤	١٢٥٨١	١٠ر٠	١٠١٦	(٣ر٨)
١٩٧٣ـ ١٩٨٤ المعدل في المتوسط ٪	٦٤٣٢	١٤ر٥	٨٣٢	٣ر٢

المصادر :ــ

١) الجدول رقم (٤ ــ ٨) ، معدل إنتاجية العامل .

٢) الجدول رقم (٤ ــ ٩) ، معدل أجر العامل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

دور الشركات الصناعية المشتركة في التجارة الخارجية

الأهمية النسبية لصادرات الشركات ـ نسب الاداء التصديري للشركات

نسبة ما تغطيه صادرات الشركات من المستوردات الاردنية

يعد التصنيع جوهر التنمية فهو القادر على إحداث تأثيرات من شأنها تغيير حجم النشاط الاقتصادي وهيكله وزيادة معدلات نموه ، ويعمل على إحداث تنويع في التركيبة السلعية للناتج القومي ، مما يقلل من الأثار الضارة الناجمة عن تقلب الأسعار وكميات الانتاج في الاقتصاديات التي ترتكز على إنتاج سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع .

وتهدف التنمية الصناعية إلى إستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة ، وسد إحتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية ، وتنويع مصادر الدخل القومي ، ورفع مستوى المهارات والخبرات التي من شأنها رفع مستوى الكفاية الانتاجية لعناصر الانتاج .

وهناك شروط كثيرة لنجاح التصنيع أهمها ، توافر الفرص والمناخ الملائم للاستثمار ، وكذلك وجود ميزات نسبية وبنى أساسية . ويقف أمام نجاح التصنيع عوائق متعددة أهمها ،ضيق السوق المحلي ، وعدم المقدرة التنافسية أمام الصناعة الأجنبية ، وعدم توافر الاطار القانوني والمؤسسي والأسواق المالية ، واختيار الصناعة المناسبة .

ويتضمن هذا المبحث الأهمية النسبية لصادرات الشركات الصناعية المشتركة في الصادرات الوطنية وتحليل نسب الاداء التصديري ، ونسبة ما تغطية صادرات هذه الشركات من المستوردات الأردنية .

١. الأهمية النسبية لصادرات الشركات الصناعية المشتركة .

يبين الجدول رقم (٤ـ١١) أن حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة ، قد تزايدت من (٧ر٢٠) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إلى (١٤٥ر٥٢) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، أي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط (٤٢ر١٪) . ولم تسجل هذه الحصيلة تراجعاً إلا في عامي (١٩٧٦،١٩٧٧) ، نتيجة إنخفاض قيمة الصادرات من الفوسفات في العامين المذكورين، علاوة على الانخفاض الحاد في صادرات الاسمنت عام ١٩٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ـ ١١)

الأهمية النسبية لصادرات الشركات الصناعية المشتركـــــة

للفترة (٧٣ ـ ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

الشركة \ السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
الفوسفـــات	٤ر٧١	٢٠ر٤٣	٢١ر١٨	٢٠ر٦٩	١٨ر٩٤	٢١ر٢٢	٢٨ر٣٩	٤٨ر٢٠	٥٩ر٠٢	٥٤ر٢٠	٥١ر٩٩	٧٠ر٩٥	
البوتـــاس	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر١٨	٥ر٦٨	١٤ر٨٧	
العامة للتعدين*	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر١٨	٠ر١٩	٠ر٠٩	٠ر١٤	ـ	٠ر٠٨	
الاجـــواخ	٠ر٣١	٠ر٧٥	٠ر٦٦	٠ر٥١	٠ر٣٨	٠ر٧٧	٠ر٨٦	١ر٢٢	١ر١٦	٠ر٤٢	ـ	١ر٩٨	
الدباغـــة	٠ر٢٦	٠ر٣٣	٠ر٣٨	٠ر١٠	٠ر١٤	٠ر٠٩	٠ر١٤	٠ر٠٢	٠ر٠٤	ـ	ـ	٠ر٠٨	
الورق والكرتون	٠ر١٣	٠ر٢٦	٠ر٣١	٠ر٤٢	٠ر٤٠	٠ر٢٠	٠ر٥٠	٠ر٧٠	١ر٨٣	١ر٨٢	١ر١٠	ـ ـ	
مصفاة البترول**	٠ر٤٧	٠ر٢٣	٠ر٢٢	٠ر٥١	٠ر٤٠	٠ر٢٥	ـ	ـ	ـ	٣ر٣٩	ـ	ـ	
العربية لصناعة الادوية	٠ر٤٣	٠ر٨٥	١ر٣١	١ر٢٥	١ر٨٨	١ر٩١	٢ر٠٨	٢ر٦٢	٣ر٩١	٤ر٤٠	٤ر٩٧	٦ر٦٢	
الامـــدة **	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤ر٨١	٢٨ر٠٤	٤٨ر٦٦	
الاسمنـــت	٠ر٨٩	٢ر٢٠	١ر٢٢	٠ر١٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
اسمنت الجنوب	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢ر٢٨	
أ) المجمـــوع	٧ر٢٠	٢٥ر٠٦	٢٥ر٢٨	٢٣ر٦٧	٢٢ر١٤	٢٤ر٤٤	٣٢ر١٥	٥٢ر٩٥	٦٦ر٠٥	٦٩ر٣٦	٩١ر٧٨	١٤٥ر٥٣	
التغير السنوي٪	ـ	٢٤٨ر١	٩ر٠	(٤ر٦)	(٥ر٦)	١٠ر٤	٣١ر٥	٦٤ر٧	٢٤ر٧	٥ر٠	٣٢ر٣	٥٨ر٦	٤٢ر١

.... يتبـــع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ـ ١١)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
ب) إجمالي الصادرات الأردنية ٠	١٤٫٠١	٣٩٫٤٤	٤٠٫٠٧	٤٩٫٥٥	٦٠٫٢٥	٦٤٫١٣	٨٢٫٦٥	١١٧٫١	١٦٩٫٠٣	١٨٥٫٥٨	١٦٠٫٠٨	٢٦١٫٠٥	
التغير السنوي ٪	ـــ	١٨١٫٥	١٫٦	٢٣٫٧	٢١٫٦	٦٫٤	٢٨٫٧	٤٥٫٥	٤٠٫٧	٩٫٨	(١٣٫٧)	٦٣٫١	٣٧٫٢
(أ : ب) ٪	٥١٫٤	٦٣٫٥	٦٣٫١	٤٧٫٨	٣٦٫٧	٣٨٫١	٣٨٫٩	٤٤٫١	٢٩٫١	٣٧٫٤	٥٧٫٣	٥٥٫٧	٤٧٫٨

* قيمة الصادرات = الكميات المصدّرة × سعر البيع الاجمالي الوارد في حساب المتاجرة ٠

** قيمة الصادرات = الكمية المصدّرة × سعر الطن النوعي ، المصفاة للاعوام (٧٣ـ١٩٧٨) ، الاسمدة للاعوام (٨٢ـ١٩٨٤) ٠

المصـــادر :ـ

١) د٠ هاشم الدباس ، " سياسة الأردن الصناعية ، نشأتها تطورها إنجازاتها " ، مطبعة وزارة السياحة ، ١٩٨٠ ، جدول الصادرات رقم (٢٥/٣) ، ص ٨٩٠

٢) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية " ، للسنوات (٧٣ـ١٩٨٤)٠

٣) د٠ محمد الصمادي وعـمر وديان وسعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الأردني " ، دائرة البحوث الاقتصاديـة ، الجمعية العلمية الملكية ، تشرين ثاني ١٩٨٤ ، الجدول رقم (٢ـ١٤) ، ص (٥٤) ، والجداول التفصيلية التي اعتمدت عليها الدراسة في الصادرات ٠

٤) البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية ٦٤ـ١٩٨٣" ، "النشرة الاحصائية الشهرية كانون ثاني ١٩٨٦ " ، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٢٩) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبين الجدول رقم (٤-١١) أيضاً ، أن الأهمية النسبية لحصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة ، قد بلغت ما نسبته في المتوسط (٨ر٤٧٪) من إجمالي الصادرات الوطنية * خلال الفترة محل الدراسة . ويلاحظ تقلب هذه الأهمية من سنة لأخرى ، للاختلاف بين معدلات النمو السنوية لكل من حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة واجمالي الصادرات الوطنية ، باستثناء السنوات (١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٣) . ففي عامي (١٩٧٦، ١٩٧٧) تراجعت صادرات الشركات الصناعية المشتركة ، مقابل تزايد إجمالي الصادرات الوطنية ، في حين لوحظ عكس ذلك عام ١٩٨٣، اذ حدث تراجع في قيمة إجمالي الصادرات الوطنية ، قابله تزايد في قيمة صادرات الشركات المشتركة .

ومما يجدر ذكره ، أن الاهمية النسبية لمكونات صادرات الشركات الصناعية المشتركة ، قد تغيرت إبتداءً من عام ١٩٨٢ ، لصالح صناعات جديدة بعد أن كانت تتركز في الفوسفات . إذ تراجعت الأهمية النسبية لصادرات الفوسفات إلى إجمالي صادرات الشركات الصناعية المشتركة من (٤ر٨٩٪) عام ١٩٨١ ، إلى (٨ر٤٨٪) عام ١٩٨٤ ، وفي المقابل تناقصت الأهمية النسبية لصادرات الفوسفات إلى إجمالي صادرات الأردن من (٩ر٣٤٪) عام ١٩٨١ إلى (٢ر٢٧٪) عام ١٩٨٤، وارتفعت الأهمية النسبية لحصيلة صادرات الاسمدة والبوتاس معاً لتصل إلى (٣ر٢٤٪) من إجمالي صادرات الأردن عام ١٩٨٤ .

٢. نسبة الاداء التصديري .

وهي عبارة عن نسبة حصيلة الصادرات في كل شركة إلى ناتجها . وتستخدم هذه النسبة للتعرف على إتجاهات بيع الانتاج فيما إذا كان لأغراض السوق المحلي أو لأغراض التصدير أو لكليهما معا . وتتغير هذه النسبة في الصناعة الواحدة نتيجة حدوث تغير في الطلب على منتجاتها .

ويبين الجدول رقم (٤-١٢) ، أن نسبة الأداء التصديري للشركات الصناعية المشتركة، قد بلغت في المتوسط (٠ر٦٥٪) . ويلاحظ تقلب هذه النسبة من سنة لأخرى ، وذلك لتقلب نسبة الأداء التصديري لكل شركة من الشركات محل الدراسة ، إلا أن إتجاهها العام كان متزايداً ، ففي حين بلغت نسبة الأداء التصديري في المتوسط (٥ر٥٢٪) خلال السنوات (٧٣-١٩٧٨) ، إرتفعت إلى ما نسبته (٥ر٧٧٪) خلال السنوات (٧٩-١٩٨٤) .

* عدا المعاد تصديره .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ـ١٢)

نسب الأداء التصديري للشركات الصناعية المشتركة للفترة (٧٣ـ١٩٨٤)

(٪)

السنوات / أسم الشركة	السنوات											المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
الفوسفـــــات	١٠٣ر٥	٩٩ر٤	٩٥ر٩	٩٧ر٩	١٠١ر٤	١٠٠ر٩	٩٨ر٨	٩٨ر٣	٩٨ر٣	٩٠ر٣	٨٧ر٦	٩٣ر٧	٩٧ر٢
اليوتـــــاس	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٢ر١	٧١ر٤	٩١ر٥	٦٥ر٠
العامة للتعديـــن	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٦ر٢	٢٧ر٥	١٤ر٣	٣٠ر٠	ـ	٧ر٠	٢٣ر٠
الاجـــــواخ	٢٦ر٣	٤٤ر٩	٣٢ر٠	٢٤ر٣	١٩ر٣	٣١ر٢	٢٨ر٩	٢٧ر٤	٣٩ر٩	١٠ر٩	ـ	٣٩ر٣	٢٩ر٥
الدباغـــــة	٣١ر٣	٣٢ر٧	٤٠ر٩	١١ر٩	١٢ر٥	٧ر٤	١٢ر٣	١ر٧	٣ر٨	ـ	ـ	٦ر٥	١٦ر١
الورق والكرتـــون	٧٢ر٢	٧٦ر٥	٧٧ر٥	٥٣ر٨	٤٤ر٠	٢٦ر٠	٤٥ر٥	٤٥ر٤	٥٦ر٥	٥٢ر٦	٤٠ر٦	ـ	٥٣ر٧
المصفـــــاة	٦ر٣	٢ر٦	٢ر٣	٣ر٣	٥ر٢	١ر٢	ـ	ـ	ـ	٥ر١	ـ	ـ	٢ر٨
العربية لصناعة الادوية	٦٢ر٣	٥٠ر٣	٨٢ر٤	٥٩ر٢	٦٦ر٠	٦٣ر٠	٦٢ر٣	٦٢ر٢	٧٢ر٨	٧٠ر١	٨٠ر٤	٨٣ر١	٦٧ر٨
الاسمـــــدة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠ر٣	١٠٦ر٢	٩٧ر١	٨٤ر٥
الاسمنـــــت	٢٢ر٩	٤٤ر٥	٢٦ر٦	٣ر٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٤ر٤
إسمنت الجنوب الاجمالـــي *	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦٤ر٦	٦٤ر٦
نسبة الأداء ٪	٣٨ر٢	٦٤ر٣	٦٠ر٥	٥٠ر١	٥٢ر٩	٤٨ر٨	٨٥ر٤	٨٦ر٦	٩٠ر٢	٢٢ر٨	٨٩ر٤	٩٠ر٤	٦٥ر٠

* قيمة الناتج السنوي للشركة في سنة التصدير فقط .

المصـــادر :ـ

١) الجدول رقم (٤ـ٤)،قيمة الناتج السنوي للشركات .

٢) الجدول رقم (٤ـ١١) ، قيمة الصادرات السنوية للشركات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد حققت كل من شركة القوسفات ، والأسمدة ، والعربية لصناعة الأدوية ، أعلى نسب في الأداء التصديري بين الشركات الصناعية المشتركة ، حيث وصلت نسبتها في المتوسط (٢ر٩٧٪ ، ٥ر٨٤٪، ٨ر٦٧٪) خلال فترة الدراسة كلها على التوالي . ويلاحظ تقلب النسب السنوية للأداء التصديري لهذه الشركات الثلاثة . إلا أن الاتجاه العام في شركة القوسفات كان متناقصا نتيجة هبوط الأسعار في السوق الدولية ولتحويل جزء من الانتاج لشركة الأسمدة الأردنية . في حين كان الاتجاه العام في شركة الأسمدة ، والشركة العربية لصناعة الأدوية متزايداً .

أما باقي الشركات فكان أداؤها التصديري متفاوتا فقد تزايدت نسب الأداء التصديري لشركة البوتاس ، وتناقصت في كل من الشركة العامة للتعدين ، والاجواخ ، والدباغة ، والورق والكرتون ، وانعدام الأداء التصديري لشركتي الاسمنت ، ومصفاة البترول في معظم السنوات الاخيرة من الدراسة ، نتيجة زيادة الطلب المحلي على إنتاجهما .

٣. نسبة ما تغطيه صادرات الشركات الصناعية المشتركة من المستوردات الأردنية .

يستخدم هذا المقياس للتعرف على قدرة المجتمع الذاتية من خلال حصيلة صادراته الوطنية، للوفاء باحتياجاته من المستوردات،ويبين الجدول رقم(٤ـ١٣) ، أن نسبة ما تغطية صادرات الشركات الصناعية المشتركة من مستوردات الأردن ، قد وصلت إلى ما نسبته في المتوسط (٢ر٨٪) ، أي أقل من ($\frac{1}{10}$) المستوردات الأردنية . وهي نسبة هامة إذ علمنا أنها تخص (١١) شركة صناعية من بينها (٤) شركات حديثة العهد بالانتاج . ويلاحظ تقلب هذه النسبة خلال سنوات الدراسة، ويعزى هذا التقلب إلى تراجع قيمة صادرات الشركات الصناعية المشتركة خلال عامي (١٩٧٦، ١٩٧٧)،وتراجع قيمة المستوردات الأردنية عامي (١٩٨٣،١٩٨٤)، علاوة على الاختلاف بين معدلات النمو السنوية لكل من قيمة صادرات الشركات الصناعية المشتركة وقيمة المستوردات الأردنية في باقي سنوات الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــم (٤ ـ ١٣)

نسبة ما تغطية حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة
وباقي الصادرات الوطنية من المستوردات
للفـترة (٧٣ـ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

السنـــوات	حصيلة صادرات الشركات الصناعيـــــة (١)	حصيلة باقي الصادرات الوطنية الاردنية (٢)	قيمة المستوردات الأردنية (٣)	الاهمية النسبية ٪ ١ : ٣	الاهمية النسبية ٪ ٢ : ٣
١٩٧٣	٧ر٢٠	٦ر٨١	١٠٨ر٢٠	٦ر١	٦ر٣
١٩٧٤	٢٥ر٠٦	١٤ر٣٨	١٥٦ر٥١	١٦ر٠	٩ر٢
١٩٧٥	٢٥ر٢٨	١٤ر٧٩	٢٣٤ر٠١	١٠ر٨	٦ر٣
١٩٧٦	٢٣ر٦٧	٢٥ر٨٨	٣٣٩ر٥٤	٧ر٠	٧ر١
١٩٧٧	٢٢ر١٤	٣٨ر١١	٤٥٤ر٤٢	٤ر٩	٨ر٤
١٩٧٨	٢٤ر٤٤	٣٩ر٦٩	٤٥٨ر٨٣	٥ر٣	٨ر٧
١٩٧٩	٣٢ر١٥	٥٠ر٤١	٥٨٩ر٥٢	٥ر٥	٨ر٥
١٩٨٠	٥٢ر٩٥	٦٧ر١٦	٧١٥ر٩٨	٧ر٤	٩ر٤
١٩٨١	٦٦ر٠٥	١٠٢ر٩٨	١٠٤٧ر٥٠	٦ر٣	٩ر٨
١٩٨٢	٦٩ر٣٦	١١٦ر٢٢	١١٤٢ر٤٩	٦ر١	١٠ر١
١٩٨٢	٩١ر٧٨	٦٨ر٣٠	١١٠٣ر٣١	٨ر٣	٦ر٢
١٩٨٤	١٤٥ر٥٢	١١٥ر٥٣	١٠٧١ر٣٤	١٣ر١	١٠ر٨
٧٣ـ١٩٨٤ المعدل في المتوسط٪				٨ر٢	٨ر٤

المصـادر :ـ

١) الجدول رقم (٤ ـ ١١) .

٢) البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية ٦٤ـ١٩٨٣ "؛ "النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون ثاني ١٩٨٦"، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٢٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما يسترعي الانتباه ، أن الشركات الصناعية المشتركة ، قد سجلت حضوراً متميزاً في الصادرات الأردنية ، على الرغم من قلة عددها وحداثة عهد بعضها بالانتاج . فقد وصلت نسبة ما تغطية حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة في المتوسط (٢ر٨٪) مقابل (٤ر٨٪) لحصيلة باقي الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة . وهذا يعني أن صادرات الشركات الصناعية المشتركة محل الدراسة تنهض بنحو ($\frac{1}{2}$) ما توفره الصادرات الوطنية الأردنية من العملات الاجنبية .

والخلاصة ، أن صادرات الشركات الصناعية المشتركة ، ساهمت بشكل فعّال في الصادرات الأردنية . فقد شكلت حوالي ($\frac{1}{2}$) الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة . وكان من الممكن أن ترتفع هذه الأهمية النسبية إلى أكثر من ذلك ، لولا إنخفاض حصيلة صادرات الفوسفات لتحويل جزء من إنتاجها إلى شركة الأسمدة علاوة على إنخفاض أسعاره التصديرية . ومما يثير الاهتمام ، أنه إبتداءً من عام ١٩٨٢ ، حدث تغير إيجابي وهام على الأهمية النسبية لمكونات صادرات الشركات الصناعية المشتركة ولمكونات الصادرات الوطنية كان لصادرات الشركات الصناعية المشتركة دور أساسي في إحداثها . فقد تراجعت الاهمية النسبية لصادرات شركة الفوسفات إلى كل من صادرات الشركات الصناعية المشتركة واجمالي صادرات الأردن ، في حين تزايدت الاهمية النسبية لصادرات شركتي الأسمدة والبوتاس . كما تزايدت نسبة الأداء التصديري لصادرات الشركات الصناعية المشتركة خلال السنوات (٧٩-١٩٨٤) ، نتيجة إرتفاع معدلات نمو صادراتها بالمقارنة مع معدلات نمو ناتجها . ووفرت صادرات الشركات الصناعية المشتركة حصيلة من العملات الأجنبية وصلت نسبتها في المتوسط الى (٢ر٨٪) من إحتياجات المستوردات الأردنية ، في حين وفرت باقي الصادرات الأردنية ما نسبته (٤ر٨٪) في المتوسط خلال فترة الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابع

دور الشركات المشتركة في الضرائب

ضرائب الارباح - ضرائب الانتاج المحلي (المكوس)

تتألف الايرادات المحلية للحكومة الأردنية من الايرادات الضريبية ومن الايرادات غير الضريبية. وتشتمل الايرادات الضريبية على نوعين من الضرائب هما :- الضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل التي تنصب على الأرباح والاجور وغيرها من مصادر الدخل الخاضعة للضريبة . والضرائب غير المباشرة، كالضرائب الجمركية ، وضرائب الانتاج المحلي (المكوس) ، والرسوم ... الخ.وتشتمل الايرادات غير الضريبية على عائدات البرق والبريد ، والفوائد والارباح المتحققة على ودائع الحكومة ومساهماتها واستثماراتها ومن إيرادات أخرى مختلفة .

وتشكل حصيلة الضرائب الجمركية وضرائب الدخل ، أهم مصادر الايرادات الضريبية للحكومة.فقد بلغت عام ١٩٨٤ (١٦٧ر٦٤) مليون دينار ، مشكلة بذلك ما نسبته (٥٤ر٨٪) من الايرادات الضريبية الاجمالية ، وما نسبته (٤٠ر٦٪) من الايرادات المحلية للحكومة المركزية .(٣)

وتلعب الشركات المساهمة العامة المشتركة دوراً كبيراً في الايرادات الضريبية بشكل عام وفي ضرائب الدخل وضرائب الانتاج المحلي بشكل خاص . إذ تدفع هذه الشركات ضرائب على أرباحها المتحققة سنويا إضافة إلى ضريبة الدخل المتحققة على العاملين فيها ، علاوة على ضرائب الانتاج التي تدفعها بعض هذه الشركات على منتجاتها .

ولابراز دور الشركات المشتركة في هذا المجال ، سوف نلقي الضوء على حصيلة ما تدفعه من ضرائب على أرباحها وعلى إنتاجها، بالمقارنة مع ضرائب الدخل* والانتاج المحلي التي تحصلها الحكومة من كافة المصادر .

---

* يقصد بها حصيلة ضرائب الدخل المفروضة على كافة فئات المكلفين من شركات مساهمة عامة وخصوصية ، وموظفين ، ومستخدمين ، وأفراد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠ الضرائب على أرباح الشركات المشتركة.

تأثرت حصيلة ضرائب الدخل في الاردن عموما وحصيلة ضريبة أرباح الشركات المساهمة العامة المشتركة محل الدراسة خصوصا ، خلال فترة الدراسة ، بأحكام قانوني ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ، ورقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ ، وتعديلاتهما . وتأثرت كذلك بقانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليه من تعديلات . وسنتناول فيما يلي التطور الاجمالي لحصيلة ضريبة أرباح الشركات المشتركة وأهميتها بالنسبة لضرائب الدخل في الاردن ، وتبيان الشركات التي ساهمت بالجزء الاكبر من هذه الحصيلة .

أ- التطورات الاجمالية لحصيلة ضريبة الارباح على الشركات . يبين الجدول رقم (٤ - ١٤) ، أن حصيلة ضريبة الأرباح على الشركات المشتركة محل الدراسة ، قد إرتفعت من (١٦٨ر١) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، لتصل إلى (٩٨٥ر٩) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، أي بمعدل نمو بلغ في المتوسط (٤ر٢٤٪). وفي المقابل إرتفعت حصيلة ضرائب الدخل على المكلفين بكافة فئاتهم من (٨٥ر٣) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، لتصل إلى (٧ر٤٨) مليون دينار عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٧ر٢٧٪) . ويلاحظ من الجدول المذكور تراجع حصيلة ضريبة الارباح على الشركات عام ١٩٧٥ ، وذلك بسبب تراجع أرباح شركتي الفوسفات والاسمنت . كما تراجعت الحصيلة أيضا عامي (١٩٨١ ،، ١٩٨٢) ، نتيجة تراجع أرباح كل من شركة الفوسفات عام ١٩٨١ ، وشركة مصفاة البترول عام ١٩٨٢ . يضاف إلى تلك الاسباب ، قيام شركة الفوسفات ، ومصفاة البترول ، والاسمنت ، بمشاريع توسع وصيانة ضخمة مما أدى إلى إعفائها من الضريبة باعتبارها مشاريع إقتصادية مصدقة .

وقابل التراجع في حصيلة ضريبة الارباح على الشركات خلال الاعوام (١٩٧٥ ، ١٩٨١، ١٩٨٢) ، معدلات نمو مرتفعة لحصيلة ضريبة الدخل في الاردن ، خاصة في عامي (١٩٧٥ ، ١٩٨١) ، ويعزى هذا التفاوت بين الحصيلتين إلى إختلاف طبيعة الانظمة المحاسبية المتبعة ، ففي الوقت الذي تظهر فيه إقتطاعات ضريبية في حساب التوزيع للشركات ، فان هذه الاقتطاعات قد تُدْفَع على أقساط في سنوات لاحقة ، أما حصيلة ضريبة الدخل عند الخزينة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ـ١٤)

تطور حصيلة ضريبـــة الارباح على الشركات المشتركة

للفـــترة (١٩٧٣ـــ١٩٨٤)

(بالمليون دينـــار)

السنـــــــوات	حصيلة ضرائب الدخل فـــــــي الأردن (١)	حصيلة ضريبة الارباح على الشركات المشتركة (٢)	الأهمية النسبية ٪ ٢ : ١	التغير السنوي ٪ ١	التغير السنوي ٪ ٢
١٩٧٣	٣ر٨٥	١ر٦٨	٤٣ر٦	—	—
١٩٧٤	٥ر٣٩	٤ر٣٦	٨٠ر٩	٤٠ر٠	١٥٩ر٠
١٩٧٥	٩ر٢٨	٣ر٦٤	٣٩ر٢	٧٢ر٢	(١٦ر٥)
١٩٧٦	٩ر٣٤	٤ر٣٥	٤٦ر٦	٠ر٦	١٩ر٠
١٩٧٧	١٣ر٢٤	٥ر٢٥	٣٩ر٧	٤١ر٨	٢٠ر٧
١٩٧٨	١٨ر٥٦	٦ر١٨	٣٣ر٣	٤٠ر٢	١٧ر٧
١٩٧٩	٢٢ر٣٨	٨ر٣١	٣٧ر١	٢٠ر٦	٣٤ر٥
١٩٨٠	٢٦ر٧٨	١١ر٣٨	٤٢ر٥	١٩ر٧	٣٦ر٩
١٩٨١	٣٩ر٩٨	٩ر٨٤	٢٤ر٦	٤٩ر٣	(١٣ر٥)
١٩٨٢	٤٣ر٦٧	٦ر٩٩	١٦ر٠	٩ر٢	(٢٩ر٠)
١٩٨٣	٤٦ر٠٣	٩ر١٦	١٩ر٩	٥ر٤	٣١ر٠
١٩٨٤	٤٨ر٧٠*	٩ر٨٥	٢٠ر٢	٥ر٨	٧ر٠
١٩٧٣ـــ١٩٨٤					
المعدل فـي المتوسط ٪			٣٧ر٠	٢٧ر٧	٢٤ر٤

* أوليـــــــة .

المصادر :ـ

١) البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤ـ١٩٨٣" ، " النشرة الاحصائية الشهرية لشهر كانون الثاني ١٩٨٦" ، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٣٧) .

٢) التقارير السنوية لمجلس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية " ، حساب التوزيع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما حصيلة ضريبة الدخل عند الخزينة ، فانها تمثل المبالغ التي تم تحصيلها فعلا. وعليه فان التراجع في حصيلة ضريبة الارباح على الشركات في السنوات المذكورة ، له أثر على معدلات نمو حصيلة ضرائب الدخل في السنوات اللاحقة لها كما هو واضح في السنوات (١٩٧٦، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣) من الجدول المذكور .

ب - الأهمية النسبية لحصيلة ضرائب الارباح على الشركات المشتركة . يبين الجدول رقم (٤-١٤) أن نسبة ضرائب الأرباح للشركات إلى ضرائب الدخل في الاردن ، قد بلغت في المتوسط (٣٧ر٠٪) أي أكثر من ($\frac{١}{٣}$) حصيلة ضرائب الدخل . ويلاحظ تقلب الأهمية النسبية خلال سنوات الدراسة واتجاهها للتناقص في السنوات الاخيرة . ويعزى ذلك إلى تراجع أرباح شركتي الفوسفات ، ومصفاة البترول ، علاوة على قيام هاتين الشركتين بالاضافة إلى شركة الاسمنت بمشاريع توسع مما أدى إلى إعفائها من الضريبة باعتبارها مشاريع إقتصادية مصدقة كما سبق ذكره . وقابل هذا ، تحسن وسائل الجباية والتحصيل لدى دائرة ضريبة الدخل مما أدى إلى زيادة حصيلة ضرائب الدخل من فئات المكلفين من غير فئة الشركات ، فقد إرتفعت نسبة ما يساهم به المكلفون الآخرون في حصيلة ضرائب الدخل في الأردن من (٩ر١٣٪) عام ١٩٧٦ إلى (٤ر٤٧٪) عام ١٩٨٤ .(٤)

ج - تركز حصيلة ضرائب أرباح الشركات . يبين الجدول رقم (٤-١٥) ، أن (٩) شركات فقط من أصل (٢٠) شركة مشتركة محل الدراسة ، دفعت ضرائب على أرباحها السنوية ، أما الشركات الباقية وعددها (١١) شركة ، فلم تدفع مثل هذه الضرائب لاسباب عديدة . فبعض هذه الشركات تكبد خسائر كبيرة كالاسمدة ، والبوتاس ، والزجاج ، واسمنت الجنوب ، والعربية الدولية للفنادق ، والانتاج السينمائي والتلفزيوني . وبعضها الآخر يتمتع باعفاء أرباحه لمدة (٩) سنوات بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار كالشركة العامة للتعدين ، وشركة الخطوط البحرية الوطنية . كما أعفيت شركات أخرى بمقتضى قوانين خاصة بها ، كشركة بنك الانماء الصناعي ، وشركة بنك الاسكان ، أما الشركة الأردنية للسياحة والمياه المعدنية (ماعين) فانها ما تزال في طور الانشاء .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ـ ١٥)

تطور حصيلة ضريبة الأرباح التي دفعتها الشركات المشتركـــــــة

للفترة (٧٣ـ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

اسم الشركة / السنوات	السنوات											متوسط الاهمية النسبية للشركة٪	
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	الى مجموع الشركات	الى ضرائب الدخل
الفوسفـــات	٠٨ر٠	١٢ر٢	٤٥ر١	٦٠ر١	٩٥ر١	٧٤ر١	٤٧ر٢	٠٦ر٥	٧٢ر٤	٧٨ر١	٠٤ر٥	٤٢ر٥	٨ر٣٧	٥ر١٢
الاجـــواخ	٠٥ر٠	٠٧ر٠	٠٨ر٠	٠٩ر٠	٠٨ر٠	٠٧ر٠	٠٨ر٠	٠٩ر٠	٠٩ر٠	٣٨ر٠	٣٣ر٠	٤٠ر٠	٦ر٥	٧ر٠
الدباغـــة	٠٦ر٠	٠٤ر٠	٠٦ر٠	٠٣ر٠	٠٨ر٠	٠٥ر٠	٠٨ر٠	٠٥ر٠	٠٥ر٠	٠٣ر٠	٠١ر٠	٠٢ر٠	٠٨ر٠	٤ر٠
الورق والكرتـــون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٥ر٠	٠٣ر٠	—	٠٥ر٠	١ر٠
مصفاة البـــترول	٨٧ر٠	٠٦ر١	٠٧ر١	٦٥ر١	٣٩ر١	٥١ر٢	٦٢ر٣	٢٥ر٤	١٦ر٣	٥٧ر٢	٧٧ر٠	٧٤ر٠	٥ر٣١	٠ر١٢
العربية لصناعة الادوية	٠٧ر٠	٣٠ر٠	٣٧ر٠	٢٤ر٠	٣٢ر٠	٢٩ر٠	٣٣ر٠	٤٠ر٠	٥٧ر٠	٥٥ر٠	٥٣ر٠	٥٦ر٠	٧ر٥	٢ر٠
الاسمنـــت	٥٤ر٠	٨٤ر٠	٤٩ر٠	٥١ر٠	٠٧ر١	١٨ر١	٢٨ر١	٢٢ر١	٠٨ر١	٤٩ر١	٣٩ر٢	٤٩ر٢	٩ر١٨	٧ر٦
كهرباء اربـــد	—	—	٠٥ر٠	٠٨ر٠	١١ر٠	—	١٤ر٠	١٥ر٠	١٥ر٠	١٠ر٠	٠٦ر٠	٢٢ر٠	٦ر١	٥ر٠
الفنادق والسياحة الاردنية ٠	٠١ر٠	٠٣ر٠	٠٧ر٠	١٥ر٠	٢٥ر٠	٣٤ر٠	٣١ر٠	١٦ر٠	٠٢ر٠	٠٤ر٠	—	—	٣ر٢	١ر٠
المجمـــوع	٦٨ر١	٣٦ر٤	٦٤ر٣	٣٥ر٤	٢٥ر٥	١٨ر٦	٣١ر٨	٣٨ر١١	٨٤ر٩	٩٩ر٦	١٦ر٩	٨٥ر٩		

المصـــــدر :ـ

١) نفس مصادر الجدول رقم (٤ـ١٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وقد احتلت حصيلة ضرائب الارباح على شركات القوسفات ومصفاة البترول ، والاسمنت المراكز الرئيسية الثلاثة ، إذ وصلت أهميتها النسبية في المتوسط إلى (٨ر٣٧٪، ٥ر٣١٪، ٩ر١٨٪) من إجمالي حصيلة ضرائب أرباح الشركات المشتركة على التوالي للفترة كلها ، وبذلك شكلت حصيلة ضرائب أرباح الشركات الثلاث السابقة في المتوسط ما نسبته (٥ر١٢٪، ٠ر١٢٪، ٧ر٦٪) من إجمالي حصيلة ضرائب الدخل في الأردن على التوالي للفترة كلها ، مشكلة بذلك مجتمعة ما نسبته (٢ر٣١٪) من مجموع حصيلة تلك الضرائب .

٢. ضرائب الانتاج المحلي على الشركات المشتركة .

تفرض الحكومة الأردنية على عدد من المنتجات المحلية الصناعية ضرائب ورسوم إنتاج محلي (Excise) . وهذه الضرائب التي توفر حصيلة لا بأس بها ، تعوض الحكومة عن النقص في الايرادات المحلية الناجم عن الاعفاءات الجمركية وإعفاءات ضرائب الارباح الواردة في قانون تشجيع الاستثمار . وتتنوع ضرائب الانتاج المحلي في الاردن ، إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن أربعة أنواع هي :- ضرائب الانتاج المحلي، وضرائب الأمانات الموحدة على الانتاج المحلي ،والضريبة الاضافية على الانتاج المحلي ، ورسوم تنشيط زراعة التبغ .(٥) كما تتشابك القوانين والانظمة الخاصة بهذه الضرائب،وتتعدد تسمياتها والجهات المستفيدة منها والقائمة على تحصيلها ،وتتغير معدلاتها ،وتتزايد السلع الخاضعة لها باستمرار . ومن أهم السلع الصناعية المنتجة محلياً والخاضعة لهذه الضرائب :- الاسمنت ، والمشتقات النفطية ، والسجاير ، والمشروبات الكحولية ، والمشروبات الغازية ، والزيوت النباتية ، وغير ذلك .

ولما كانت منتجات شركتي الاسمنت ومصفاة البترول ، خاضعة لضريبة الانتاج المحلي دون منتجات باقي الشركات المشركة محل الدراسة ، فإن التحليل لحصيلة هذه الضريبة سيقتصر على منتجات شركتي الاسمنت ومصفاة البترول فقط دون باقي الشركات .* وسنتناول فيما يلي التطورات الاجمالية لحصيلة ضريبة الانتاج المحلي التي دفعتها الشركات المشتركة على الاسمنت والمشتقات النفطية وأهميتها النسبية لحصيلة ضرائب الانتاج المحلي (المكوس) في الاردن .

* باقي الشركات المشتركة محل الدراسة (عدا شركة إسمنت الجنوب) ، لم تُفرض عليها حتى الآن ضرائب إنتاج محلي ، لان عدداً منها ينتج الخدمات ، وبعضها الآخر أنشيء لاغراض التصدير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يبين الجدول رقم (٤-١٦) ، أن حصيلة ضريبة الانتاج على الاسمنت والمشتقات النفطية ، قد إرتفعت من نحو (٧ر٧) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إلى نحو (٢ر١٦) مليون دينار عام١٩٨٤، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٩٪) . وقابل ذلك إرتفاع ضرائب الانتاج المحلي في الاردن على كافة السلع التي تخضع لهذه الضريبة ،من نحو (٨ر٧) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إلى (٣٧) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، اى بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٩ ر ١٧٪) . ويتضح من الجدول المذكور ، انخفاض حصيلة ضريبة الانتاج المحلي على المنتجات النفطية خلال السنوات (٧٦-١٩٨٤).ويعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض رسوم الانتاج على المشتقات النفطية تدريجيا إبتداءً من عام ١٩٧٦، وحتى إلغاءها تماماً عام ١٩٨٠. واستعيض عن ذلك برسم " فرق الزيت الخام " إبتداء من عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤ ، التي تم فيه دمج " رسم فرق الزيت الخام " ، باسعار البيع للمصفاة وأصبحت الحكومة تكفل (٥ر٧٪) كأرباح سنوية للمساهمين . كما يتضح من نفس الجدول تزايد حصيلة ضريبة الانتاج المحلي التي دفعتها شركة الاسمنت خلال فترة الدراسة . ويعزى ذلك إلى زيادة كمية المبيعات ، وإلى رفع رسوم الانتاج المحلي إبتداء من عام ١٩٧٦.

ويبين الجدول رقم (٤-١٦) أيضاً ، أن حصيلة ضريبة الانتاج على منتجات الشركات المشتركة محل الدراسة (إسمنت ومشتقات نفطية) ، قد شكلت ما نسبته في المتوسط (١ر٧١٪) من إجمالي حصيلة ضرائب الانتاج المحلي في الأردن . أما الاتجاه العام لهذه الاهمية النسبية ، فقد كان متناقصاً خلال سنوات الدراسة . ويعزى هذا التناقص ، كما سبق ذكره إلى إنخفاض حصيلة ضريبة الانتاج التي دفعتها شركة مصفاة البترول إبتداءً من عام ١٩٧٦ ، علاوة على تزايد عدد السلع الأخرى الخاضعة لضريبة الانتاج المحلي ، وارتفاع معدل الضريبة عليها خلال الفترة (٧٩-١٩٨٤). وقد أدى ذلك إلى إرتفاع الاهمية النسبية لحصيلة ضريبة الانتاج المحلي على تلك السلع إلى إجمالي حصيلة ضرائب الانتاج المحلي في الأردن .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأردنية ، قد فرضت رسوم تعدين على خامات الفوسفات المصدر للخارج عام ١٩٧٤ ، إلا أنها ألغت هذه الرسوم عام ١٩٧٨ . وبلغت حصيلة هذه الرسوم في الاعوام (١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧) ، ما مقداره (٤٤ر٨) ، (١٨ر١٥) ، (٠٢ر٥) ، (٨٧ر٠) مليون دينار على التوالي .(٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــــم (٤ ــ ١٦)

تطور حصيلة ضريبة الانتاج على الاسمنت والمشتقات النفطية التي دفعتها شركتي الاسمنت ومصفاة البترول

للفـــترة (٧٣ ــ ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

البيـــان \ السنـــوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
٠١ ضرائب الانتاج في الاردن	٧ر٧٧	٨ر٩٨	١٠ر٦٦	٩ر١٠	٩ر٨٨	٧ر٠٠	١٠ر٥٧	١٣ر٢١	١٦ر٨٩	٢٤ر١١	٣٥ر٣٧	٣٧ر٠٠*	
التغير السنوي ٪	ــ	١٥ر٦	١٨ر٧	(١٤ر٦)	٨ر٦	(٢٩ر١)	٥١ر٠	٢٥ر٠	٢٧ر٨	٤٢ر٧	٤٦ر٧	٤ر٦	١٧ر٩
أ) المشتقات النفطية	٥ر٧٨	٦ر٢٢	٧ر٦٦	٤ر١٠	٢ر٨٦	٣ر٤٦	٣ر٨٧	٢ر٢٩	٢ر١٦	٢ر٣٧	٢ر٢٥	٢ر٥٣	
ب) الاسمنـــــت	١ر٨٨	٢ر٠٥	٢ر٧٩	٣ر٤٥	٣ر٧٩	٣ر٤١	٤ر٧٢	٧ر٢٢	٦ر٨٣	٦ر٢٣	٨ر٥١	١٣ر٦٥**	
٠٢ ضريبة الانتاج على الشركات (أ +ب)	٧ر٦٦	٨ر٢٧	١٠ر٤٥	٧ر٥٥	٦ر٦٥	٦ر٨٧	٨ر٥٩	٩ر٥١	٨ر٩٩	٨ر٦٠	١٠ر٧٦	١٦ر١٨	
التغير السنوي ٪	ــ	٨ر٠	٢٦ر٤	(٢٧ر٨)	(١١ر٩)	٣ر٣	٢٥ر٠	١٠ر٧	(٥ر٥)	(٤ر٣)	٢٥ر١	٥٠ر٤	٩ر٠
(٢ : ١)٪	٩٨ر٦	٩٢ر١	٩٨ر٠	٨٣ر٠	٦٧ر٣	٩٨ر١	٨١ر٣	٧٢ر٠	٥٣ر٢	٣٥ر٧	٣٠ر٤	٤٣ر٧	٧١ر١

* أوليـــــة.

** منها مبلغ (٢٣ر٠) مليون دينار رسوم إنتاج دفعتها شركة إسمنت الجنوب .

المصـــــادر :ــ

١) التقارير السنوية لمجالس إدارة شركتي الاسمنت ومصفاة البترول ، " الميزانية والحسابات الختامية " .

٢) البنك المركزي الأردني ، " بيانات إحصائية سنوية (٦٤ــ١٩٨٣) " ، "النشرة الاحصائية الشهرية لشهر كانون الثاني ١٩٨٦ " ، دائرة الابحاث والدراسات ، الجدول رقم (٣٧) .

٣) شركة مصانع الاسمنت الاردنية، " الدائرة المالية ــ قسم المحاسبة " ، سجلات الاستاذ العام للسنوات ١٩٧٧/٧٦ ، ١٩٧٩/٧٨ ، الادارة العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص من كل ما سبق ، أن حصيلة ضرائب الأرباح على الشركات المشتركة محل الدراسة ، قد ساهمت في المتوسط بأكثر من ($\frac{1}{3}$) حصيلة ضرائب الدخل في الأردن خلال سنوات الدراسة . إلا أن هذه الاهمية النسبية كانت متناقصة نتيجة تراجع أرباح شركتي الفوسفات ومصفاة البترول وإستفادتهما وشركة الاسمنت من الاعفاءات الضريبية المقررة في قانون تشجيع الاستثمار . يضاف إلى ذلك تحسن وسائل الجباية والتحصيل لدى دائرة ضريبة الدخل مما أدى إلى تزايد الأهمية النسبية لحصيلة ضريبة الدخل التي تم دفعها من قبل فئات المكلفين من غير فئة الشركات . وقد ساهمت حصيلة ضريبة الارباح على شركات الفوسفات ، ومصفاة البترول والاسمنت مجتمعة بما نسبته في المتوسط (٢ر٨٨٪) من حصيلة ضرائب الارباح التي دفعتها الشركات المشتركة خلال فترة الدراسة .

أما ضرائب الانتاج المحلي على الاسمنت والمشتقات النفطية ، فقد ساهمت في المتوسط بأكثر من ($\frac{2}{3}$) حصيلة ضرائب الانتاج المحلي (المكوس) في الاردن خلال سنوات الدراسة. إلا أن هذه الأهمية النسبية كانت متناقصة أيضا نتيجة إنخفاض ضريبة الانتاج التي دفعتها شركة مصفاة البترول خلال الفترة (٧٦ـ١٩٨٤) ، علاوة على تزايد عدد السلع الخاضعة لضريبة الانتاج المحلي وارتفاع معدل الضريبة عليها خلال السنوات (٧٩ـ١٩٨٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الخامس

أرباح الشركات المشتركة

الأرباح الصافية ـ الاحتياطيات المتراكمة ـ الأرباح الموزعة

تمثل الشركة مشروعاً استثمارياً انتاجياً تجارياً ، يهدف الى تحقيق الربح ، الذى يمثل الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة الانتاج ، على عكس المشروع العام ، الذي يتركز هدفه في توفير السلع والخدمات للمجتمع . فالربح هو محور إهتمام المستثمرين ، وان اختلف الميل إليه ما بين مستثمر وآخر .

ويستخدم الربح التجاري كأداة لتقييم كفاءة الاداء في المشروع التجاري . إلا أن هناك وجهات نظر عديدة لا تعتبر الربح المقياس الأوحد للتقييم .(٧) وعلى الرغم من اختلاف الاراء ، فان الربح مسألة أساسية لاستمرار المشروع ونجاحه ، اذ لا يتصور إستمراره بدون أرباح توزع على عناصر إنتاجه ، وأن المشروع الذي يتكبد خسائر سنوية مستمرة سيكون مآله الافلاس والتصفية . وتؤكد الدراسات على أهمية الربح في إعادة عملية الاستثمار ، بما يوفره من إحتياطيات متراكمة وأرباح مدوره يعاد إستخدامها في عمليات التوسع والاحلال .(٨) ومع ذلك فان الربح لا يصلح منفرداً لقياس كفاءة المشروع التجاري ، لتنوع أهداف المشروع ، ولأن معدل العائد المحاسبي مهما كان مرتفعاً ، لا يعبر بالضرورة عن إرتفاع الكفاءة المالية والادارية . يضاف إلى ذلك ، أن تدخل الحكومة في تحديد أسعار الانتاج ومعدلات الأرباح الموزعة ومنح الامتيازات الاحتكارية ، كثيراً ما يقلل من أهمية الربح كاداة لقياس الكفاءة .

وبالرغم من اختلاف الآراء حول مؤشر الربح كمقياس منفرد لتقييم المشروع التجاري ، فان هناك اتفاقاً نسبياً أكبر حول إعتبار الربح مؤشراً كمياً يصلح كأداة قياس في نظام متكامل للتقييم الكمي .

ويميز قانون ضريبة الدخل الأردني ، في معدلاته الضريبة على الارباح الصافية ، ما بين الأشكال القانونية للمشاريع التجارية ومجالات نشاطها ، ويضع أولويات التوزيع للأرباح على بنود حساب التوزيع. كما يحدد قانون الشركات الأردني نسب الاحتياطيات القانونية والاختيارية التي يتم حجزها سنوياً من الارباح القابلة للتوزيع . وتؤثر الاعفاءات الضريبة الواردة في قانون تشجيع الاستثمار الاردني على حجم الأرباح الصافية الاجمالية القابلة للتوزيع ، وبالتالي تؤثر على المبالغ السنوية والأرصدة المتراكمة لمعظم بنود حساب التوزيع كالاحتياطيات المدورة والارباح المقرر توزيعها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتقييم أداء الشركات المشتركة من خلال إستخدام الربح ، سنلقي الضوء على كل من التطـــورات الاجمالية للأرباح الصافية ، وأرصدة الاحتياطيات المتراكمة ، والأرباح السنوية الموزعة على المساهمين ٠

١٠ تطورات الأرباح المتحققة الصافية* في الشركات المشتركة ٠

يبين الجدول رقم (٤ـ١٧) ، أن الأرباح الصافية المجمعة للشركات المشتركة محل الدراسة قد بلغت (٤٨ر٤) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إنخفضت إلى (٢٧ر٤) مليون دينار عام ١٩٨٤ ٠ ويلاحظ من الأرقام في الجدول ، أنه باستثناء عام ١٩٧٥ ، كان إتجاه الأرباح في تزايد مستمر في السنـــوات (٧٣ـ١٩٨٠) ، اذ وصلت عام ١٩٨٠ ، أعلى قيمة لها لتبلغ (١٥ر٢٦) مليون دينار ٠ وتعود أسباب إرتفاع الأرباح خلال تلك السنوات ، إلى إرتفاع أرباح كل من شركات الفوسفات ، ومصفاة البـــترول والاسمنت ، وبنك الاسكان ، أما إنخفاض الارباح عام ١٩٧٥ ، فيعزى بصفة رئيسية إلى إنخفـــاض أرباح شركتي الفوسفات والاسمنت ٠ كذلك إتجهت أرباح الشركات للانخفاض خلال السنوات (١٩٨١ـ ١٩٨٤) ، ويرجع هذا بالدرجة الاولى إلى الخسائر التي تكبدتها كل من شركات البوتاس ،والأسمدة وإسمنت الجنوب ، والعربية الدولية للفنادق ٠ إذ بلغ مجموع خسائر هذه الشركات خلال الفـــترة المشار إليها أعلاه (١٥ر٣٠) ، (٨٢ر٢٧) ، (١٣ر١) ، (٠٩ر١) مليون دينار على التوالي علاوة علـــى إتجاه أرباح شركتي الفوسفات ومصفاة البترول نحو الانخفاض بشكل عام ٠

وتركزت الأهمية النسبية لحصيلة الأرباح السنوية الصافية المجمعة للشركات المشتركـــة خلال فترة الدراسة ، في أرباح الشركات العاملة في الصناعة تلتها أرباح شركات الخدمات المالية ، إذ شكلت ما نسبته في المتوسط وعلى التوالي (٧ر٧٤٪، ٤ر١٩٪) من الارباح الصافية المجمعـــة لكافة الشركات المشتركة محل الدراسة ٠ إلا أن إتجاه هذه الأهمية النسبية كان متناقصاً في الشركـات الصناعية ومتزايداً في شركات الخدمات المالية ، فبينما شكلت أرباح الشركات الصناعية المشتركة (٤ر٩٤٪) من مجموع الارباح الصافية للشركات عام١٩٧٣ ، إنخفضت إلى (٩ر١٢٪) عام ١٩٨٤،فـــي

* نعني بذلك الارباح السنوية الصافية للشركة قبل الضريبة ، والمنقولة من حساب الأربـاح والخسائر إلى حساب التخصيص (التوزيع) وتتضمن أرباح بعض الشركات المشتركة الجديدة في عدد من السنوات صافي إيرادات ومصروفات ما قبل التشغيل ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ـ١٧)

تطور الارباح السنوية الصافية قبل الضريبة والمعدة للتخصيص *

للفـــترة (٧٣ـ ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
الفوسفـــات	٠ر٢٢	١ر٢١	١ر٩٧	٣ر٢٦	٤ر٠٢	٣ر٩٥	٥ر٨٦	١٢ر٣٥	١٠ر٢١	٥ر١٨	٨ر٢١	٢ر٠١	
البوتـــاس	٠ر٠٦	٠ر١٠	٠ر٠٩	٠ر٠١	(٠ر٠١)	(٠ر٠٦)	(٠ر٧٣)	(٣ر٤٣)	(٥ر٣٣)	(١١ر٢٦)	(٩ر٧٢)	(٣ر٨٤)	
العامة للتعدين	—	—	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٦	٠ر١٣	٠ر٢٧	٠ر٢٣	٠ر١٨	٠ر٠٢	٠ر٣١	
الاجـــواخ	٠ر١٣	٠ر١٧	٠ر٢٠	٠ر٢٠	٠ر١٨	٠ر١٩	٠ر٢٣	٠ر٣٣	٠ر٢٧	٠ر٧٨	٠ر٨٤	٠ر٩٠	
الدباغـــة	٠ر١٣	٠ر١١	٠ر١٤	٠ر٠٧	٠ر١٩	٠ر١٤	٠ر٢٢	٠ر١٤	٠ر١١	٠ر١١	٠ر٠٨	٠ر١٢	
الورق والكرتون	٠ر٠١	٠ر٠٧	٠ر٠٦	٠ر١١	(٠ر٠٢)	(٠ر١٣)	٠ر٠٢	٠ر٠٩	٠ر٤٨	٠ر٥٥	٠ر١٠	٠ر٤٥	
مصفاة البـــترول	٢ر٠٨	٢ر٥٧	٢ر٨٣	٣ر١٤	٣ر١٩	٤ر٦٠	٧ر٨٢	٨ر٠٧	٨ر٩١	٧ر٨٩	٣ر٥٧	٤ر٠٨	
العربية لصناعة الأدوية	٠ر١٩	٠ر٤٦	٠ر٩٤	٠ر٦٧	٠ر٩٣	١ر٠١	١ر١٨	١ر٠٢	١ر٤٢	١ر٥٦	١ر٤٩	١ر٦٩	
الامـــدة	—	—	—	—	—	—	—	—	(٢ر٧٣)	(٣ر١٩)	(٩ر٠٣)	(٥ر٨٧)	
الاسمنت	١ر٤١	٣ر١٦	١ر٢٥	١ر١١	١ر٣٥	٢ر٨١	٣ر٢٠	٣ر٣٦	٣ر٣٧	٤ر٩٤	٧ر٩٠	٨ر٨٣	
اسمنت الجنـوب	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٦١	٠ر١٢	(١ر١٣)	
مجموع الشركات الصناعية ·	٤ر٢٣	١٠ر٨٥	٧ر٥٠	٨ر٥٨	٩ر٨٥	١٢ر٥٧	١٧ر٩٣	٢٢ر٢٠	١٦ر٩٤	٧ر٣٥	٣ر٥٨	٠ر٥٥	
كهرباء اربـــد	٠ر٠٩	٠ر٠٢	٠ر١٢	٠ر٢٠	٠ر٢٢	٠ر٢٥	٠ر٣٦	٠ر٣٩	٠ر٤٠	٠ر٣٠	٠ر١٩	٠ر٣٩	
الفنادق والسياحة الأردنية ·	٠ر٠٤	٠ر٠٧	٠ر٢٦	٠ر٠٣	٠ر٧٤	٠ر٨٦	١ر٦٨	٠ر٤١	٠ر٣٥	٠ر٠١	٠ر١٠	(٠ر١٦)	
العربية الدولية للفنادق ·	—	—	—	—	٠ر٠٢	٠ر١٧	٠ر١٧	٠ر١٣	(٠ر٠٣)	(٠ر٢٥)	(٠ر٤٦)	(٠ر٣٥)	
مجموع شركات التجارة والفنادق	٠ر٠٤	٠ر٠٧	٠ر٢٦	٠ر٠٣	٠ر٧٦	١ر٠٣	١ر٨٥	٠ر٥٤	٠ر٣٢	(٠ر٢٤)	(٠ر٣٦)	(٠ر٥١)	
الخطوط البحرية الوطنية ·	—	—	—	—	٠ر٠٢	—	٠ر٠١	(٠ر٠٨)	٠ر١٤	١ر١٢	٠ر٤٤	٠ر٥٠	

.... يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤ ـ ١٧)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
بنك الانماء الصناعي	٠ر١٢	٠ر١٣	٠ر١٤	٠ر٢٠	٠ر٢٤	٠ر٣١	٠ر٣٦	٠ر٤٣	٠ر٥٦	٠ر٧٧	٠ر٧٢	٠ر٩٦	
بنك الاسكان	ـ	٠ر٠٥	٠ر١٣	٠ر٥٦	٠ر٩٢	١ر٦٢	٢ر١٣	٢ر٦٧	٣ر١٤	٣ر٣١	٢ر٢١	٢ر٤٥	
مجموع الشركات المالية ٠	٠ر١٢	٠ر١٨	٠ر٢٧	٠ر٧٦	١ر١٦	١ر٩٣	٢ر٤٩	٣ر١٠	٣ر٧٠	٤ر٠٨	٢ر٩٣	٣ر٤١	
الانتاج السينمائي والتلفزيون والاذاعي	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	(٠ر٠٣)	(٠ر٠٧)	
مجموع الشركات	٤ر٤٨	١١ر١٢	٨ر١٥	١٠ر٠٧	١٢ر٠١	١٥ر٧٨	٢٢ر١٤	٢٦ر١٥	٣٢ر٠٠	١٢ر١١	٦ر٧٥	٤ر٢٧	
التغير السنوي ٪	ـ	١٤٨ر٢	(٢٦ر٧)	٢٣ر٦	١٩ر٣	٣١ر٤	٤٣ر٥	١٥ر٥	(١٥ر٩)	(٤٢ر٧)	(٤٦ر٥)	(٣٦ر٧)	١٠ر٣

* تم إستبعاد صافي مصاريف وايرادات ما قبل التشغيل السنوية لشركتي الزجاج والاردنية للسياحة والمياه المعدنية (ماعين) ، لحين بدء انتاجهما التجاري الذي لم يبدأ بعد حتى نهاية ١٩٨٤ ٠

المصـــــادر :ـ

١) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية " ، الأرباح والخسائر ٠

٢) د٠ محمد الصمادي وعمر وديان وسعود الطيب ، " واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ودورها في الاقتصاد الأردني " ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، تشرين ثاني ١٩٨٤، الجداول التفصيلية التي اعتمدت عليها الدراسة ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حين ارتفعت الاهمية النسبية لارباح شركات الخدمات المالية من (٧ر ٢٪) عام ١٩٧٣ ، إلى (٩ر ٧٩٪) عام ١٩٨٤ ، ويعزى هذا التغير في الأهمية النسبية إلى الخسائر التي تكبدتها شركات البوتاس والاسمدة ، واسمنت الجنوب مقابل تزايد أرباح بنك الاسكان وبنك الاتماء الصناعي .

٠٢ تطور إحتياطيات الشركات المشتركة .

وهي الاحتياطيات القانونية والاختيارية التي يتم حجزها بمقتضى أحكام قانون الشركات الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات ، من الارباح السنوية الصافية المتحققة . وبما أن هذه الاحتياطيات تمثل نسبة محددة من الأرباح الصافية القابلة للتخصيص ، فهي إذن تشكل جزءاً من حقوق المساهمين ، ولا تختلف عن الأرباح الموزعة أو الأرباح المدورة . ولذلك ترتبط أرصدة هذه الاحتياطيات وجوداً وعدماً بتحقق الأرباح أو تكبد الخسائر .

وتشير الارقام في الجدول رقم (٤-١٨) إلى أن رصيد الاحتياطيات المتراكم للشركات المشتركة ، قد ارتفع من (٠٤ر ٣) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إلى (١٥ر ٨٦) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٣ر ٣٨٪) . ولذلك ارتفعت نسبة الاحتياطيات إلى رأس المال المدفوع من (٠ر ١١٪) في بداية عام ١٩٧٣ لتصل إلى (٢ر ٧٣٪) عام ١٩٨٤ . واحتلت الاحتياطيات المتراكمة لكل من شركة مصفاة البترول والفوسفات ، والاسمنت ، المراكز الثلاثة الاولى بنسبة بلغت في المتوسط (٥ر ٣٦٪) ، (٤ر ٢٥٪) ، (٩ر ١٤٪) من إجمالي الرصيد المتراكم لاحتياطيات الشركات المشتركة محل الدراسة .

٠٣ الأرباح الموزعة على المساهمين .

يستخدم هذا المقياس للتعرف على العائد المالي على رأس المال المدفوع أو على حصة رأس المال المدفوع من الأرباح الصافية بعد إقتطاع الضريبة ، والاحتياطيات ، ومكافآت مجلس الادارة وضريبة الجامعة . ويعد أحد أهم مؤشرات عائد الربحية ، باعتباره مؤشراً تجارياً . وهو الأساس الذي يبني عليه المستثمر الفرد قراراته ، ويمكن مقارنته بفرص الاستثمار البديلة . إلا أنه ليس المقياس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ـ١٨)

تطور الاحتياطيات المتراكمة للشركات المشتركـــــــة

للفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)

(بالمليون دينا ر)

أسم الشركة \ السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
	السنـــــــوات												
القوسفـــــات	٠ر٦	٢ر٤٤	٢ر١٧	٢ر٦٠	٣ر٤٠	٤ر١٩	٥ر٦٠	١١ر٤٥	٢٠ر٢٢	٢١ر٧٧	٢٣ر٠٠	٢٥ر٤٠	
العامة للتعديـــن	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٩	٠ر١٤	٠ر١٥	٠ر١٦	٠ر٢١	
الأجـــــواخ	٠ر١٦	٠ر١٩	٠ر٢٥	٠ر٢٨	٠ر٣١	٠ر٣٥	٠ر٤١	٠ر٤٩	٠ر٧٠	٠ر٤٧	٠ر٧٢	٠ر٩٨	
الدباغـــــة	٠ر٠٨	٠ر٠٩	٠ر٠٩	٠ر١٤	٠ر٢١	٠ر٢٢	٠ر٢٣	٠ر٢٣	٠ر٢٣	٠ر٣٥	٠ر٣٥	٠ر٣٥	
الورق والكرتـــون	ـ	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٦	٠ر٠٦	٠ر٠٨	٠ر٠٥	٠ر٠٦	٠ر٢٠	٠ر٣٧	٠ر٣٩	٠ر٥٣	
مصفاة البـــترول	١ر٣٠	١ر٨٣	٢ر٦١	٨ر٢٨	٨ر٨٢	٩ر٧٠	١٠ر٩٣	١٧ر١٠	٢٠ر١٤	٢٠ر٩٣	٢١ر٢٩	٢١ر٦٩	
العربية لصناعة الادوية	٠ر١٦	٠ر٣٠	٠ر٤٩	٠ر٨٢	١ر٤٩	١ر٥٢	١ر٨٧	٢ر٠٨	٢ر٣٦	٥ر٣٥	٥ر٦٥	٥ر٩٩	
الاسمنـــــت	٠ر٤٣	٠ر٦٧	٢ر٤٤	٢ر٧٦	٣ر٣٩	٣ر٣٧	٣ر٦٤	٤ر١٩	٨ر٤٥	١٠ر٥٩	١٥ر٦٥	١٥ر٨١	
كهرباء إربـــــد	٠ر١٠	٠ر١٣	٠ر١٢	٠ر١٧	٠ر٢٠	٠ر٢٠	٠ر٢٦	٠ر٤٦	٠ر٥٠	٠ر٥٥	٠ر٥٧	٠ر٩٧	
الفنادق والسياحة الأردنية .	٠ر٠٧	٠ر٠٧	٠ر١٠	٠ر١٨	٠ر٤٠	٠ر٦٦	٠ر٨٢	٠ر٨٦	٠ر٦٠	٠ر٦١	٠ر٦١	٠ر٦١	
العربية الدولية للفنادق	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٢٢	٠ر٢٦	٠ر٣٢	٠ر٣٢	٠ر٣٢	
الخطوط البحرية الوطنية	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر١٤	٠ر٤٧	٠ر٥٤	٠ر٦١	
بنك الانماء الصناعي	٠ر١٨	٠ر٢١	٠ر٢٦	٠ر٣٣	٠ر٤٩	٠ر٥٧	٠ر٨٠	٠ر٩٣	١ر٤٨	١ر٧١	٢ر٣٤	٢ر٨٠	
بنك الاسكـــــان	ـ	ـ	ـ	ـ	١ر٦١	٢ر٥٩	٣ر٨٠	٥ر٤٠	٧ر١١	٨ر٨٩	٩ر٤٩	١٠ر٢٤	
مجموع الأرصـــدة	٣ر٠٤	٥ر٩٤	٨ر٥٤	١٥ر٦٢	١٩ر٣٩	٢٢ر٤٧	٢٧ر٤٥	٤٣ر٥٨	٦٢ر٥٣	٧٢ر٥٣	٨٠ر٩٩	٨٦ر٥١	
التغير السنـــوي٪	ـ	٩٥ر٤	٤٣ر٨	٨ر٢٩	٢٤ر١	١٥ر٩	٢٢ر٢	٥٨ر٨	٤٣ر٥	١٦ر٠	١١ر٧	٦ر٨	٣٨ر٣

المصـــــدر :ـ

١) نفس مصادر الجدول رقم (٤ـ١٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوحيد من وجهة نظر الحكومة أو المؤسسات العامة . ومن أهم النسب المستخدمة في القياس ، نسبة الأرباح الصافية للشركة قبل الضريبة إلى رأس مالها المدفوع . ويهتم هذا المقياس بتحليل الارقام النسبية للأرباح الموزعة .

تظهر بيانات الجدول رقم (٤-١٩) ، أن (١٣) شركة من أصل (٢٠) شركة مشتركة ، قد وزعت أرباحا خلال سنوات الدراسة . ومن بين هذه الشركات من وزع أرباحاً سنوية باستمرار ، كشركة الفوسفات ، والاسمنت ، ومصفاة البترول وغيرها . ومنها شركات وزعت أرباحاً في عدد من السنوات ، كالشركة العامة للتعدين ، والورق والكرتون ، وكهرباء إربد وغيرها . وبلغت الارباح الموزعة في عام ١٩٧٣ نحو (٤ر٢) مليون دينار ، إرتفعت في عام ١٩٨٤ لتصل إلى (٤ر١٤) مليون دينار ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٢٠٪) . ويلاحظ الاتجاه العام للارباح السنوية التي وزعتها الشركات المشتركة خلال فترة الدراسة،حيث يتضح أنها كانت في تزايد مستمر باستثناء عامي (١٩٨٢ ، ١٩٨٣) .

وللتعرف على جدوى فرصة الاستثمار للمساهم في رؤوس أموال الشركات المشتركة ، فقد أُعدت لهذه الغاية مقارنة بين الفائدة على وديعة لأجل سنة وبين نسب الأرباح السنوية التي وزعتها الشركات المشتركة خلال فترة الدراسة . ويبين الجدول رقم (٤-١٩) ، أن نسب الأرباح السنوية التي وزعتها كل شركة من الشركات المشتركة ، قد فاقت في كافة سنوات الدراسة ، الفائدة على وديعة لأجل لمدة سنة (باستثناء نسب الارباح التي وزعتها شركة مصفاة البترول عامي ١٩٧٧،١٩٨٣ وشركة الدباغه عام ١٩٨٣ ، وشركة الخطوط البحرية عام ١٩٨٤) . وبذلك كان العائد النقدي السنوي للاستثمار باسهم الشركات المشتركة ، أفضل من عائد الاستثمار السنوي بودائع لاجل سنة لدى الجهاز المصرفي الأردني .

أما حصة الحكومة الاردنية من الارباح التي وزعتها الشركات المشتركة محل الدراسة ، فإنها لا تتوقف على مساهمتها في رأس المال المدفوع فقط ، بل على عوامل أخرى . ومن أهم هذه العوامل ، إمتلاك الحكومة لأسهم عادية في بعض الشركات ، كشركة بنك الانماء الصناعي ، وبنك الاسكان ، والفنادق والسياحة الاردنية . حيث جرت العادة في مثل هذه الشركات، أن لا تُوزّع أرباحاً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ـ ١٩)

تطور الأرباح السنوية التي وزعتها الشركات المشتركـــــــة
لفـــترة (٧٣ـ ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

أسم الشركة \ السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المعدل في المتوسط ٪
القوسقـــــات	٠ر٦٠	١ر٢٠	١ر٢٠	١ر٢٠	١ر٢٠	١ر٤٥	٢ر٠٠	١ر٧٥	٣ر٥٠	٢ر٤٠	٢ر٤٠	٤ر٠٠	
النسبة الموزعة ٪	١٠خاص	٢٠	١٢	١٢خاص	١٢	١٤ر٥	٢٠	١٧ر٥	٣٥	١٢	١٢	٢٠	
العامة للتعديـــن	—	—	—	—	—	٠ر٠٩	٠ر١٠	٠ر١٥	٠ر١٦	٠ر١٥	—	٠ر١٦	
النسبة الموزعة ٪	—	—	—	—	—	٩	١٠	١٥	١٦	١٥	—	١٦	
الاجـــــواخ	٠ر٠٦	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٠٦	٠ر٠٥	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٠٩	٠ر٠٩	٠ر١٨	٠ر٢٣	٠ر٢٤	
النسبة الموزعة٪	١٠	١٢ر٥	١٢ر٥	١٠	٩	١٢	١٤	١٥	١٥	٣٠ + ١/٢ سهم	٢٥	٢٧	
الدباغـــــة	٠ر٠٥	٠ر٠٦	٠ر٠٦	٠ر٠٥	٠ر٠٨	٠ر٠٩	٠ر١١	٠ر٠٨	٠ر٠٦	٠ر٠٨	٠ر٠٨	٠ر٠٩	
النسبة الموزعة ٪	١٢	١٥	٦	٦	١٠	١١	١٤	١٠	٧ر٥	٨	٧ر٥	٨ر٥	
الورق والكرتون	—	٠ر٠٤	٠ر٠٦	٠ر٠٦	—	—	—	—	٠ر١٥	٠ر١٥	—	٠ر١٨	
النسبة الموزعة ٪	—	١١	١٠	١٠	—	—	—	—	١٠	١٠	—	١٢	
مصفاة البـــترول	٠ر٧٩	٠ر٩٦	٠ر٩٦	٢ر٠١	١ر٤٤	١ر٩٦	٢ر٩٢	٣ر٠٠	٤ر١٦	٤ر٤٨	٢ر٤٠	٢ر٨٨	
النسبة الموزعة ٪	١٠	١٢	١٢	٧ر٥	٣ر٥	٧ر٥	١٠	١٠	١٣	١٤	٧ر٥	٩	
العربية لصناعة الأدوية	٠ر٠٦	٠ر١٠	٠ر١٠	٠ر٣٩	١ر١٢	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٤٠	٠ر٥٠	١ر٤٤	٠ر٦٠	٠ر٦٠	
النسبة الموزعة٪	١٢قديم ٥جديد	٢٠	٢٠	٢٠	٦قديم ٢٠جديد	٢٠	٢٠	٢٠	٢٥	٣٦+ ١/٢ سهم	١٥	١٥	
الاسمنـــــت	٠ر٤٥	٠ر٦٨	٠ر٩٠	٠ر٩٠	٠ر٩٠	٠ر٩٠	١ر٠٥	١ر٦٩	٢ر٦٩	٢ر٢٥	٢ر٧٠	٣ر٨٣	
النسبة الموزعة٪	١٢	١٥	٦	٦ + ٥/٦	٦	٦	١٠	١٠	١٢	١٠	١٢ ١١/٥	١٧	
كهرباء إربـــــد	٠ر٠٧	—	٠ر٠٧	٠ر١٠	٠ر٠٨	—	٠ر١٥	٠ر٢٤	٠ر١٨	٠ر١٦	—	٠ر٢٩	
النسبة الموزعة٪	٧	—	٧	٩	٧	—	١٢	١٢	٩	٨	—	٩ر٨	
الفنادق والسياحة الأردنية	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٩	٠ر١٠	٠ر١١	٠ر١١	٠ر١١	٠ر٠٩	—	—	
النسبة الموزعة ٪	٦خاص	٦خاص	٦خاص	٦خاص	١٢	١٤	١٥	١٥	١٠	٨	—	—	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع الجدول رقم (٤ــ١٩)

(بالمليون دينار)

السنوات / اسم الشركة	السنوات										المعدل في المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
الخطوط البحرية	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٣٩	٠٫٧٥	٠٫٦٩	٠٫٤٢	
النسبة الموزعة ٪	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠	١٠	١٠	٦	
بنك الانماء الصناعي	٠٫١٦	٠٫١٧	٠٫١٨	٠٫٢٠	٠٫٣٠	٠٫٣٠	٠٫٣٥	٠٫٣٥	٠٫٥٠	٠٫٥٢	٠٫٥٢	٠٫٥١	
النسبة الموزعة ٪ *	٧	٧٫٥	٨	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١١	١١٫٥	١٠	٩	
بنك الاسكان	—	٠٫١٢	٠٫١٢	٠٫٤٢	٠٫٩٢	١٫٠٨	١٫٠٨	١٫٠٨	١٫٢٠	١٫٢٠	١٫٢٠	١٫٢٠	
النسب الموزعة ٪ **	—	٦	٦	٧	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	
مجموع الارباح الموزعة	٢٫٣٧	٣٫٤٣	٣٫٧٧	٥٫٣٣	٦٫١٨	٦٫٤٤	٨٫٨٠	٨٫٩٤	١٣٫٦٩	١٣٫٦٧	١٠٫٨٢	١٤٫٤٠	
التغير السنوي ٪	—	٤٤٫٧	٩٫٩	٤١٫٤	١٥٫٩	٤٫٢	٣٦٫٧	١٫٦	٥٣٫١	(٠٫١)	(٢٠٫٨)	٣٣٫١	٢٠٫٠
الفائدة على وديعة لاجل سنة ٪	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٠	٥٫٢	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٠	٨٫٠	٨٫٠	

* للقطاع الخاص فقط .

** لحملة الاسهم الممتازة فقط .

المصادر :ــ

١) نفس مصادر الجدول رقم (٤ ــ ١٧) .

٢) البنك المركزي الأردني ، " ملفات قسم الاحصاء " ، دائرة مراقبة البنوك .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على المالكين لأسهم عادية . يضاف إلى ذلك ، تفضيل الحكومة توزيع الأرباح على القطاع الخاص ، على الرغم من كونها المساهم الرئيسي في بعض الشركات الكبرى ، كشركة الفوسفات .

ويبين الجدول رقم (٤ـ٢٠) حصة الحكومة من الارباح التي وزعتها الشركات المشتركة ، إذ إرتفعت من (٤ر٠) مليون دينار عام ١٩٧٣ ، إلى (٦ر٤) مليون دينار عام ١٩٨٤ . وبلغ مجموع أرباح الحكومة خلال الفترة (٧٣ـ١٩٨٤) ، ما مقدارة (٦ر٣١) مليون دينار ، منها (٤ر٢١) مليو ن دينار من شركة الفوسفات (١ر٦) مليون دينار من شركة الاسمنت . وبذلك إحتل مجموع أرباح الحكومة من شركتي الفوسفات والاسمنت على التوالي (٧ر٦٧٪ ، ٤ر١٩٪) من مجموع الارباح التي حصّلتها الحكومة من الشركات المشتركة ، أي ما مجموعة (١ر٨٧٪) .

أما الأهمية النسبية السنوية لحصة الحكومة من أرباح الشركات المشتركة ، فقد بلغت في المتوسط (٨ر٣١٪) من الأرباح التي وزعتها هذه الشركات خلال الفترة محل الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقـــــم (٤ ــ ٢٠)

تطور حصة الحكومة الأردنية من الأرباح التي وزعتها الشركات المشتركـــة للفـــترة (٧٣ ــ ١٩٨٤)

(بالمليون دينار)

السنوات / أسم الشركة	السنـــــــوات											المجموع / المتوسط ٪
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
لفوسفـــــات	ــ	٠ر٩٨	١ر٠٧	ــ	١ر٠٧	١ر٢٩	١ر٧٨	٦ر٤١	٢ر٤٤	١ر٧٤	١ر٧٤	٢ر٩٠	٢١ر٤٢
لعامة للتعديـــن	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٨	٠ر٠٨	٠ر٠٨	ــ	٠ر٠٨	٠ر٤٢
لاجـــــواخ	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٢	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر٠٦	٠ر٣٣
لدباغـــــة	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر١٧
لورق والكرتون	ــ	أسهم	٠ر٠١	٠ر٠١	ــ	ــ	ــ	ــ	٠ر٠١	٠ر٠١	ــ	٠ر٠٢	٠ر٠٦
صفاة البترول	٠ر٠٣	٠ر٠٦	٠ر٠٦	٠ر٠٧	٠ر٠٥	٠ر٠٨	٠ر١٠	٠ر١٠	٠ر١٧	٠ر٣٠	٠ر٣١	٠ر٣٦	١ر٦٩
لعربية لصناعة الأدوية	ــ	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠٥	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٧	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٣٥
لاسمنـــــت	٠ر٣٢	٠ر١٨	٠ر١٩	٠ر٢٥	٠ر٢٧	٠ر٤٠	٠ر٤٤	٠ر٦١	٠ر٥٩	٠ر٧٤	١ر٠٠	١ر١٤	٦ر١٣
كهرباء إربـــد	٠ر٠١	ــ	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	ــ	٠ر١٢	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٠ر١٧
لفنادق والسياحة الأردنية	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٧	٠ر٠٩	٠ر٠٩	٠ر٢٠	٠ر١٠	٠ر٠٩	ــ	ــ	٠ر٧٩
لخطوط البحرية الوطنية	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٢	٠ر١٣
١٠ المجموع	٠ر٤٣	١ر٣٠	١ر٤٣	٠ر٤٦	١ر٥٤	١ر٩٦	٢ر٦٥	٧ر٤٦	٣ر٤٨	٣ر١٢	٣ر١٩	٤ر٦٣	٣١ر٦٥
التغير السنوي ٪	ــ	٢٠٢ر٣	١٠ر٠	(٦٧ر٨)	٢٣٤ر٨	٢٧ر٣	٣٥ر٢	١٨١ر٥	(٥٣ر٤)	(١٠ر٣)	٢ر٢	٤٥ر١	٥٥ر٢
٢٠ اجمالي الارباح الموزعة ٠	٢ر٣٧	٣ر٤٣	٣ر٧٧	٥ر٣٣	٦ر١٨	٦ر٤٤	٨ر٨٠	٨ر٩٤	١٣ر٦٩	١٣ر٦٧	١٠ر٨٢	١٤ر٤٠	
(١:٢) ٪	١ر١٨	٣٧ر٩	٣٧ر٩	٨ر٦	٢٤ر٩	٣٠ر٤	٣٠ر١	٨٣ر٤	٢٥ر٤	٢٢ر٨	٢٩ر٥	٣٢ر٢	٣١ر٨

المصـــادر :ــ

١) التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات ، " الميزانية والحسابات الختامية " ٠

٢) وزارة الصناعة والتجارة ، " الكشوفات السنوية بحصة الحكومة من الارباح الموزعة في الشركات التي تساهم بها " ، قسم الاستثمار ، السنوات ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ٠

٣) وزارة المالية ، " سجلات الاستثمار برؤوس أموال الشركات " ، قسم القروض والاستثمار ، السنوات (١٩٧٣ ــ ١٩٨٠) ٠

٤) الجدول رقم (٤ ــ ١٩) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نخلص مما تقدم ، إلى أن الشركات المساهمة العامة المشتركة محل الدراسة ، قد لعبت دوراً بارزاً في تمكين الاقتصاد الاردني من تحقيق جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات (١٩٧٣-١٩٨٤). فقد كشف التحليل عن تزايد الاهمية النسبية لناتج الشركات المشتركة ، بحيث أصبح يشكل في المتوسط ، في السنوات (٨٢-١٩٨٤) ، حوالي ($\frac{1}{6}$) الناتج المحلي القائم في الأردن بعد أن كان يشكل في المتوسط في السنوات السابقة أقل من ($\frac{1}{10}$) الناتج المحلي . كما شكل ناتج الشركات المشتركة العاملة في الصناعة في المتوسط أكثر من ($\frac{1}{3}$) الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الأردن. ووفرت الشركات المشتركة أيضا ، عدداً متزايداً من فرص العمل ، إذ شكلت ما نسبته (٤ر٨٪) في المتوسط من عدد العاملين في المؤسسات التي يعمل بها (٥) أشخاص فأكثر . وكان من الممكن أن ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ذلك ، لولا حداثة عهد الشركات المشتركة العاملة في قطاعي النقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية . ودفعت الشركات المشتركة أيضا ، أجوراً سنوية متزايدة للعاملين فيها ، إلاّ أن الاجر السنوي الحقيقي للعامل كان متواضعاً بالمقارنة مع انتاجيته السنوية الحقيقية.

هذا وقد شكلت حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة محل الدراسة ، في المتوسط ، حوالي ($\frac{1}{2}$) صادرات الأردن بدون إعادة التصدير . وأحدثت الشركات الصناعية الجديدة المشتركة ابتداء من عام ١٩٨٢ ، تغييراً جوهرياً في هيكل الصادرات الاردنية ، بعد أن كان متركزاً في صادرات الفوسفات. وغطت حصيلة صادرات الشركات الصناعية المشتركة في المتوسط حوالي ($\frac{1}{10}$) المستوردات الاردنية ، في حين غطت باقي الصادرات الاردنية الاخرى في المتوسط حوالي العشر ($\frac{1}{10}$) أيضاً . وتزايدت نسبة الاداء التصديري للشركات الصناعية المشتركة مجتمعة ، نتيجة نمو صادراتها بنسب تفوق نسب نمو ناتج تلك الشركات .

أما بالنسبة لدور الشركات المشتركة في الضرائب في الاردن ، فقد شكلت حصيلة ضرائب الارباح على تلك الشركات في المتوسط أكثر من ($\frac{1}{3}$) حصيلة ضرائب الدخل في الأردن ، إلاّ أن الاتجاه العام للأهمية النسبية كان متناقصا نتيجة تراجع أرباح شركتي الفوسفات ، ومصفاة البترول ، وتحسّن تحصيل ضرائب الدخل من فئات المكلفين من غير الشركات ، بالاضافة إلى الاستفادة من الاعفاءات الضريبية الواردة في قانون تشجيع الاستثمار . أما ضرائب الانتاج المحلي على الاسمنت والمشتقات النفطية ، فساهمت في المتوسط بأكثر من ($\frac{2}{3}$) حصيلة ضرائب الانتاج المحلي (المكوس) في الأردن ، إلاّ أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاهمية النسبية كانت أيضا متناقصة نتيجة إنخفاض ضريبة الانتاج على المشتقات النفطية خلال الفترة (٧٦ـ١٩٨٤) ، علاوة على تزايد عدد السلع الخاضعة لضريبة الانتاج وإرتفاع المعدلات عليها .

وبخصوص الارباح السنوية الصافية للشركات المشتركة ، فقد تزايدت باستمرار باستثناء السنوات ١٩٧٥ ، (٨١ـ١٩٨٤) ، نتيجة إنخفاض أرباح شركتي الفوسفات والاسمنت عام ١٩٧٥ ، وللخسائر التي تكبدتها شركات البوتاس ، والاسمدة ، واسمنت الجنوب والعربية الدولية للفنادق في السنوات (٨١ـ١٩٨٤) ، علاوة على تراجع نسب النمو السنوية لارباح شركتي الفوسفات ، ومصفاة البترول . ووزعت الشركات المشتركة معدلات أرباح سنوية ، كانت في معظم السنوات ، وعند معظم الشركات ، أعلى من الفائدة على ودائع الاجل السنوية ، مما يعني جدوى الاستثمار السنوي في أسهم الشركات المشتركة محل الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهوامـــش :

١) دائرة الإحصاءات العامة ، الأمم المتحدة ـ لجنة غربي آسيا ، " الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ " ، المصدر الصناعي للناتج المحلي الإجمالي ، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة / عمـــان ، آذار ١٩٧٨ ، جدول (ج) .

٢) د. محمد سعيد عميرة ، " القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الإقتصادية " ، مجلة العمـــل ، العددان ٢٩ ، ٣٠ ، السنة الثامنة ١٩٨٥ ، ص (٢٠) .

٣) البنك المركزي الأردني ، " النشرة الإحصائية الشهرية " دائرة الأبحاث والدراسات ، العـــدد ١ ، كانون ثاني ١٩٨٦ ، جدول رقم (٣٧).

٤) Said Shahadah,"Facts and Figures",Icome Tax Department, Amman,Jordan,1986,P.(26).

٥) جليل فريد البديوي ، "ندوة المعاملة الضريبية للإستثمار العربي الوافد للأقطار العربية " ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، (٢٢ـ٢٣) تشرين أول / أكتوبـــر ١٩٨٤ ، عمان / الأردن ، ص (٢٧) .

٦) التقارير السنوية لمجلس إدارة شركة الفوسفات ، " الميزانية والحسابات الختامية للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧" .

٧) أنظر في ذلك المراجع التالية :ـ

- د. علي خليفة الكواري ، " دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية ـ مدخل إلـــى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط" ، عالـــم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت ، حزيران ١٩٨١، ص (١٧٧ ـ ١٨٤) .

- د. سمير التنير ، " تنظيم وتطوير المشروع الصناعي وفريق الدراسات الإقتصادية"، معهـد الإنماء العربي ، الدراسات الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ ، ص (٨ـ٣٣) .

- د. حسن توفيق ، د. علي عبد المجيد ، د. عاطف عبيد ،" دور القطاع العام في التنميـة في مصر ـ الإطار القانوني والإداري " ، ندوة تقييم المشروعات العامة في الأقطار العربيـــة ، المعهد العربي للتخطيط / الكويت ، مارس ١٩٧٦ ، ستانسل ص (٢١ـ٣٢) .

٨) سالم الأشولي ، "حول تمويل إستثمارات القطاع المشترك في الكويت"، ندوة تقييم المشروعـــات العامة في الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط / الكويت ديسمبر ١٩٧٥ ، ستانســـل ، ص (١٩ـ٢٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصـــــات والنتائـــــج

تنهض الشركات المساهمة العامة ، بما لها من مزايا ووفورات إقتصادية ، بدور بارز في النشـــاط الاقتصادي والتنمية ، فهذه الشركات إضافة إلى ما توفره من سلع وخدمات ، تعمل على حشد المدخـــرات وتوسيع وزيادة الاستثمار ، وتهيء الظروف المناسبة لانشاء الاسواق المالية ، واستغلال الثروات الطبيعية . لذلك تعتبر الشركة المساهمة العامة من أنجح أساليب الاستثمار الجماعي ومن أسرع السبل في زيادة الانتاج القومي ، ومن أفضل الاشكال القانونية في التنظيم والرقابة .

وقد ظهرت الحاجة إلى الشركات المساهمة العامة مع تزايد حاجة المجتمعات إلى رؤوس أموال كبيرة ، ولتقليل مخاطر الاستثمار ، إذ لا تتعدى تلك المخاطر حصة المساهم في رأس مال الشركة .

هذا ويحدد الشكل القانوني للشركة الحقوق والالتزامات المترتبة عليها كهيئة إعتبارية لها ذمتها المالية المستقلة ، كما يحدد الحقوق والالتزامات المترتبة على الذمة المالية الذاتية لأصحابها .

ومع تطور نشاط الدولة في الحياة العامة ، الذي كان محصوراً ولفترة طويلة بالوظائف التقليديـــة ، تزايدت وظائفها ، واتسع نشاطها ليشمل معالجة مشكلات إقتصادية واجتماعية على قدر كبير من التعقيـد ، لايستطيع القطاع الخاص حلها ، كما أنها لا تنسجم مع طبيعته وأهدافه . فبناء الخدمات الأساسية ، التـي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها ، لضخامة إستثماراتها وقلة مردودها المالي ، وتصدّي الحكومة لهـا بما يتوافر لديها من قدرات وامكانات إقتصادية وسياسية وادارية ، يعتبر مسألة ضرورية لعملية التنميـة . كما أن النهوض بالاقتصاد الوطني وحفز المبادرة الفردية ، تحتم على الحكومة ، باعتبارها الهيئة صاحبـة السلطة والسيادة ، تطوير التشريعات والمؤسسات المالية والاقتصادية ، ووضع السياسات الاقتصاديـــة وتنفيذها . وفضلاً عن ذلك ساعدت سرعة الاتصال بين الدول على تبادل المعارف والتجارب ، مما أدى إلـى تطوير الفكر الاقتصادي حول وظيفة الدولة ، حيث أسند إليها القيام بجزء كبير من مشاريع التنميـة . وقد ترتب على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، الذي حظي بقبول متفاوت من دولة لأخرى ومن نظـام إقتصادي لآخر ، تعاظم دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي . وشاع على أثر ذلك ، نظام الاقتصـاد المختلط في معظم المجتمعات المعاصرة ، و هو نظام يعطي دوراً لكل من القطاعين العام والخاص فـي النشاط الاقتصادي والاجتماعي . إذ في ظل هذا النظام يمارس القطاع العام دوره بطرق شتى ، بعضها مباشر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعضها الآخر غير مباشر . فتارة ينفرد في ملكية بعض المشاريع وإداراتها ، وتارة يدخل مشاركاً القطاع الخاص في بعضها الآخر ، أو يترك للقطاع الخاص ملكية مشاريع أخرى وإداراتها . هذا ، والأردن يصنف ضمن مجموعة الدول التي تطبق النظام الاقتصادي المختلط .

والنظام الاقتصادي في الاردن يرتكز على مبادىء أساسية ، أهمها : إحترام الملكية الفردية لعناصر الانتاج ، وحرية المشروع الفردي في النشاط الاقتصادي . إلا أن الحكومة الأردنية ، تتدخل في نشاط المشروع الخاص من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة . وقد ساهم في تعميق تدخل الحكومة الأردنية في النشاط الاقتصادي ، قضايا وعوامل موضوعية عامة ، وأخرى خاصة ، بالمجتمع الأردني . ولا تختلف العوامل الموضوعية العامة في الأردن ، عن تلك التي أثرت على نشاط الحكومات في إقتصاديات الدول النامية عموماً كالبطالة ، وإختلال هيكل الانتاج ، وضعف المدخرات المحلية والبنية الأساسية ، وصغر السوق المحلي ، وتردد القطاع الخاص في الاستثمار ، وارتفاع معدل نمو السكان . إلا أن الأردن ، وكنتيجة لموقعه المتميز تأثر بالاحداث التي مرت بها المنطقة ، والتي كان من أبرزها ، حرب عام ١٩٤٨ ، ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠ ، وحرب عام ١٩٦٧ . فقد ترتب على تلك الاحداث ، أن تفاقمت مشكلة البطالة في الأردن ، وتغيرت إتجاهات التنمية ، وتعمقت الاختلالات الاقتصادية ، وتزايدت الحاجة إلى موارد مالية كبيرة لاغراض الاستثمار والاستهلاك .

وأمام هذه المشاكل والمعوقات ، مارست الحكومة الأردنية النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال توفير الخدمات الأساسية الانتاجية غير المباشرة ، وإقامة المشاريع الانتاجية المباشرة . فقد بادرت في مراحل مبكرة من الاستقلال ، إلى بناء الخدمات الأساسية كالطرق والمطارات والموانىء وشبكات المياه والكهرباء والري والهاتف ، وبناء السدود والمدارس والمستشفيات . وطورت التشريعات المتعلقة بالشركات ، وتشجيع الاستثمار والضرائب ، والدين العام الداخلي وغير ذلك . وأنشأت المؤسسات المالية ، والتمويلية ، والادخارية ، والنقدية ، والتخطيط . أما دور الحكومة الأردنية في مجال مشاريع الانتاج المباشرة ، فتظهر في المشاريع التجارية ، التي أقامتها الحكومة أو ساهمت بها ، وذلك على شكلين :-

الأول مشروع المؤسسة العامة ، التي تقوم بانتاج السلع والخدمات على أسس تجارية ، إلا أن أهدافها تتركز في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، أكثر من تحقيق الأرباح . ومن الامثلة عليها مؤسسة النقل العام ، ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وسلطة الكهرباء ، وسلطة المياه والمجاري ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، وغيرها .أما الشكل الثاني فهو مشروع الشركات المساهمة المشتركة، التي تساهم الحكومة برأسمالها إلى جانب القطاع الخاص الأردني ، بالاضافة إلى مساهمين آخرين كالمؤسسات العامة الأردنية ، وغير الأردنيين . وظهر هذا النمط من المشاريع المشتركة منذ أوائل الخمسينيات ، ثم تزايد عددها ، وحجم رأسمالها المدفوع ، وتنوعت مجالات إنتاجها . ومن المتفق عليه ، أن مساهمة الحكومة الاردنية في مشاريع الشركات المساهمة المشتركة ، تستند إلى مبررات كثيرة ، إلا أن أهمها :- ١) استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة ، ٢) وإحلال المستوردات وزيادة الصادرات ، ٣) وتوفير فرص العمل ، ٤) ودعم المشاريع القائمة التي تعاني من مشاكل مالية وإدارية ، ٥) وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ، وذلك إضافة إلى تأكيد أهميتها من الناحية الاستراتيجية ، وتوفير الرقابة ، وغير ذلك.وبالرغم من أهمية المبررات التي دفعت الحكومة للمساهمة في المشاريع المشتركة ، إلا أن مشاركتها ، لم تستوح من فكرة مخططة مسبقا ، بل جاءت متفرقة ، تتزايد حينا مع توافر الفوائض المالية ، وتنخفض حينا آخر بانخفاضها . فقد إنخفضت نسبة ما تساهم به الحكومة في رأس المال المدفوع في بعض المشاريع الاستراتيجية المشتركة كمصفاة البترول ، والكهرباء الاردنية . وتأخرت في إستغلال بعض الثروات الهامة المتوافرة في الأردن ، كالبوتاس ، والاسمدة ، والزجاج ، والمواد الزراعية . إلا أن الاهم من ذلك كله ، أنها لم تعمل على تطوير قانون مستقل للشركات المساهمة المشتركة ، على الرغم من ضخامة الاستثمارات فيها ، وأهميتها في قيادة الاقتصاد الوطني عموماً والصناعي خصوصاً ، واختلاف أهدافها وطبيعة إداراتها عن باقي الشركات . والمحاولة الوحيدة للحكومة في هذا المجال ، كانت عندما صدر (قانون مؤسسة التنمية الصناعية) رقم (٣١) لسنة ١٩٧٣ ، الذي لم يطل عليه الأمد ليُلغى بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥.

فمشاريع الشركات المشتركة ، التي تساهم الحكومة برأسمالها وكذلك القطاع الخاص الاردني ، والمؤسسات العامة الاردنيه ، وغير الاردنيين تمثل أحد النماذج الاقتصادية التجارية الهامة السائدة في الاقتصاد الاردني ، والتي أصبح يعول عليها بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بعد أن تزايد زخمها كماً ونوعاً خلال الفترة (٧٣-١٩٨٤) . وقد كشفت الدراسة ، أن الزيادات التي حققتها الشركات المساهمة العامة المشتركة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة ، في كل من ناتج الشركات المشتركة ، وناتجها الصناعي، وفي توفير فرص العمل ، وفي حصيلة ضريبة أرباح الشركات ، وفي ضريبة الانتاج المحلي على الاسمنت والمشتقات النفطية ، قد لعبت دوراً إيجابياً كبيراً في تحقيق الزيادات في كل من الناتج المحلي الاجمالي القائم في الأردن ، وفي الناتج المحلي لقطاع الصناعة ، وفي فرص العمل لدى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤسسات التي يعمل بها (٥) أشخاص أو أكثر ، وفي حصيلة ضرائب الدخل في الاردن ، وفي حصيلة ضرائب الانتاج المحلي في الأردن ، على التوالي والترتيب ٠

أما حصيلة الصادرات من الشركات المشتركة فقد شكلت حوالي نصف الصادرات الوطنية الاردنية ٠ كما أحدثت الشركات المشتركة الصناعية الجديدة ، إبتداءً من عام ١٩٨٢ ، تغييراً جوهرياً على هيكل الصادرات الاردنية ٠ وتزايدت نسبة الاداء التصديري في الشركات المشتركة مجتمعة نتيجة نمو صادراتها بنسب تفوق نسب نمو ناتجها ٠

وحققت الشركات المشتركة ، أرباحاً سنوية صافية ، وصل معدل نموها السنوي في المتوسط خلال فترة الدراسة إلى (٣ر١٠٪) ٠ وكان من الممكن أن يتحقق معدل نمو أكبر من ذلك ، لولا تكبد شركات البوتاس ، والاسمدة ، واسمنت الجنوب ، والزجاج ، والعربية الدولية للفنادق خسائر جسيمة في الفترة (٨١ـ ١٩٨٤) ، ولولا تراجع نسب النمو للارباح الصافية لكل من شركات الفوسفات ، ومصفاة البترول ٠ ومن جهة اخرى وزعت الشركات المشتركة نسبة أرباح زادت على نسبة الفائدة السنوية على وديعة لاجل سنة ٠ وهذا يؤكد جدوى الاستثمار في هذه الشركات بمقياس عائد الارباح مقارناً بنسبة الفائدة السنوية على وديعة لاجل كفرصة بديلة٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيـــــــــات

تغطي توصيات هذه الدراسة جانبين :- الجانب الأول يتعلق بتعزيز أهمية الدور الذي تضطلع بـــه الشركات المشتركة في التنمية الاقتصادية في الأردن . أما الجانب الثاني فيتعلق بأدوات تقييم دور الشركات المشتركة في التنمية الاقتصادية في الأردن ، والتي ترتبط أساساً بحل مشكلة البيانات الاحصائية . وهـــذه التوصيات يمكن إجمالها بما يلـــي :-

١) تعزيز أهمية الدور التي تضطلع به الشركات المشتركة في الاقتصاد الأردني . ويتم ذلك من خـــلال العمل على إتخاذ الاجراءات التالية :-

أ) وضع قانون مستقل يتم فيه معالجة الجوانب المختلفة لأوضاع الشركات المشتركة المحلية بذلك أسوة بالدول التي سبقتنا في هذا المجال ، وهي الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها .

ب) إنشاء مؤسسة عامة و / أو دائرة مستقلة تقوم بادارة حصة الحكومة ، ووضع أسس لسياسة مشاركة الحكومة برؤوس أموال الشركات ، وتحديد أهداف المشاركات ، وتعيين مندوبي الحكومة فـــي مجالس إدارة الشركات وفق أسس يتم تحديدها مسبقا .

ج) قصر إشتراك الحكومة على الشركات المساهمة العامة التي ترد مشاريعها في خطط التنميـــة الأردنية ، وبيع حصة الحكومة في الشركات المساهمة الخصوصية .

٢) تطوير البيانات الاحصائية المالية والاقتصادية التي تتضمنها التقارير السنوية لمجالـــس إدارة الشركات المشتركة . لاغراض تقييم الدور الذي تقوم به الشركات المشتركة في الاقتصاد الأردنـــي اذ يجب على دائرة مراقبة الشركات الايعاز للشركات تطوير محتويات تقاريرها السنوية ، بحيـث تتوفر بيانات إحصائية في التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات تتضمن على أقل تقدير البيانـات التاليـــة :-

أ) جدول المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وتتكون بنوده من العناصر التاليـــــــــة :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) عدد العاملين ٠ ٢) القيمة المضافة لناتج الشركة ٠ ٣) قيمة مستلزمات الانتاج٠ ٤) قيمة الصادرات للشركة٠ ٥) قيمة الاجور والرواتب المدفوعة ٠ ٦) قيمة ضريبة الارباح المدفوعة فعلاً لدائرة ضريبة الدخل ٠ ٨) قيمةضريبة الدخل على أجور العاملين المدفوعة فعلا ٠ ٨) قيمة ضرائب الانتاج المحلي المدفوعة فعلاً ٠

ب) جدول الموارد والاستخدامات :- ويتم تحديد مكوناته وفق أسس محاسبية ومالية شاملة ٠

ج) جدول المديونية :- ويتضمن قيمة القروض المسحوبة سنويا من كافة المصادر ، وقيمة الفوائد السنوية المدفوعة ، وقيمة الأقساط السنوية المسددة ٠

د) جدول توزيع حصص المساهمة المدفوعة في رأس مال الشركة :- ويتضمن على أقل تقدير حصة الحكومة ، وحصة المؤسسات العامة ، وحصة القطاع الخاص ، وحصة غير الاردنيين ٠

هـ) تصنيف منتجات كل شركة من الشركات المشتركة حسب جداول التعرفة الجمركية على المستوردات بعد الاستعانة بخبرة وزارة المالية/ جمارك :- ويتم ذكر رقم الفصل أمام السلعة التي تنتجها الشركة عند إعداد بيانات ناتج الشركة ٠ والهدف من ذلك توخي الدقة في تحديد قيمة العرض الكلي من السلعة المنتجة عند تقييم سياسةإحلال المستوردات ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ ـ المصادر العربيـــــة

أولا ٠ الكتـــــب :

١ـ د٠ أبو السعود ، رمضان ٠
الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني ،
المدخل إلى القانون وبخاصة المصري واللبناني ، النظرية العامة للحـــق ،
الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣٠

٢ـ المملكة الاردنية الهاشميـــة ٠
الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ،
المطبعة الهاشمية ، عمان ـ الأردن ، ١٩٦٨ ٠

٣ـ د٠ براكاش ، أوم ٠
النظرية والتطبيق في المؤسسات العامة ـ مع الإشارة بنوع خاص إلـــــى
المؤسسات العامة في الهند،
ترجمة محمد أمين ابراهيم ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانبـــاء
والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (د ٠ ت) ٠

٤ـ د٠ التنير ، سميـــر ٠
تنظيم وتطوير المشروع الصناعي وفريق الدراسات الإقتصادية ،
معهد الإنماء العربي ، الدراسات الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، بيروت،١٩٧٨٠

٥ـ د٠ الخياط ، عبد العزيز ٠
الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ،
القسم الثاني ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلاميـــة ،
جمعية عمال المطابع التعاونية ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٠هـ ١٩٧١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦ - خير ، هانـــــــي ٠
خطب العرش ١٩٢٩ - ١٩٧٢ ،
عمان ، الأردن ، (د ٠ ت) ٠

٧ - د ٠ الدباس ، هاشم ٠
سياسة الأردن الصناعية - نشأتها تطورها إنجازاتها ،
مطبعة وزارة السياحة والآثار ، عمان/ الأردن ، ١٩٨٠ ٠

٨- د ٠ الدجاني ، برهان ٠
محاضرات في التنمية الإقتصادية للأردن ،
جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧٠

٩ - د ٠ سعد الدين ، إبراهيم ٠
السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الإقتصادي والإجتماعي ،
دار المعارف بمصر ، ١٩٧١٠

١٠- د ٠ شرايحه ، وديـــــع ٠
التنمية الإقتصادية في الأردن ،
جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨٠

١١ - شكري ، شكري حبيب ، وآخرون ٠
شركة الأشخاص وشركات الأموال علماً وعملاً في القانون المصري ،
القاهرة ، مطبعة بروكاشيا ، ١٩٥٢٠

١٢ - الصدر ، محمد باقـــــر ٠
إقتصادنـــــــا ،
دار التعارف للمطبوعات ، الطبعة الثالثة عشر ، بيروت ، ١٩٨٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٣- د٠ صقر ، محمد،وآخرون ٠

دور الإقتصاد الإسلامي في إحداث نهضة معاصرة ،

جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية ، سلسلة الدراسات والبحـــــــوث الإسلامية ، الإقتصاد (١)، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠٠

١٤- د٠ الكواري ، علي خليفة٠

دور المشروعات العامة في التنمية - مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،

عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، المجلس الوطني للثقافـــــة والفنون والآداب / الكويت ، حزيران ، ١٩٨١٠

١٥- لاسكي ، هارولد ٠

الدولة في النظرية والتطبيق ،

ترجمة أحمد غنيم وكامل زهيري ، منشورات دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، تشرين ثاني ، ١٩٦٣٠

١٦- د. محي الدين ، عمرو ٠

التنمية والتخطيط الإقتصادي ،

دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، ١٩٧٢٠

١٧ - د٠ مرسي ، فؤاد ٠

التخلف والتنمية في التطور الإقتصادي ،

دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت / لبنان ، ١٩٨٢٠

١٨- المصري ، عبد السميع ٠

مقومات الإقتصاد الإسلامي ،

دار التوفيق النموذجية ، الطبعة الثالثة ، الأزهر / القاهرة ، ١٩٨٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩- ملش ، محمد كامل أمين ·

الشركـــــــات ،

مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ١٩٥٧ ·

٢٠ - د· موسى ، طالـــب ·

الموجز في الشركات التجاريـة ،

مطبعة المعارف ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٧٣ ·

٢١ - د· نصر الله ، مرتضي ناصر ·

الشركات التجاريـــــة ،

مطبعة الأرشاد ، بغداد ، ١٩٦٩ ·

٢٢ - هيلبرونر ، روبرت ·

قادة الفكر الإقتصادي ،

ترجمة د· راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، (د · ت) ·

٢٣ - د· يونس ، علي حسن ·

الشركات التجارية ،

منشورات دار الفكر العربي ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ، (د · ت) ·

ثانيا · أبحاث ودراســـــات :

٢٤ - الأتربي ، محمد صبحي ·

نشأة وتطور القطاع العام في الإقتصاد المصري ،

المركز العربي للدراسات السياسية والإقتصادية ، ١٩٦٨ ·

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٥ - الأشولي، سالـــــم ٠

حول تمويل إستثمارات القطاع المشترك في الكويت ،

المعهد العربي للتخطيط / الكويت ، ندوه تقييم المشروعات العامـــة والتنمية في الأقطار العربية ، ديسمبر ، ١٩٧٦ ٠

٢٦ - د٠ أمين، جلال أحمد ٠

النظرية الإقتصادية وعوامل النمو ،

البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات العام الدراسي السابع عشر، ١٩٧٠/١٩٧١٠

٢٧ - بدر ، يعقـــــوب ٠

مساهمة الحكومة في الشركات الأردنية ،

الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الإقتصادية ، تشرين أول ،١٩٧٥٠

٢٨- البديوي، جليل فريـد ٠

ندوة المعاملة الضريبية للإستثمار العربي الوافد للأقطار العربية ،

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، عمان / الأردن ، (٢٢-٢٣) تشرين أول ، ١٩٨٤٠

٢٩ - د٠ توفيق، حسن وآخرون ٠

دور القطاع العام في التنمية في مصر - الإطار القانوني والإداري ،

المعهد العربي للتخطيط / الكويت ندوة المشروعات العامة والتنميـة (٢٢ - ٢٥) نيسان، ١٩٧٦٠

٣٠- الحسبان، صالح ٠

الأهمية النسبية للشركات المساهمة ودورها في حشد المدخرات ،

الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الإقتصادية ، كانون أول، ١٩٨٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣١- د٠ صمادي، محمد،وآخرون ٠

واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الإقتصاد الأردني،

الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الإقتصادية، تشرين ثاني ،١٩٨٤

٣٢- د٠ عبد الرحمن إسماعيل ٠

الفكر الإقتصادي والتغير التكنولوجي،

مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة العاشرة، أيلول،١٩٨٢٠

٣٣- عرفات، غالب عمرو ٠

التنمية الصناعية في الأردن، حالتها الحاضرة وطرق دعمها،

مركز التنمية الصناعية الأردني، وزارة الإقتصاد الوطني الأردن، ١٩٧٠٠

٣٤- د٠ عميره، محمد سعيد ٠

القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الإقتصادية،

مجلة العمل، العددان ٢٩، ٣٠، السنة الثامنة، ١٩٨٥٠

٣٥ - د٠ فارس، أحمد،وآخرون ٠

المشروعات العامة والتنمية في الجمهورية العربية السورية - دراسة قانونية وإدارية،

المعهد العربي للتخطيط / الكويت، ندوة المشروعات العامة والتنمية، (٢٢-٢٥) نيسان، ١٩٧٦ ٠

٣٦- المحتسب، بثينه محمد علي ٠

سياسة إحلال المستوردات الصناعية في الأردن،

الجامعة الأردنية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، عمان/ الأردن،١٩٨٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : المنشـــــور ات :

١ـ المنشورات الرسمية الأردنية :

أ) البنك المركزي الأردنـــــي :

٣٧ـ الأردن طاقات وإمكانات ، دائرة الأبحاث والدراسات ، آذار ، ١٩٨٢ .

٣٨ـ بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤ ـ١٩٨٣ ، دائرة الأبحاث والدراسات ، ١٩٨٥ .

٣٩ـ التقرير السنوي ، للأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، دائرة الأبحاث والدراسات .

٤٠ـ النشرة الإحصائية الشهرية ، العدد ١ ، دائرة الأبحاث والدراسات ، كانون ثاني ١٩٨٦ .

ب) دائرة الإحصاءات العامـة :

٤١ـ إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات ١٩٥٢ ـ١٩٦٦ .

٤٢ـ التعداد العام للسكان والمساكن ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١ ، مطبعة دائـــرة الإحصاءات العامة ، أيار ، ١٩٦٤ .

٤٣ـ الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢ ـ١٩٧٦ ، مطبعة الإحصاءات العامة ، آذار ، ١٩٧٨ .

جـ) المجلس القومي للتخطيط (مجلس الإعمار الأردني سابقا) :

٤٤ـ برنامج السنوات الخمس للتنمية الإقتصادية (١٩٦٢ ـ١٩٦٧) .

٤٥ـ برنامج السنوات السبع للتنمية الإقتصادية (١٩٦٤ـ١٩٧٠) .

٤٦ـ خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ـ١٩٧٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٧- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) .

٤٨- خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥) .

د) الـــــــوزارات :

٤٩- وزارة الثقافة والاعلام، " الأردن في خمسين عاما ١٩٢١ -١٩٧١ " ، دائـــرة المطبوعات والنشر ، مطبعة الإستقلال العربي ، عمان/ الاردن ، ١٩٧٢.

٥٠- وزارة المالية ، " التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، ١٩٤٧/ ١٩٤٨ ، ١٩٧٢ " ، عمان / الأردن .

٢) المنشورات الأخـــــرى :

أ) أردنيـــــــة :

٥١- التقارير السنوية لمجلس إدارة شركة الفوسفات الأردنية للسنوات مـــــن ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ .

ب) غير أردنيـــــــة :

٥٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، " تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٨٣"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة العلمية ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولـــى ، القاهرة / ج . ع . م . ، آب / أغسطس ، ١٩٨٣ .

٥٣- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، " تقرير عن التنمية في العالم لعـــــام ١٩٧٨ " ، مكتبة الكونجرس ، واشنطن / د . سي . أمريكا ، أغسطـــس ١٩٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب - المصادر الأجنبيـــــــــه

1- Books:

1- Galbraith,J.k.,and Salinger,N.
Almost everyone's Guide to Economics,

Andere Deutsch L T D,London,1978.

2- Hanson,A.H.
Public Enterprise and Economic Development,

Routledge and Kegan Paul L T D,Second Edition, London,1965.

3- Hanson,J.L.
A Text Book of Economice,

Macdonald @Evans L T D ,6 th edition, London,1972.

4- Hicks,John.
A Theory of Economic History,

Clarendon Press - Oxford,1969.

5 Lewis,W.Arther.
The Theory of Economic Growth,

Richard D.Irwin,INC.,Homewood,Illinois,1955.

6- Lynn,A.Robert
Basic Economic Principles,

Macgraw -Hill Book Company,4th edition, Newyork, 1980.

7- The New Roget's .
The Saurus In Dictionary Form,

G.P.Putman's ,The latest edition,NewYork,1961.

8- Oliver,Mary C .
Company Law,

Macdonald @ Evans L T D ,London ,1966.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

9- Robbins , Lord.
The Theory of Econmic Development,
Macmillan Co., London,1968.

10- Samuel son,Paul A.
Economics,
Macgraw - Hill, Internatinal Book Company ,1980.

11- Shahadah, Said.
Facts and Figures,
Income Tax Department,Amman,Jordan, 1986.

12- Sond @ Stevens.
The Principles of Modern Company Law,
L C B Gower, 3rd edition,London,1969.

2- Articles and Periodicals:

13- Internationl Bank of Reconstruction and Development,"The Economic Development of Jordan",Report of Mission,John Hopkins Press,Baltimore,1957.

14- Interntional Monetary Funds,"International Financial Statistics Year Book",Volume xxxII,1979.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

SUMMARY

Companies play a dominant role in economic activities and development, because they are distinguished for their advantages and economic surplus. Apart from the commodities and services they provide, they mobilize savings, create suitable circumstances that lead to establish financial markets and exploit natural resources. Therefore, the companies are considered as the most successful method for collective investment, the fastest in increasing national productivity and the best legal form for supervision and organization.

This thesis consists of four chapters. The first chapter deals with the definition, types and foundations of companies, as well as government's role in the ecohomic activities. On the one hand, the need for companies has emerged along with the increasing need for a large scale investment which the private establishments failed to perform. On the other hand, the government's activity used to be restricted to protecting the public interest, but presently, its activity has expanded to solve the economic and social problems which the private sector fails or rejects to deal with. Thus, the public sector's role in the economic activities has become more significant and therefore, the mixed economy has become public in most modern societies.

٣٤٤٨٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The recomendations of this study aim at setting a special law for the participating companies, establishing public department that sets the general principles of the policy of the government's participation, in addition, developing the data which is included in the annual reports of the companies.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Department of Economics and Statistics.

The Role of the Local Shareholding Participating Companies In The Economic Development In Jordan.

By
Kasim Mohammad Al -Dalgamouni

Supervisor
Dr.Ahmed Malkawi

"This thesis has been submitted in Partial fulfillment of the requirements for degree of Master of Science in Economics , Faculty of Economics and Administrative Sciences,University of Jordan".

August,1987

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit